●المدير العام ومدير النشر: خالد دامي ●رئيس التحرير: نهيلة الدويبي

أول جريدة ورقية ووطنية تصدر من قلب الصحراء المغربية

aswatnews.ma

أصوات NEWS

• العدد: 117 • من 16 إلى 31 يناير 2025

مغربية الصحراء: انتصار الشرعية وفشل الأوهام

أثبت المغرب في السنوات الأخيرة نجاحه الباهر في تحقيق أهدافه الاستراتيجية، مستندًا إلى تمسّكه بثوابته الوطنية وسعيه الدائم إلى استعادة حقوقه بالطرق السلمية. هذا النهج الحكيم مكّن المملكة من إحراز انتصارات دبلوماسية واضحة، أبرزها ترسيخ سيادتها على أقاليمها الجنوبية وتحقيق اعتراف دولي متزايد بمغربية الصحراء.

الانتصارات المغربية في الصحراء تُسرّع مسار طرد "الكيان الوهمي" من الاتحاد الإفريقي

العلاقات الفرنسية-الجزائرية:

"صراع مُستَمِر نَحو نُقطَة اللاعَودة"

الخلافات الفرنسية-الجزائرية عادت لتتصدر المشهد السياسي في الفترة الأخيرة، حيث تصاعد التوتر بين البلدين بشكل ملحوظ. بدأت الأحداث بحملة اعتقالات متبادلة شملت عدداً من المؤثرين بين الطرفين، ما زاد من تعقيد العلاقة المضطربة تاريخياً.

مغربية الصحراء: انتصا

شهد عام 2024 منعطفًا حاسمًا في قضية الصحراء المغربية، حيث أصبح الاعتراف الدولي والعربي بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية واقعًا راسخًا. هذا التحول الكبير وضع حدًا لسنوات من التردد السياسي، مؤكدًا مكانة المغرب على خريطة الاستقرار الإقليمي. ومع بداية عام 2025، يبدو أن العالم يتجه نحو إزالة نهائية للأوهام التي طالما غذّت مواقف الأطراف المناوئة.

لقد اعتمد خصوم المغرب لعقود على سرديات متوهمة تهدف إلى إنكار الحقائق التاريخية والسياسية المتعلقة بالصحراء المغربية. هذه العقول المريضة، كما يمكن وصفها، لم تتوقف عن تغذية نزاعات استنزافية ومحاولات مستمرة للهروب من الواقع.

> يبدو أن عام 2025 يتجه ليكون عامًا حاسمًا في إنهاء واحدة من أطول القضايا المفتعلة في المنطقة، قضية الصحراء المغربية. هذه القضية التي لم يكن الهدف من وراء افتعالها سوى الإساءة إلى المغرب والنيل من وحدته الترابية

غير أن التحولات الإقليمية والدولية التي شهدناها مؤخرًا وضعت هذه الأوهام أمام اختبار حقيقي.

كانت استعادة المغرب سيادته على أقاليمه الجنوبية خطوة سلمية وقانونية، جاءت نتيجة رؤية استراتيجية وحكمة دبلوماسية. ورغم ذلك، شنت الأطراف المعارضة حرب استنزاف طويلة، ليس فقط ضد المغرب، بل ضد أي أفق للتكامل الإقليمي والازدهار المشترك. لكن، ومع دخول عام 2025، يبدو أن هذه المحاولات تنهار أمام الاعتراف العالمي المتزايد بحقائق الأمور.. سيكون هذا العام علامة فارقة في إنهاء الحقبة التي اعتمدت فيها تلك العقول على بناء عالم وهمي بعيد عن الواقع. عام 2025 هو عام الحقيقة، حيث تتعزز مكانة المغرب على المستوى الدولي، ويتواصل تطوره التنموي في الأقاليم الجنوبية، ليؤكد أن مسار الوحدة الترابية لا رجعة فيه، وأن الأوهام التي شيدت على أطلال الخلافات السياسية لم تعد تجد أي سند.

المغرب يعزز مكاسبه والنظام الجزائري يغرق في رهانات خاسرة

أثبت المغرب في السنوات الأخيرة نجاحه الباهر في تحقيق أهدافه الاستراتيجية، مستندًا إلى تمسّكه بثوابته الوطنية وسعيه الدائم إلى استعادة حقوقه بالطرق السلمية. هذا النهج الحكيم مكّن المملكة من إحراز انتصارات دبلوماسية واضحة، أبرزها ترسيخ سيادتها على أقاليمها الجنوبية وتحقيق اعتراف دولي متزايد بمغربية الصحراء.

في المقابل، يواجه النظام الجزائري فشلًا ذريعًا في رهاناته، التي أثبتت أنها لا تخدم إلا الهروب من أزماته الداخلية. بدلًا من معالجة المشاكل البنيوية التي تعاني منها البلاد، لجأ النظام إلى تصدير أزماته إلى الخارج، متشبثًا بشعارات طنانة لم تعد تجد لها صدى في الواقع. هذا السلوك السياسي لم يؤدِّ إلا إلى تفاقم عزلة الجزائر على الساحة الإقليمية والدولية.

أبرز هذه الرهانات الفاشلة كان الاستمرار في معاداة المغرب ودعم أطروحات متجاوزة تتعلق بالصحراء المغربية. لقد أظهرت الوقائع أن محاولة النظام الجزائري تحويل الأنظار عن أزماته الداخلية من خلال افتعال أزمات خارجية، هو نهج لا طائل منه. فالشعب الجزائري يعيش أوضاعًا صعبة نتيجة انسداد الآفاق السياسية والاقتصادية، بينما تستمر القيادة في إنفاق موارد البلاد على مشاريع لا تخدم سوى أجندات ضيقة.

من جهة أخرى، يؤكد المغرب التزامه بالحلول السلمية والبناء المشترك، مسجلًا نجاحات تنموية في أقاليمه الجنوبية، التي أصبحت نموذجًا للاستقرار والتطور. هذا النهج يبرز الفرق الجوهري بين رؤية المغرب التي تسعى إلى الوحدة والاستقرار، ورهانات النظام الجزائري التي تنطوي على إدامة النزاعات وإهدار الموارد.

2025: عام الحسم

يبدو أن عام 2025 يتجه ليكون عامًا حاسمًا في إنهاء واحدة من أطول القضايا المفتعلة في المنطقة، قضية الصحراء المغربية. هذه القضية التي لم يكن الهدف من وراء افتعالها سوى الإساءة إلى المغرب والنيل من وحدته الترابية، تعيش آخر فصولها، بعد أن أصبحت الحقائق واضحة أمام المجتمع الدولي.

لطالما تعامل المغرب بحكمة وصبر مع محاولات خصومه زعزعة استقراره وخلق نزاعات وهمية، لكنه لم يتردد في الدفاع عن حقوقه التاريخية والسيادية بالطرق السلمية. بالمقابل، فإن قضية الصحراء المغربية لم تكن يومًا سوى امتداد لسياسات استعمارية قديمة، بدأت مع فرنسا، التي سعت في الماضي إلى اقتطاع أجزاء من الأراضي المغربية وضمها إلى الجزائر، التي كانت تعتبرها جزءًا لا يتجزأ منها.

كان هذا السلوك الاستعماري يهدف إلى خلق كيان جديد غير متوازن في المنطقة، يعتمد بالكامل على فرنسا، ويعيق المغرب عن لعب دوره التاريخي كقوة إقليمية. ومع ذلك، أظهر المغرب مرونة فائقة، متجنبًا الانجرار إلى صراعات جانبية، ومتمسكًا بمسار الحوار والدبلوماسية لترسيخ حقوقه المشروعة.

التحولات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، وخصوصًا الاعتراف الدولي المتزايد بمغربية الصحراء، أزالت القناع عن الأهداف الحقيقية وراء افتعال هذه القضية. لم يكن الهدف سوى إضعاف المغرب وإبقائه منشغلًا بنزاعات مفتعلة، بينما يتجاهل المجتمع الدولي الدور الذي لعبته السياسات الاستعمارية في خلق أزمات ممتدة.

اليوم، ومع تصاعد الإجماع الدولي حول مغربية الصحراء، يبدو أن عام 2025 سيكون العام الذي تطوى فيه هذه الصفحة المفتعلة نهائيًا. إنها لحظة تاريخية ليست فقط لصالح المغرب، بل للمنطقة بأكملها، حيث يتجه الجميع نحو سلام مستدام وتنمية شاملة بعيدًا عن النزاعات الوهمية التي استنزفت الطاقات لعقود.

إن المغرب الذي صبر طويلًا على المؤامرات، أثبت أن الحقائق التاريخية لا يمكن طمسها، وأن العمل الدؤوب والدبلوماسية الهادئة هما السبيل لتحقيق الانتصارات الحقيقية. ومع اقتراب نهاية هذا النزاع المفتعل، يُعاد تأكيد مكانة المغرب كقوة إقليمية فاعلة ومستقرة، ملتزمة ببناء مستقبل أكثر إشراقًا لشعوب المنطقة.

انتصارات دبلوماسية بفضل رؤية الملك محمد السادس

كل يوم يمر يؤكد المغرب حضوره القوي وفاعلية دبلوماسيته على الساحة الدولية، حيث يحقق اختراقات سياسية جديدة تعزز موقفه في قضية الصحراء المغربية. المثال الأحدث على ذلك كان قرار غانا تعليق اعترافها بما يسمى "الجمهورية الصحراوية"، الكيان الذي أعلنت عنه جبهة "بوليساريو"، وهو في الحقيقة لا يعدو أن يكون أداة في يد النظام الجزائري.

أهمية خطوة غانا تكمن في أنها كانت من بين الدول الإفريقية التي عارضت المغرب بشدة في الماضي. كدولة ناطقة بالإنجليزية، كانت غانا رمزًا للكتلة الإفريقية التي اصطفت خلف الأطروحة الانفصالية. واليوم، يعكس تحول موقفها نجاح الدبلوماسية المغربية بقيادة الملك محمد السادس،

> إن قرار غانا يعد دليلاً إضافيا على التحولات الإيجابية التي تشهدها القارة الإفريقية تجاه قضية الصحراء. فقد باتت الدول تعي أن هذا النزاع المفتعل يعيق التكامل الإقليمي والتنمية المشتركة، خاصة وأن كيان "الجمهورية الصحراوية" لا وجود له على أرض الواقع

الذي أعطى قضيّة الصحراء المغربية زخمًا استثنائيًا.

منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش، تبنى المغرب رؤية استراتيجية تعتمد على التواصل المباشر مع الدول الإفريقية، تعزيز العلاقات الاقتصادية والتنموية، وتوضيح الحقائق التاريخية المتعلقة بالصحراء المغربية. هذه الرؤية أثمرت نتائج ملموسة، حيث علق 46 بلدًا، منذ عام 2000، اعترافه بالجمهورية الوهمية، منهم 13 بلدًا إفريقيًا.

إن قرار غانا يُعد دليلاً إضافيًا على التحولات الإيجابية التي تشهدها القارة الإفريقية تجاه قضية الصحراء. فقد باتت الدول تعي أن هذا النزاع

ر الشرعية وفشل الأوهام

المفتعل يعيق التكامل الإقليمي والتنمية المشتركة، خاصة وأن كيان "الجمهورية الصحراوية" لا وجود له على أرض الواقع، بينما الأقاليم الجنوبية المغربية تشهد تطورًا ملحوظًا يجعلها نموذجًا للاستقرار والتنمية في القارة.

الزخم الذي تشهده الدبلوماسية المغربية بقيادة الملك محمد السادس يضع عام 2025 في موقع مميز كعام حاسم في طي صفحة هذا النزاع المفتعل. فمن خلال تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية، والانخراط في شراكات استراتيجية مبنية على المنفعة المتبادلة، نجح المغرب في كسب ثقة شركائه الأفارقة وتوسيع دائرة الداعمين لمغربية الصحراء.

> أحد الأبعاد الأخرى للنزاع هو محاولة بعض الأطراف استغلال قضية الصحراء المغربية للحصول على منفذ على المحيط الأطلسي. ورغم أن هذه الأطماع تفتقر إلى أي أساس قانوني أو تاريخي، إلا أن المغرب، كعادته، يتعامل معها بحكمة ورؤية استراتيجية

إن الأرقام تتحدث بوضوح عن نجاح هذا النهج. تعليق 46 دولة اعترافها بالجمهورية الوهمية يشكل ضربة قوية للمشروع الانفصالي وداعميه، ويؤكد أن الواقع على الأرض يتفوق على الدعاية المغرضة. ومع اقتراب نهاية هذا النزاع، يبرز المغرب كقوة إقليمية نموذجية تجمع بين الحكمة السياسية والتنمية المستدامة.

غانا تعزز الدبلوماسية المغربية والجزائر تواجه أزمات متزايدة مع فرنسا

في حين خطت غانا خطوة جريئة بتعليق اعترافها بما يُسمى "الجمهورية الصحراوية"، لتُظهر تحولات واضحة في المواقف الدولية لصالح المغرب، تجد الجزائر نفسها في مواجهة أزمة جديدة مع فرنسا. جاءت هذه الأزمة على خلفية انتقادات علنية من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بسبب احتجاز الكاتب الجزائري-الفرنسي بوعلام صنصال، الذي يعاني من مرض خطير ويُمنع من تلقي العلاج.

في خطابه السنوي أمام سفراء بلاده، لم يتردد ماكرون في توجيه انتقاداته، معتبرًا أن "الجزائر التي نحب كثيرًا والتي نتشارك معها في قضايا كثيرة" دخلت في تصرفات تُسيء إلى صورتها الدولية. وأشار ماكرون إلى أن "منع رجل مريض جدًا من تلقي العلاج" يعكس مستوى غير لائق لدولة تحاول الحفاظ على مكانتها.

بوعلام صنصال، المعروف بنضاله من أجل الحرية وانتقاده اللاذع للأنظمة القمعية، أصبح رمزًا للأزمة الحقيقية التي تعيشها الجزائر على المستويين الداخلي والخارجي. هذه الأزمة ليست جديدة، بل هي امتداد لسلسلة من السياسات التي تُظهر تراجعًا في احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الأمر الذي أثار استياء دوليًا متزايدًا.

على النقيض، يظهر المغرب بثباته الدبلوماسي ونجاحه في بناء شراكات دولية قوية. إن خطوة غانا بتعليق اعترافها بالكيان الوهمي تعكس فاعلية الاستراتيجية المغربية، التي تستند إلى مقاربة تجمع بين الحكمة السياسية والتنمية المشتركة مع دول إفريقيا والعالم.

هذه التحولات تُبرز التباين الواضح بين نهج المغرب البناء، الذي يعزز استقراره الإقليمي، ونهج الجزائر الذي يضعها في عزلة دولية متزايدة. ففي الوقت الذي يعمل فيه المغرب على كسب المزيد من الدعم الدولي لقضيته الوطنية، تزداد الضغوط على الجزائر بسبب أزماتها الداخلية وممارساتها التي تتعارض مع معايير حقوق الإنسان.

نجاحات متراكمة بقيادة الملك محمد السادس ونهج حكيم يُرسخ الحق والشرعية

تمكّن المغرب بقيادة الملك محمد السادس من تحقيق اختراقات سياسية ودبلوماسية نوعية عززت موقفه في قضية الصحراء المغربية. هذه النجاحات ليست إلا ثمرة لعمل تراكمي طويل بدأ منذ استعادة الأقاليم الصحراوية في عام 1975 عبر "المسيرة الخضراء"، واستمر عبر رؤية استراتيجية تقوم على الحق والشرعية والالتزام بالمسؤولية.

إحدى المحطات المفصلية في هذا المسار كانت الموقف المشرف لإدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في عام 2020، الذي اعترف بسيادة المغرب على الصحراء. هذا الاعتراف أعطى دفعة قوية للموقف المغربي، وشكّل نقطة تحول في القضية، حيث بدأ المجتمع الدولي ينظر بجدية أكبر إلى اقتراح الحكم الذاتي، الذي قدمه المغرب في عام 2007 كحل واقعي ودائم للنزاع المفتعل.

في خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الـ49 لـ"المسيرة الخضراء"، أكد على الثوابت الوطنية التي تشكل أساس الموقف المغربي. وأوضح أن "المسيرة الخضراء" كانت مسيرة سلمية وشعبية، مكنت من استرجاع الصحراء المغربية، وعززت ارتباط سكانها بالوطن الأم. هذا التأكيد على السلام والشرعية يعكس نهج المغرب في التعامل مع القضية، حيث يعتمد على الحوار والدبلوماسية بدلًا من التصعيد أو النزاعات.

على الجانب الآخر، يبدو أن النظام الجزائري يواصل رهاناته الخاطئة التي تقوم على أوهام سياسية بعيدة عن الواقع. دعم الجزائر لجبهة "البوليساريو" ومحاولاتها المستمرة لإدامة النزاع يعكس فشلا استراتيجيًا واضحًا. في حين أن المغرب يملك رؤية واضحة مدعومة بثوابت قوية، تقنع العالم بمصداقيتها وجدواها.

اقتراح الحكم الذاتي، الذي يعزز السيادة المغربية على الأقاليم الجنوبية ويضمن في الوقت ذاته حقوق سكان المنطقة، بات يشكل المرجعية الأساسية لحل النزاع. أكثر من ذلك، أصبحت العديد من الدول الإفريقية والعربية والأوروبية تدعم هذا الاقتراح باعتباره الحل الوحيد القابل للتطبيق.

إن نجاح المغرب في ترسيخ مغربية الصحراء على الصعيد الدولي يعكس ليس فقط حكمة القيادة، بل أيضا دعم الشعب المغربي وتماسكه حول هذه القضية الوطنية. وكما قال الملك محمد السادس، فإن هذا النجاح "حقيقة لا رجعة فيها"، وهو تجسيد لروح "المسيرة الخضراء" التي جمعت بين السلمية والوطنية لتحقيق تطلعات الشعب المغربي.

بينما يواصل المغرب ترسيخ شرعيته التاريخية والقانونية على أقاليمه الجنوبية، هناك للأسف أطراف تعيش في عالم منفصل عن الواقع، متشبثة بأوهام الماضي وأطروحات تجاوزها الزمن. هؤلاء يصرون على الترويج لحلول أثبتت فشلها أو استحالة تطبيقها، متجاهلين الحقائق التي باتت واضحة للجميع.

من بين هذه الأطروحات المهترئة، الدعوة إلى إجراء استفتاء لتقرير المصير في الصحراء، وهو خيار تخلت عنه الأمم المتحدة منذ سنوات بسبب عدم واقعيته واستحالة تنفيذه على الأرض. المثير للسخرية أن الأطراف التي تروج لهذا الحل هي نفسها التي ترفض السماح بإجراء إحصاء شفاف ودقيق لعدد المحتجزين في مخيمات تندوف. هؤلاء يعيشون في ظروف مأساوية، محرومين من أبسط حقوقهم الإنسانية، ويُعاملون كرهائن تُستغل معاناتهم لتعزيز أجندات سياسية ضيقة.

أحد الأبعاد الأخرى للنزاع هو محاولة بعض الأطراف استغلال قضية الصحراء المغربية للحصول على منفذ على المحيط الأطلسي. ورغم

> تمكن المغرب بقيادة الملك محمد السادس من تحقيق اختراقات سياسية ودبلوماسية نوعية عززت موقفه في قضية الصحراء المغربية. هذه النجاحات ليست إلا ثمرة لعمل تراكمي طويل بدأ منذ استعادة الأقاليم الصحراوية في عام 1975 عبر "المسيرة الخضراء"

أن هذه الأطماع تفتقر إلى أي أساس قانوني أو تاريخي، إلا أن المغرب، كعادته، يتعامل معها بحكمة ورؤية استراتيجية. فقد سبق للمملكة أن اقترحت مبادرة دولية تفتح المجال لدول الساحل للوصول إلى المحيط الأطلسي، في إطار شراكة تقوم على التعاون والتنمية المشتركة.

هذا الموقف يعكس نهج المغرب المسؤول والبناء، حيث يسعى لتحقيق التقدم والازدهار لكل شعوب المنطقة، بدلًا من إذكاء النزاعات أو استغلالها لتحقيق مصالح ضيقة. فالمغرب يدرك أن استقرار المنطقة يعتمد على التكامل الإقليمي والتنمية الشاملة، لا على افتعال الأزمات أو تأجيج الخلافات.

العلاقات الفرنسية-الجزائرية؛ صراع مستمر نحو نقطة اللاعودة

الخلافات الفرنسية-الجزائرية عادت لتتصدر المشهد السياسي في الفترة الأخيرة، حيث تصاعد التوتر بين البلدين بشكل ملحوظ بدأت الأحداث بحملة اعتقالات متبادلة شملت عدداً من المؤثرين بين الطرفين، ما زاد من تعقيد العلاقة المضطربة تاريخيا. الجزائر وفرنسا تبادلتا الاتهامات بشكل مباشر، حيث اعتبرت الجزائر أن هذه التحركات جزء من "سياسات استفزازية"، بينما وصفت باريس ردود الفعل الجزائرية بأنها "غير مبررة". ورغم أن هذه الأحداث قد تبدو مرتبطة بمسائل داخلية لكل دولة، إلا أن المحللين يرون أن جذور التصعيد الأخير تعود إلى اعتراف فرنسا بمغربية الصحراء. هذا القرار الفرنسي كان بمثابة صدمة للجزائر، التي تعتبر ملف الصحراء جزءا من أولوياتٍ سياستها الخارجية ودعما أساسيا لجبهة البوليساريو. الجزائر ترى في الموقف الفرنسي تحولا استراتيجياً يهدد نفوذها في المنطقة، خاصة أن فرنسا تُعد لاعباً رئيسياً في السياسة الدولية والإقليمية. تصاعد الخلاف يُظهر بوضوح تداخل المصالح السياسية مع المشهد الإعلامي، حيث بات المؤثرون هدفاً لحملات الاعتقال في ظل اتهامات بتأجيج التوترات أو نشر معلومات تهدد استقرار العلاقات. التصعيد الحالي يعكس هشاشة العلاقات الفرنسية-الجزائرية، التي لم تستطع تجاوز إرث الاستعمار ولا الخلافات السياسية العميقة التي تطفو على السطح مع كل منعطف سياسي حساس.

العلاقات الفرنسية-الجزائرية، التي لطالما اتسمت بالاضطراب بسبب التاريخ الاستعماري والخلافات السياسية، تواجه خضات جديدة مع تصاعد التوترات الدبلوماسية والإعلامية بين البلدين. في تطور لافت، أوقفت السلطات الفرنسية ثلاثة مؤثرين جزائريين بتهمة التحريض على الإرهاب ونشر رسائل كراهية، تضمنت دعوات للعنف ضد معارضين للنظام الجزائري المقيمين في فرنسا. هذه الخطوة أثارت استياء الجزائر، التي ردت باعتقال كاتب جزائري-فرنسي في العاصمة الجزائرية، مما أدى إلى مواجهة دبلوماسية جديدة بين الجانبين. الحادثة تسلط الضوء على الأبعاد المتشابكة للعلاقة بين البلدين، حيث تتداخل القضايا الأمنية والسياسية مع حرية التعبير، ما يعكس حجم التوتر الكامن الذي يظهر مع كل منعطف حساس.

الأزمة الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا تتفاقم بشكل متسارع، لتتحول من خلاف سياسي حول موقف باريس المؤيد لمغربية الصحراء ومقترح الحكم الذاتي إلى اتهامات مباشرة بين البلدين. الجزائر ترى في تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، التي انتقد فيها استمرار اعتقال الكاتب الجزائري-الفرنسي بوعلام صنصال، "تدخلاً سافراً وغير مقبول في شؤونها الداخلية". بينما يعتبر البعض أن العلاقات وصلت إلى مرحلة "اللاعودة"، يرى آخرون أنها مجرد "سحابة عابرة" تعكس عمق التوترات المتجذرة تاريخياً بين الطرفين. الأزمة الحالية تُبرز مدى تداخل السياسة الداخلية والخارجية لكل من البلدين، مع تعاظم تأثير القضايا الحقوقية والسيادية في تعميق الخلاف.

منذ 25 يوليوز من العام الماضي، حينما أصدر قصر المرادية تحذيراً لفرنسا بشأن موقفها المرتقب من قضية الصحراء المغربية، دخلت العلاقات الجزائرية الفرنسية في نفق أزمة متجددة. التحذير جاء قبل إعلان باريس في 30 من الشهر ذاته أن "حاضر ومستقبل الصحراء المغربية يندرجان في إطار السيادة المغربية"، وهو الموقف الذي أثار غضب النظام الجزائري ودفعه إلى استدعاء سفيره بباريس في أقل من 24 ساعة. ومنذ ذلك الحين، لم تتمكن العلاقات بين البلدين من العودة إلى طبيعتها، حيث عمّق هذا الاعتراف الخلافات التاريخية والسياسية، وزاد من تعقيد المشهد الدبلوماسي.

الأزمة بين الجزائر وفرنسا شهدت تفاقماً ملحوظاً خلال الأيام الأخيرة، مع تنفيذ السلطات الفرنسية سلسلة اعتقالات طالت "مؤثرين" جزائريين متهمين بنشر رسائل كراهية وتحريض على العنف. من بين هؤلاء المؤثرين شخص ملقب بـ"بوعلام"، الذي أثار قضيته جدلاً واسعاً، حيث رحّلته فرنسا إلى الجزائر، إلا أن السلطات الجزائرية رفضت استقباله، ما اضطر فرنسا إلى إعادته مرة أخرى إلى أراضيها. هذه الواقعة تعكس مدى تعقيد العلاقات بين البلدين، حيث تتشابك الملفات الأمنية والدبلوماسية في إطار أزمة متصاعدة تعيق أي محاولة لتهدئة الأوضاع.

يرى المراقبون أن التطورات الأخيرة في الأزمة الجزائرية-الفرنسية ترتبط بشكل وثيق بجوهر الخلاف بين البلدين، والمتمثل في رفض النظام العسكري الجزائري لموقف باريس المؤيد لمغربية الصحراء. الجزائر، التي تعتبر دعمها لجبهة "البوليساريو" الانفصالية محوراً استراتيجياً لسياستها الخارجية، تحاول ممارسة ضغوط سياسية على فرنسا، مستعينة بمجموعة من الأدوات الدبلوماسية والإعلامية لفرض رؤيتها حول الملف. هذا التصعيد يعكس عمق الهوة بين البلدين، إذ باتت القضية الصحراوية عاملاً رئيسياً في تعقيد العلاقات، مع استمرار الجزائر في نهجها الرافض لأي تقارب دولي يعزز موقف المغرب في هذا النزاع الإقليمي.

العامل الحاسم لفهم القرار الفرنسي الأخير بشأن مغربية الصحراء يكمن في إعادة تشكيل النظام العالمي ضمن سياق منافسات تاريخية تعيد تشكيل التحالفات خلف حدود الحرب الباردة القديمة. في ظل تصاعد التوترات مع قوى تعتبرها الدول الغربية زعزعة للاستقرار، يسعى حلفاء الناتو لتعزيز شراكاتهم الاستراتيجية. المغرب، الذي لطالما كان شريكاً موثوقاً به للغرب الليبرالي في مواجهة العدوان الروسي ومكافحة الإرهاب، يظهر كحليف رئيسي في هذه الرؤية المشتركة. تحالفه الوثيق مع الولايات المتحدة وفرنسا يعكس تقارباً استراتيجياً يستهدف تحقيق الاستقرار الإقليمي ومواجهة التحديات الأمنية العالمية، ما يجعل موقف باريس الأخير امتداداً لهذا التعاون طويل الأمد.

وتفتح الخطوة الفرنسية الباب على مصراعيه لاعتراف أوروبي كامل بمغربية الصحراء بعد اعتراف الولايات المتحدة ودول أخرى في أوروبا وأفريقيا وآسيا بواقعية مبادرة الحكم الذاتي التي تطرحها الرباط واعتبارها أساسا للحل.

ومثّل النجاح المغربي في تأمين اعتراف دول كبرى، مثل فرنسا والولايات المتحدة وإسبانيا، نكسة لبوليساريو التي تعمل الآن كعداد خسائر على جميع المستويات. ولم تغادر الجزائر مربع الحرب الباردة، ومازالت تتمسك بورقة جبهة بوليساريو لمناكفة المغرب متغافلة عن التطورات الكبيرة التي يعيشها الجار الغربي اقتصاديا ودبلوماسيا، فهو بوابة أوروبا نحو أفريقيا وشريك اقتصادي ذو وزن مع الاتحاد الأوروبي.

ولا يقف نجاح المغرب الإقليمي والدولي عند وحدة الأراضي أو مبادرة الحكم الذاتي، بل تحول إلى شريك اقتصادي فعال يحرص الشركاء على احترام مصالحه والاعتراف بقضاياه، على عكس الجزائر التي لا تمتلك أوراق تأثير أو ضغط تجلب الدعم لمواقفها السياسية في القضايا المختلفة، وخاصة في موضوع الصحراء.

وشهدت الدبلوماسية الجزائرية في السنوات الأخيرة فشلاً ذريعا في ملفات إقليمية. وخسرت دورها في مالي كوسيط بين الفرقاء، وتوترت علاقتها مع النيجر، ومع الكونغو الديمقراطية بعد موقف غير محسوب بتوقيع اتفاق دفاعي مع رواندا. ومن الصعب تخيل أن الجيش الجزائري، الذي راهن على بوابة بوليساريو رهانا كاملا في صراعه مع المغرب، يمكن أن يتقبل أيّ مبرر لسلسلة الإخفاقات السياسية والدبلوماسية الرسمية.

وتكمن مشكلة البيانات التصعيدية المتسرعة في أنها تزيد من تأزيم العلاقات بين الجزائر ودول أوروبية رئيسية مثلما جرى خلال التصعيد ضد إسبانيا بعد اعترافها بمغربية الصحراء؛ حيث وجد الجزائريون أنفسهم مضطرين إلى التراجع لأن معاداة مدريد كانت تعني آليا معاداة الاتحاد الأوروبي، والأمر نفسه يتكرر مع فرنسا. وما يربك الجزائريين أن فرنسا ستتحرك وطنيا ودوليا في انسجام مع موقفها الجديد الداعم لمغربية الصحراء، وأنه لن يكون موقفا عابرا يمكن تلافي تأثيره على العلاقات بين باريس والجزائر التي تعيش حالة من الإرباك المستمرة بسبب مزاجية المسؤولين الجزائريين واستدعاء قضايا التاريخ لتعكير صفو علاقات الحاضر.

مم يخاف النظام في الجزائر؟

تواجه السلطات الجزائرية تحديات كبيرة في مواجهة انتشار الأخبار والمعلومات التي تعتبرها مضللة أو كاذبة، والتي تُنسب إلى مصادر "مشبوهة" أو "معادية". السلطات تشعر بقلق بالغ من تأثير هذه المعلومات على الأمن الداخلي والاستقرار الاجتماعي، حيث تُسهم هذه الأخبار في تشويه الحقائق وتعزيز الروايات التي تتناقض مع الرواية الرسمية للبلاد.

من جانبها، تتبنى الحكومة الجزائرية موقفًا صارمًا ضد هذه المعلومات المغلوطة، إذ ترى أنها تهدف إلى زعزعة الاستقرار الوطني والإضرار بالعلاقات الخارجية للجزائر. هذه الأخبار، بحسب السلطات، تُروج بشكل رئيسي عبر وسائل إعلام غير موثوقة أو عبر منصات التواصل الاجتماعي التي يصعب التحكم فيها. وهي غالبًا ما تتبنى رسائل معارضة أو تروج لروايات تتعارض مع المواقف الرسمية للدولة، ما يجعل السلطات تعتبرها بمثابة تهديد للأمن القومي.

لكن الوضع يصبح أكثر تعقيدًا عندما يتم الكشف عن تناقضات في الأخبار التي تنشرها وسائل الإعلام الرسمية الجزائرية نفسها. حيث تتعرض بعض التقارير الإخبارية الصادرة عن هذه الوسائل للانتقاد، بعدما أثبتت وسائل إعلام أجنبية عدم صحتها أو زيفها. في حالات عديدة، ظهرت تقارير إعلامية رسمية تناولت الدول المجاورة للجزائر، على سبيل المثال، بنقل معلومات ثبت فيما بعد أنها غير دقيقة أو مفتقدة للمصداقية. هذا الوضع يخلق تباينًا حادًا بين ما تروج له وسائل الإعلام الرسمية في الجزائر وبين ما تُسجله وسائل الإعلام الدولية.. النقد الموجه للإعلام الرسمي يعكس، بشكل غير مباشر، أزمة ثقة لدى جزء من الرأي العام الجزائري في مصداقية المعلومات التي تُنقل من خلال القنوات الرسمية.

وحذّر وزير الاتصال الجزائري محمد مزيان، من خطورة الاعتماد على المصادر غير الرسمية والمشبوهة للحصول على المعلومة، مشدّدًا على أهمية تحري الدقة في هذا المجال، في خطوة تظهر توجه السلطة إلى حصر المعلومات بجهات محددة وفسح المجال للرقابة لإدراج الأخبار التي تتناسب مع توجهها في خانة "التضليل."..، وجاء تصريح الوزير الجزائري في محاضرة بعنوان "السياسة الإعلامية للوزارة في مواجهة التحديات المؤثرة على الجبهة الداخلية،" التي ألقاها مؤخرا بالمدرسة العليا الحربية "الرئيس الراحل علي كافي."

يبدو أن النظام الجزائري يواجه قلقًا متزايدًا من انتشار المعلومات والأخبار المضللة على منصات التواصل الاجتماعي، خصوصًا تلك التي تروج لانتقادات واسعة للنظام في البلاد. تتزايد هذه الظاهرة في ظل حملات شعبية على الإنترنت مثل حملة "#مانيش_راضي" التي حظيت بانتشار واسع مؤخرًا، حيث أعرب خلالها العديد من المواطنين عن استيائهم من الوضع السياسي والاقتصادي في الجزائر.

الحملة، التي أظهرت حجم الغضب الشعبي، أصبحت واحدة من أبرز المواضيع التي تثير قلق السلطات الجزائرية، إذ يتزايد الاستياء من الحكومة في وقت حساس بالنسبة للنظام، ما يعكس حالة من التوتر الاجتماعي والسياسي في البلاد. ونتيجة لذلك، ترى الحكومة أن مثل هذه الحركات على الإنترنت قد تهدد استقرار النظام وتؤثر على صورته أمام الرأي العام المحلي والدولي.

في هذا السياق، أكد العدد الأخير من مجلة "الجيش"، الصادر في يناير الحالي، على التحذيرات التي أطلقها وزير الدفاع بشأن "خطورة الاعتماد على المصادر غير الرسمية والمشبوهة" للحصول على المعلومات. وتستهدف هذه التحذيرات بشكل خاص المواقع الإلكترونية التي تقوم بنشر الأخبار والشائعات التي تُعتبر من وجهة نظر السلطات تهدف إلى "تشويه الحقائق" و"زرع الفتنة" بين الشعب والنظام.

يُظهر هذا التحذير مخاوف الحكومة من تأثير مواقع التواصل الاجتماعي كأدوات رئيسية لنشر معلومات قد تكون مضللة أو غير دقيقة، مما يساهم في تصعيد الاحتجاجات الشعبية والمطالبة بتغييرات سياسية واجتماعية. وتعتبر السلطات أن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت تمثل بيئة خصبة لتكثيف الهجوم على النظام، حيث يتم تداول الأخبار بسرعة وتصل إلى جمهور واسع من المتابعين، بما في ذلك فئات عمرية وشعبية متنوعة.

وتبقى هذه التطورات جزءًا من التحديات التي تواجهها الحكومة الجزائرية في سياق تعزيز الاستقرار الداخلي، خصوصًا مع تزايد الوعي الجماهيري في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للتعبير عن المواقف السياسية.

الجزائر: أزمة ثقة تتفاقم من النظام وإليه

تعيش الجزائر في فترة عصيبة حيث تتجلى أزمة ثقة عميقة تبدأ من النظام نفسه وتمتد لتطال كل أركان الدولة، مما يعكس حالة من الضبابية السياسية والاقتصادية. هذه الأزمة لا تقتصر فقط على تفشي عدم الثقة بين المواطنين والنظام، بل تتجاوز ذلك لتصل إلى هواجس قد تكون مخيفة بالنسبة للمسؤولين في قصر المرادية.

النظام الجزائري، الذي يعاني من فقدان الثقة على جميع الأصعدة، يواجه اليوم تحديات داخلية هائلة تتراوح بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وصولا إلى الاحتجاجات الشعبية المتزايدة التي تكشف عن حالة الغضب التي يعيشها الشارع الجزائري. ما يزيد الوضع تعقيدًا هو أن الشعب أصبح يدرك أكثر من أي وقت مضى حجم الفجوة بين الوعود الرسمية والواقع المعاش، وهو ما يظهر جليًا في الحركات الشعبية مثل حملة "#مانيش_راضي" التي تعبر عن الاستياء العميق تجاه السياسات الحالية.

> يعيش قصر المرادية حالة من الخوف غير العادي، إذ يخشى النظام من انفجار الأزمات السياسية والاجتماعية وتفاقمها إلى مستويات قد تخرج عن السيطرة. المسؤولون في السلطة يشعرون بضغط هائل من التحولات الحاصلة على الأرض

في هذا السياق، يعيش قصر المرادية (مقر الرئاسة) حالة من الخوف غير العادي، إذ يخشى النظام من انفجار الأزمات السياسية والاجتماعية وتفاقمها إلى مستويات قد تخرج عن السيطرة. المسؤولون في السلطة يشعرون بضغط هائل من التحولات الحاصلة على الأرض، حيث إن كل القرارات والإجراءات التي تم اتخاذها في الماضي تبدو غير قادرة على معالجة الجذور العميقة للأزمة. ما بني على باطل، كما يقال، فإنه لا يمكن أن يستمر طويلا، وهذه المقولة تلخص ببراعة الواقع الذي يعيشه النظام الجزائري في الوقت الحالي.

هذا الواقع يساهم في خلق حالة من التوتر داخل السلطة، حيث تتزايد المخاوف من أن انفجار الأوضاع قد يؤدي إلى اندلاع اضطرابات شعبية كبيرة قد تعصف بالنظام. إن ما يشهده الشارع من رفض للحكومة وانعدام الثقة في مؤسسات الدولة يعد إنذارًا مبكرًا، وهو ما يدفع النظام الجزائري إلى اتخاذ مواقف أكثر تشددًا، سواء في مواجهته للاحتجاجات أو في محاولاته لتضييق الخناق على الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

تحذير أممي للجزائر

سبق أن أعربت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن تفهمها للتحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر، لكنها في الوقت نفسه حذرت من الآثار السلبية لتقييد حرية التعبير في البلاد. في بيان وجهته إلى الحكومة الجزائرية، شددت المفوضية على ضرورة تجنب الاستخدام المفرط للقانون 20-06 المؤرخ في 22 أبريل 2020، الذي يعاقب على "الازدراء" و"إهانة" المسؤولين في مؤسسات الدولة، إضافة إلى تجريم نشر "الأخبار الكاذبة".

ورأت المفوضية أن هذه المصطلحات، التي تعد فضفاضة وواسعة التفسير، قد تؤدي إلى تقييد حرية التعبير بشكل غير متناسب، مما يفتح الباب لملاحقات قضائية ضد الصحافيين والنشطاء السلميين أو أي شخص يشارك محتوى ناقد يمكن أن تعتبره السلطات "كاذبًا". وهذا، بحسب المفوضية، يشكل تهديدًا حقيقيًا للمساحات العامة للنقاش وحرية الإعلام، ويحد من قدرة المواطنين على التعبير عن آرائهم بحرية في المجتمع.

القلق الذي عبرت عنه المفوضية يعكس مخاوف دولية من أن تشريعات مثل هذا القانون قد تستخدم كأداة للحد من الحريات العامة في الجزائر، وهو ما يعزز من الانقسامات الداخلية ويؤدي إلى تراجع حاد في مستوى الشفافية وحرية الرأي. كما أن هذه السياسات قد تكون جزءًا من نهج أكثر صرامة تسعى الحكومة الجزائرية لتطبيقه في ظل الأزمات المتعددة التي تعيشها البلاد، وهو ما يضعها في مواجهة تحديات حقوقية قد تكون لها تداعيات سلبية على صورتها الدولية.

بالتالي، تظل قضية حرية التعبير في الجزائر على المحك، حيث تشير هذه التحذيرات إلى أهمية إيجاد توازن بين مواجهة التهديدات الأمنية وحماية الحقوق الأساسية للأفراد، خاصة في ظل السياق السياسي والاجتماعي الذي يشهده البلد.

الانتصارات المغربية في الصحراء تسرّع مس

في خطوة مفاجئة وداعمة للمغرب، قررت جمهورية غانا تجميد علاقاتها الدبلوماسية مع جبهة البوليساريو الانفصالية، وهو القرار الذي جاء في وقت بالغ الأهمية. وثيقة رسمية وجهتها وزارة الشؤون الخارجية الغانية إلى وزارة الشؤون الخارجية المغربية أعلنت عن هذا الموقف، كما جرى إبلاغ الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة بهذا التغيير الكبير عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية.

هذا التحول في الموقف الغاني يعد لحظة فارقة في تاريخ العلاقات بين المغرب وغانا، إذ إن هذا البلد الأفريقي كان أحد الداعمين الأساسيين لجبهة البوليساريو طوال أكثر من أربعة عقود. لكن اليوم، يتغير الواقع السياسي بشكل جذري، حيث انضمّت غانا إلى الصف المؤيد للسيادة المغربية على الصحراء.

تعد هذه الخطوة مؤشرًا على تطور استراتيجي في السياسة الإفريقية، حيث يبرز الدعم المتزايد للسيادة المغربية وسط تزايد التحولات الإقليمية والدولية. وجاء هذا القرار بعد سنوات من الضغوطات الاقتصادية والسياسية في القارة، حيث لم يعد بالإمكان تجاهل واقع تحولات الأوضاع السياسية والاقتصادية في القارة الإفريقية.

النظرة الجديدة لبعض البلدان الإفريقية تجاه قضية الصحراء المغربية لا شك أنها نابعة من تحليل دقيق للواقع الجيوسياسي والاقتصادي في القارة. ومع غياب القدرة على تحقيق الأمن الغذائي والصحي المستدام، فضلاً عن الحاجة إلى تطوير العلاقات الطاقوية والتكنولوجية بين دول القارة، يجد العديد من البلدان أن التحالفات التقليدية قد لا تكون الحل الأمثل.

يبدو أن البترودولار الجزائري الذي كان يغري بعض الدول لدعم أطروحة الانفصال في الصحراء المغربية، لم يعد يمثل قوة دافعة رئيسية. فالدول الإفريقية بدأت تدرك أهمية الانفتاح على علاقات اقتصادية وتجارية جديدة مع المغرب، الذي يقدم فرصًا كبيرة في مجالات متنوعة مثل التجارة، الطاقة، والتكنولوجيا. كما أن الانخراط في المشاريع التنموية المغربية قد يكون هو الحل الأفضل لتجاوز التحديات الاقتصادية التي تواجهها بعض البلدان الإفريقية.

قرار غانا بتجميد علاقاتها مع البوليساريو يعكس أيضًا نجاح الدبلوماسية المغربية في إفريقيا، خاصة بعد سلسلة من التحركات التي قام بها المغرب لتعزيز علاقاته مع العديد من الدول الإفريقية. منذ سنوات، بدأ المغرب يعزز حضوره في القارة عبر استثمارات اقتصادية، مشاريع تنموية، ودعم المبادرات الأفريقية. وهذا يشير إلى أن السياسة المغربية قد نجحت في تحييد جزء كبير من الضغوط الدبلوماسية التي كان يمارسها خصومه.

في إطار التحولات المتسارعة على الساحة الدولية، يظهر موقف غانا الأخير كأحد المؤشرات الواضحة على أن قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية تكتسب دعماً متزايداً من العديد من الدول الإفريقية والعالمية. هذا الموقف يعكس تطورًا في السياسة الغانية ويواكب الزخم المتصاعد لدعم مخطط الحكم الذاتي الذي اقترحته المملكة كحل وحيد وقائم على الوحدة الترابية.

مخطط الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب هو الحل الجاد والواقعي لتسوية النزاع حول الصحراء، وهو يظل الأداة الأمثل لتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة. يقوم هذا الحل على منح الأقاليم الصحراوية درجة عالية من الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، وهو عرض ذو مصداقية لا يمكن تجاهله، خاصة في ظل الموقف الثابت للمغرب بعدم التنازل عن وحدته الترابية.

ومن خلال الموقف الغاني الأخير، الذي يعكس الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للمملكة المغربية، يصبح واضحًا أن العديد من الدول بدأت ترى في الحكم الذاتي حلا منطقيا لا يتعارض مع مصلحة الشعوب وحريتها في تقرير مصيرها ضمن الوحدة الوطنية. هذه العودة إلى الحلول العقلانية تضع الأطروحة الانفصالية في موقف محرج، بعدما أثبتت فشلها في تحقيق أهدافها السياسية.

المواقف السياسية في إفريقيا، وأيضا في أوروبا والعالم العربي، باتت أكثر وضوحًا بشأن قضية الصحراء المغربية. فلم يعد للانفصال أي مستقبل في الساحة الدولية، كما يتضح من تحولات المواقف التي شهدتها العديد من الدول الكبرى. النظام السوري الذي كان في وقت مضى يحتضن فكرة الانفصال، سقط في ظل التطورات السياسية الراهنة التي غيرت مجرى الأحداث في المنطقة. وهذا يعكس التغير الجذري في توجهات الدول التي كانت تدعم أطروحة البوليساريو، لتصبح أكثر اقتناعًا بأن الحل الوحيد المتاح هو حل سياسي يقوم على التسوية القائمة على المبادئ التي ينادي بها المغرب.

إنه واقع سياسي جديد، أصبح من الضروري أن تعترف به البوليساريو وداعمتها الجزائر. إن المواقف الدولية الحالية تشير بوضوح إلى أن الانفصال لم يعد له مكان في المستقبل القريب أو البعيد، وأنه لا يمكن فرضه بالقوة أو الضغط السياسي. ما يحتاجه العالم الآن هو تسوية سلمية تحقق الاستقرار للمنطقة بأسرها، ويظل مخطط الحكم الذاتي هو الخيار الأكثر توافقا مع هذا الهدف.

> مخطط الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب هو الحل الجاد والواقعي لتسوية النزاع حول الصحراء، وهو يظل الأداة الأمثل لتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة. يقوم هذا الحل على منح الأقاليم الصحراوية درجة عالية من الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية

لاحظنا تواجد وزير الخارجية رفقة رئيس مجلس النواب لتمثيل العاهل المغربي الملك محمد السادس في حفل تنصيب رئيس جمهورية غانا، ليتم وضع حد لاعتراف دام منذ سنة 1979.

لم تربح غانا شيئا من انحيازها للانفصاليين، بالمقابل أضحت تنظر القيادة بجمهورية غانا إلى مبادرات المملكة داخل القارة بعين الرضا، ومنها مبادرة الأطلسي ومشروع خط أنابيب غاز إقليمي يربط بين نيجيريا عبر عدد من الدول الأفريقية في اتجاه المغرب ومنه إلى أوروبا، ويهدف إلى تعزيز التنمية في كل الدول التي يمر عبرها خط الغاز. كما تشكل الاتفاقيات الموقعة بين البلدين إطارا رسميا لتعزيز العلاقات، والتزاما رئيسيا من جانب اثنين من أكبر اقتصادات أفريقيا بالتعاون في المبادرات الإقليمية التي من شأنها أن تساهم في تنمية القارة.

لقد صنعت المملكة بكل مؤسساتها اختراقا دبلوماسيا كبيرا بتحويل هذه الدولة الأفريقية عداءها لوحدة المملكة المغربية إلى تعليق اعترافها ببوليساريو، والأدوار التي تلعبها سفارة المغرب في هذا البلد مطالبة بالكثير لدعم المبادرات التي يشرف عليها الملك محمد السادس وتنفيذ حلول مبتكرة لتطوير وتدعيم الشراكة بين البلدين بشكل أكبر.

يبدو أن سفيرة المغرب إيمان واعديل، التي قدمت أوراق اعتمادها كسفيرة مفوضة فوق العادة للملك محمد السادس في غانا في سبتمبر 2019، تعي مسؤولياتها الكبيرة قبل وبعد سحب الاعتراف ببوليساريو، ومن الواضح حسب البروفايل الذي تحمله، أنها مطالبة بمواكبة تحدي البلدين لتحقيق النجاح الثنائي التجاري والاقتصادي والسياسي في أفريقيا.

هناك 17 دولة من دول الاتحاد الأفريقي لا تزال محتفظة بعلاقات مستمرة مع الجبهة الانفصالية لأسباب تتعلق بمصالحها مع النظام الجزائري، لكن هذا لا يلغي أن الإستراتيجية المغربية نجحت في تقليص جغرافيا الاعترافات بالكيان الانفصالي. ونعود إلى غانا، ونقول إن أهمية تجميد اعترافها ببوليساريو له وقع دبلوماسي وسياسي كبير نظرا لموقع هذا البلد وإمكانياته وطموحاته ووزنه الديموغرافي، وبالتالي نجحت الدبلوماسية المغربية في ضمه إلى قائمة المؤيدين لموقف المملكة بعد إقناع العديد من دول الاتحاد الأفريقي بفتح قنصليات في مدينتي العيون والداخلة، هنا نتحدث عن 21 دولة.

لقد أخذ البلدان وقتهما في إرساء الثقة بعد أن برزت مؤشرات قوية على ما يمكن أن يصنعاه كلاعبين رئيسيين في تعزيز الشراكات الأفريقية وتطوير

...ار طرد «الكيان الوهمي» من الاتحاد الإفريقي

العلاقات في مختلف القطاعات، من التجارة والاستثمار إلى تطوير البنية الأساسية والتعاون الصناعي، كمحفز لنمو الأعمال وخلق فرص العمل وإطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية لأي صناعة تتطلع إلى توسيع نطاقها داخل أفريقيا. ويدرك البلدان الإمكانات الهائلة للمزيد من التوسع في مجالات البناء والزراعة والطاقة والبنية الأساسية.

سحب الاعتراف ببوليساريو جاء بعد التيقن تماما من مصداقية المملكة ورسوخ دفاعها عن مستقبل تنموي لعموم أفريقيا، وهذا جزء من الإستراتيجية الإقليمية الأوسع نطاقا التي يتبناها الملك محمد السادس، عندما أعلن أن أفريقيا تشكل الأولوية القصوى في السياسة الخارجية للمغرب، حيث تساهم المملكة في مشاريع التنمية التي تعمل بشكل مباشر على تحسين حياة الناس في المنطقة.

سحب الاعتراف ببوليساريو جاء بعد التيقن تماما من مصداقية المملكة ورسوخ دفاعها عن مستقبل تنموي لعموم أفريقيا، وهذا جزء من الإستراتيجية الإقليمية الأوسع نطاقا التي يتبناها الملك محمد السادس، عندما أعلن أن أفريقيا تشكل الأولوية القصوى في السياسة الخارجية للمغرب

بوليساريو داخل الاتحاد الأفريقي: وجود غير مُبرر في ظل تغيرات السياسة الدولية

إن وجود جبهة البوليساريو داخل الاتحاد الأفريقي يشكل إحدى المعضلات السياسية التي لطالما أثارت تساؤلات حول جدوى هذا التواجد في سياق التحولات الجارية في القارة الإفريقية، خصوصًا مع الاعترافات المتتالية من دول أفريقية بسيادة المغرب على صحرائه. هذه الاعترافات تظهر بوضوح أن البوليساريو ليست سوى كيانًا فاقدًا للشرعية الدولية، ولم يكن لها أي تأثير ملموس في السياسة الإفريقية.

أحدث هذه الصفعات كانت من غانا، التي قررت تجميد علاقاتها مع البوليساريو بشكل رسمي، ما يضيف خطوة جديدة على مسار تصاعدي من الدعم الدولي لمغربية الصحراء. هذه التحولات ليست مجرد تغييرات في المواقف الدبلوماسية، بل هي مؤشر قوي على أن الدول الأفريقية بدأت تدرك حقيقة أن البوليساريو لا تمتلك مقومات الدولة القوية، ولم تكن يومًا طرفا يمكن التعويل عليه في حل النزاع في المنطقة.

في هذا السياق، أصبح من الضروري إعادة النظر في النظام الداخلي للاتحاد الأفريقي بما يتماشى مع الواقع الجديد. إذا كانت المنظمة الإفريقية تروج لمبادئ الاستقرار والتنمية والتعاون بين الدول الأعضاء، فإنه من غير المنطقي أن يتم السماح بوجود كيان غير معترف به دوليًا داخل صفوفها. البوليساريو لا تملك مقومات الدولة الحديثة: لا حدود معترف بها، ولا اقتصاد قادر على المنافسة، ولا شرعية دولية.

بل على العكس، هي تعيش على المساعدات الإنسانية التي غالبًا ما تذهب إلى جيوب القيادة الانفصالية، التي تبني بها قصورًا في الخارج بينما يعيش معظم السكان في المخيمات في ظروف قاسية. هذا الوضع يعزز من الدعوات إلى ضرورة إفراغ كرسي البوليساريو في الاتحاد الأفريقي، وهو كرسي لا يُثمر سوى مزيد من التوترات السياسية دون أن يضيف أي قيمة عملية للمنظمة.

هل حان الوقت لإفراغ الكرسي؟

الجواب على هذا السؤال يبدو بديهيًا في ظل المعطيات الحالية. بوجود دول أفريقية متزايدة تؤكد دعمها للمغرب في قضية الصحراء، ولم تَعُد الجبهة الوهمية تمتلك الحظوة التي كانت تحظى بها في السابق، بات من الضروري أن يعكس الاتحاد الأفريقي هذه التغيرات. إفراغ الكرسي الانفصالي داخل المنظمة قد يكون خطوة هامة نحو تطبيع العلاقات بين الدول الأعضاء، وتحقيق التوازن السياسي الذي يخدم مصالح القارة في ظل المتغيرات الجيوسياسية العالمية.

يعد استمرار تواجد جبهة البوليساريو داخل منظمة الاتحاد الإفريقي أحد القضايا الشائكة التي تثير تساؤلات كبيرة حول مصداقية المنظمة، ويضعها في موقف دبلوماسي حرج. فالواقع الدولي اليوم يشير إلى أن هذا التواجد لا يحقق أي فائدة ملموسة لدول الاتحاد، بل في كثير من الأحيان يصبح عبئا سياسيًا على المنظمة التي تسعى لتحقيق الاستقرار والتنمية في القارة الإفريقية.

العضوية المستمرة للبوليساريو في الاتحاد الإفريقي تتناقض مع المبادئ الأساسية التي يجب أن تقوم عليها أي منظمة إقليمية تهدف إلى التعاون والتنمية. فالدول الأعضاء في الاتحاد لم تجن أي ثمار من هذه العضوية، بل إن تَواجد البوليساريو يُضعف المصداقية الدولية للاتحاد. فمن الناحية العملية، أصبحت منظمة الاتحاد الإفريقي هي الوحيدة في العالم التي تضم كيانًا غير دولتي، ليس له مقومات الدولة المعترف بها دوليًا. هذا التناقض يُظهر ضعفًا كبيرًا في معايير قبول الأعضاء الجدد في المنظمة ويعطي انطباعًا سلبيًا بشأن قدرة الاتحاد على إدارة القضايا الإقليمية بطريقة متوازنة وفعّالة.

بالرجوع إلى المقومات الأساسية التي تحدد الدولة وفقا للقانون الدولي، نجد أن البوليساريو تفتقر تمامًا إلى العناصر الجوهرية التي تؤهلها لتكون دولة. فهي لا تملك حدودًا معترفًا بها دوليًا، ولا اقتصادًا يعكس سيادة الدولة، ولا اعترافًا دوليًا من الأمم المتحدة أو أي منظمة دولية كدولة ذات سيادة. بل على العكس، يعيش الكيان على المساعدات الإنسانية التي غالبًا ما تستخدم لأغراض سياسية وتنفذ على حساب الشعب الصحراوي. ومن هنا، يصبح وجود البوليساريو في الاتحاد الإفريقي غير مبرر من الناحية القانونية والسياسية.

إن بقاء البوليساريو داخل الاتحاد الإفريقي لا يمثل فقط تحديًا دبلوماسيًا، بل هو خطوة تُعرقل تقدم المنظمة نحو تحقيق الأهداف السامية التي من أجلها تأسست. فقد حان الوقت لأن يعيد الاتحاد النظر في عضوية هذا الكيان الانفصالي الذي لا يملك أي مقومات دولة وفقًا لمعايير القانون الدولي. تفعيل هذه الخطوة من شأنه أن يعزز من مصداقية الاتحاد الإفريقي ويجعلها أكثر قدرة على مواكبة التحديات الجيوسياسية التي تواجه القارة.

من المؤكد أن الاتحاد الإفريقي بحاجة إلى اتخاذ قرارات حاسمة تعكس التوجهات المتغيرة في الساحة الدولية والإقليمية. إن الوقت قد حان للتخلي عن المواقف التي تضر بمصداقية المنظمة، وفتح المجال لحلول واقعية تسهم في تعزيز التعاون والتنمية في القارة. إفراغ الكرسي الذي تحتله البوليساريو قد يكون خطوة هامة نحو بناء اتحاد إفريقي أكثر وحدة وقوة في مواجهة التحديات المقبلة.

من المعروف أن الاتحاد الإفريقي تأسس لتعزيز التعاون والتنمية بين الدول الأعضاء، والعمل على حل النزاعات وتعزيز الاستقرار في القارة. بقاء البوليساريو عضوًا في هذه المنظمة يعرقل هذه الأهداف، خاصة أن وجود كيان غير معترف به دوليًا يخلق انقسامات داخل المنظمة، ويُضعف من قدرتها على اتخاذ مواقف موحدة في القضايا الهامة.

طرد البوليساريو من الاتحاد الإفريقي سيعزز الانسجام بين الدول الأعضاء، حيث سيتيح للاتحاد التركيز على القضايا التنموية والسياسية الحقيقية التي تهم القارة، مثل الأمن الغذائي، والصحة، والطاقة. كما أن إزالة هذا التناقض سيُسهم في تحسين صورة الاتحاد الإفريقي على الساحة الدولية، ويُظهر التزامه بمبادئ السيادة الوطنية وحل النزاعات بالطرق السلمية.

من جهة أخرى، فإن طرد البوليساريو من الاتحاد الإفريقي سيعزز من الدبلوماسية التضامنية التي كرستها المملكة المغربية في علاقاتها مع دول إفريقيا. فالمغرب كان دائمًا في طليعة البلدان التي تدعم التكامل والتنمية في القارة، ويعزز من تواجده في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية.

تعتبر المملكة المغربية ركيزة أساسية في دعم الاستقرار الإفريقي، وهي تواصل تنفيذ مشاريع تنموية في عدة دول، وتقديم الدعم التقني والبشري من خلال شراكات استراتيجية. طرد البوليساريو من الاتحاد سيعطي دفعًا لهذه الجهود، حيث سيكون لدى المغرب المزيد من الفرص لبناء علاقات أقوى وأكثر فاعلية مع دول القارة، بعيدًا عن التوترات السياسية التي كان يثيرها وجود البوليساريو.

إن بقاء البوليساريو داخل الاتحاد الإفريقي لا يمثل فقط تحديًا دبلوماسيًا، بل هو خطوة تُعرقل تقدم المنظمة نحو تحقيق الأهداف السامية التي من أجلها تأسست. فقد حان الوقت لأن يعيد الاتحاد النظر في عضوية هذا الكيان الانفصالي الذي لا يملك أي مقومات دولة وفقًا لمعايير القانون الدولي

العلاقات الإفريقية-الصينية: شراكة استراتيجية في أفق 2025

أكد تقرير صادر عن مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية أن الدول الإفريقية تسعى إلى إعادة صياغة شراكاتها الإستراتيجية مع الصين لتعزيز مصالحها الوطنية، مشيرًا إلى خطة عمل منتدى التعاون الصيني الإفريقي (2025-2027). هذه الخطة تهدف إلى تنسيق المواقف في المؤسسات متعددة الأطراف، وتعزيز مشاركة إفريقيا في الهياكل المؤسساتية التي أنشأتها بكين خلال العقدين الأخيرين.

أولويات الصين في إفريقيا

التقرير أشار إلى أن الصين تُولي اهتمامًا كبيرًا لإفريقيا، وهو ما يتضح من تقليدها السنوي المتمثل في تخصيص أول زيارة لوزير خارجيتها إلى القارة منذ عام 1991. هذه الزيارات تُعزز التفاهم بين الطرفين وتأتي تزامنًا مع انعقاد القمة التاسعة لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، التي وضعت أهدافًا طموحة، منها تعزيز سلاسل التوريد العالمية وتطوير القدرات الصناعية لإفريقيا.

برامج التعاون الكبرى

منتدى التعاون الصيني الإفريقي يُعد من بين أقدم الآليات لتعزيز النفوذ الصيني عالميًا. خطته الجديدة تشمل عشرة برامج رئيسية، أبرزها التصنيع، توسيع المناطق الحرة، والتعاون الأمني والعسكري. وقد أعقب المنتدى الأخير بزيارات إلى دول إفريقية، منها كينيا ومصر وجنوب إفريقيا، لتعزيز هذه الشراكات.

الموارد وسلاسل التوريد

إفريقيا تُعتبر شريكًا رئيسيًا للصين في تعزيز السيطرة على سلاسل التوريد العالمية للطاقة النظيفة. ورغم أن الشركات الصينية تُمثل 8% فقط من إجمالي إنتاج التعدين في إفريقيا، إلا أن نسبة ملكيتها للمناجم الإفريقية زادت بشكل ملحوظ منذ 2019، إلى جانب استثماراتها الكبيرة في مشاريع البنية التحتية، مثل السكك الحديدية والموانئ.

التحديات المستقبلية

رغم التقدم الملحوظ، شدد التقرير على ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية من قبل الدول الإفريقية لتطوير سلاسل القيمة وتعزيز التصنيع المحلي. كما أن تحقيق أهداف البنية التحتية، مثل إنجاز 30 مشروعًا بحلول 2027، يتطلب تنسيقًا أكبر بين الجانبين.

نظرة نحو المستقبل

العلاقات الصينية-الإفريقية مرشحة لمزيد من التطور مع التركيز على تعزيز المصالح المتبادلة. ومع استمرار الصين في دعم إفريقيا بالبنية التحتية والخبرات الصناعية، يُتوقع أن تكون القارة في موقع أقوى لتحقيق تنميتها الاقتصادية المستدامة بحلول 2025.

الاستراتيجية الصينية في إفريقيا

منذ عقود، أصبحت إفريقيا محط أنظار الصين، التي تبنت رؤية استراتيجية لتوطيد نفوذها في القارة. يتضح ذلك في المبادرات مثل منتدى التعاون الصيني الإفريقي، الذي يُعد أكبر آلية للتعاون مع القارة. وتتمحور الاستراتيجية الصينية حول تحقيق مصالح متبادلة تشمل تعزيز سلاسل التوريد العالمية، تنويع مصادر الطاقة، وضمان استقرار المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية.

الصين تعمل بفعالية لتعزيز نفوذها عبر مشاريع كبرى تشمل إنشاء وتطوير الموانئ، السكك الحديدية، والمناطق الاقتصادية الحرة. من الأمثلة البارزة على ذلك مشروع تجديد خط سكة حديد تنزانيا-زامبيا، وتشغيل محطة الحاويات الجديدة في ميناء "الدخيلة" بمصر.

التأثير الاقتصادي والاستثماري

تمثل الاستثمارات الصينية في إفريقيا مكونًا أساسيًا للعلاقة الثنائية. الصين لا تكتفي باستيراد المواد الخام من القارة، بل تسعى إلى تطوير سلاسل القيمة عبر تعزيز البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية. ورغم أن الشركات الصينية تُنتج 8% فقط من التعدين في إفريقيا، فإن ملكيتها للمناجم ارتفعت بنسبة 21% منذ 2019، مع تركيزها على مشاريع التعدين ذات القيمة الاستراتيجية.

فيما يخص البنية التحتية، تُشارك الصين في 62 مشروعًا للموانئ على امتداد القارة، مما يعزز من دور إفريقيا في شبكات التجارة العالمية. كما أن الاستثمارات الصينية شملت مشاريع حيوية للطاقة، النقل، والتصنيع، مثل ميناء "ليككي" البحري في نيجيريا ومحطة ميناء "أبو قير" بمصر.

التعاون الأمني والعسكري

إلى جانب الأبعاد الاقتصادية، أصبحت الجوانب الأمنية والعسكرية محورًا هامًا للعلاقة بين الصين وإفريقيا. تشمل هذه الجوانب التدريب العسكري، التعاون في مكافحة الإرهاب، وتطوير الأنظمة الأمنية. يشمل ذلك أيضًا تعزيز القدرات العسكرية الإفريقية، حيث تلعب الصين دورًا محوريًا في تقديم الدعم اللوجستي والتكنولوجي لدول القارة.

التحديات والفرص

رغم الإنجازات، تواجه العلاقات الصينية-الإفريقية تحديات عديدة. أولها الحاجة إلى إصلاحات هيكلية داخل الدول الإفريقية، لضمان الاستفادة المثلى من الشراكات الصينية. ثانيها الحاجة إلى بناء شراكات أكثر توازنًا، خاصة فيما يتعلق بالحد من تصدير المواد الخام غير المعالجة وتعزيز التصنيع المحلي.

من جهة أخرى، تُعد هذه العلاقة فرصة تاريخية لإفريقيا لتطوير بنيتها التحتية، تحسين كفاءة قطاعاتها الإنتاجية، وتعزيز مكانتها الاقتصادية العالمية.

آفاق مستقبلية واعدة

في عام 2025، من المتوقع أن تستمر العلاقات الإفريقية-الصينية في التطور مع التركيز على المصالح المشتركة. ستلعب إفريقيا دورًا أكبر في تحقيق الأهداف الصينية، خاصة في مجالات الطاقة النظيفة والصناعة، بينما ستحظى القارة بدعم إضافي لتحقيق التنمية المستدامة وبناء اقتصاد أكثر تنافسية...، و يبقى مستقبل هذه الشراكة واعدًا، شرط أن تُبنى على أسس متوازنة تُراعي تطلعات الشعوب الإفريقية نحو التنمية والرخاء.

تمثل العلاقات الإفريقية-الصينية نموذجًا فريدًا للتعاون الدولي القائم على المصالح المتبادلة. ومع تزايد أهمية إفريقيا في النظام العالمي، تظل الصين شريكًا استراتيجيًا يسعى إلى تحقيق مكاسب اقتصادية وجيوسياسية، بينما تستفيد الدول الإفريقية من الاستثمارات والبنية التحتية لدفع عجلة التنمية.

ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر في تحقيق توازن عادل بين الجانبين، بحيث تصبح هذه الشراكة أداة لتعزيز القدرات الإفريقية وتقليل الاعتماد على الخارج. المستقبل يحمل فرصًا واعدة، وإذا تم استثمارها بحكمة، ستُسهم هذه الشراكة في بناء نظام عالمي أكثر تنوعًا وعدالة، يضع إفريقيا في موقعها المستحق كقوة اقتصادية وسياسية مؤثرة.

ما هي التحديات الاقتصادية التي ترافق شهر رمضان في المغرب؟

مع اقتراب شهر رمضان، الذي يعد موسمًا هامًا للاستهلاك الغذائي في المغرب، شهدت الأسواق المحلية استمرارًا في ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، لا سيما اللحوم الحمراء والبيضاء والسردين. هذا الارتفاع أثار العديد من التساؤلات حول مدى فعالية الإجراءات الحكومية المتخذة لضبط الأسواق وضمان استقرار الأسعار في فترة الذروة الاستهلاكية.

على الرغم من الجهود المبذولة لتأمين توازن السوق، واصلت أسعار اللحوم بأنواعها ارتفاعاتها الكبيرة، مما أثر بشكل ملحوظ على القدرة الشرائية للمواطنين، لا سيما في فئة ذوي الدخل المحدود. تزامن هذا الارتفاع مع فترة تحضير الأسواق لشهر رمضان، حيث يزداد الطلب على المواد الغذائية بشكل كبير، ما يفاقم من الضغوط على الأسعار.

تستمر اللحوم الحمراء في تسجيل زيادات متتالية في أسعارها، وهو ما جعلها في متناول فئة قليلة من المواطنين، في حين لم يكن حال اللحوم البيضاء أفضل، إذ شهدت أسعار الدواجن هي الأخرى زيادات ملحوظة. أما السردين، الذي يعتبر من الأسماك الشعبية في المغرب، فقد لمست أسعاره أيضا ارتفاعًا ملحوظًا، مما دفع العديد من الأسر إلى تقليص استهلاكها لهذه المواد.

في وقت يواصل فيه السوق المغربي مواجهة ارتفاعات متواصلة في أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء والسردين، انضمت أسعار الخضر بأسواق الجملة إلى هذه السلسلة من الزيادات. هذا الوضع، الذي يذكر بما جرى في العام الماضي، يعكس التحديات المستمرة التي تواجهها الحكومة في الحفاظ على استقرار الأسعار وضمان التموين الكافي للأسواق، خاصة مع اقتراب شهر رمضان.

وشهدت أسواق الجملة أيضا ارتفاعًا ملحوظًا في أسعار الخضر، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الأسعار التي يتعامل بها المواطنون في الأسواق المحلية. تعد الخضروات جزءًا أساسيًا من النظام الغذائي للمواطنين، وزيادة أسعارها تساهم بشكل كبير في رفع تكلفة المعيشة، مما يضع ضغوطًا إضافية على الأسر، خصوصًا في الفئات ذات الدخل المحدود.

ومع تزايد الطلب في فترة ما قبل رمضان، يتوقع أن تتواصل هذه الزيادات في الأسعار. وقد أصبح هذا الارتفاع في أسعار الخضر مشهدًا متكررًا سنويًا، مما يعكس تحديات مستمرة في التعامل مع تذبذب العرض والطلب، خاصة في الأسواق ذات الأهمية الحيوية.

كل عام، ومع اقتراب شهر رمضان، تُعلن الحكومة عن إستراتيجيتها الموسمية لضمان تموين الأسواق ومراقبة الأسعار. هذه الإستراتيجية تشمل مراقبة تدفق السلع، وتحديد الأسعار المرجعية، وتفعيل آليات المراقبة على التجار والموزعين. ورغم هذه الجهود، لا تزال الأسعار تشهد زيادات ملحوظة، مما يثير تساؤلات حول مدى نجاعة هذه الإستراتيجيات في مواجهة التحديات المستمرة التي يفرضها السوق.

مع اقتراب شهر رمضان، لا تزال أسعار المواد الغذائية الأساسية تشهد ارتفاعات ملحوظة في الأسواق المغربية، حيث سجل سعر الدجاج ارتفاعًا كبيرًا ليتقارب سعر الكيلوغرام الواحد من الثلاثين درهمًا. ويعزي المهنيون هذا الارتفاع إلى ظروف وتكاليف الإنتاج، التي تتأثر بشكل كبير بالعديد من العوامل مثل تكاليف الأعلاف واللوجستيات.

من جانب آخر، يشهد سعر السردين، الذي يعد من الأسماك الشعبية في المغرب، حالة من الثبات عند مستويات مرتفعة. ويعزو المهنيون هذا الوضع إلى ما يُعرف بالراحة البيولوجية للأسماك، وهو ما يؤدي إلى قلة المعروض في السوق ويستمر في رفع الأسعار. ورغم أن السردين يُعتبر من البدائل الاقتصادية للحوم، فإن عدم تراجع أسعاره يزيد من الضغط على المستهلكين الذين يعانون من ارتفاع تكاليف الغذاء بشكل عام.

وفيما يتعلق باللحوم الحمراء، يظل الغموض يحيط بخطط الحكومة لخفض أسعارها. رغم الحملات المتكررة لزيادة الاستيراد، لم تظهر الأسواق بعد أي إشارات واضحة على انخفاض الأسعار، مما يثير تساؤلات حول فعالية هذه الخطط في تحقيق الاستقرار. يعتقد البعض أن تأثير حملات الاستيراد قد يكون مؤقتًا أو غير كاف لمعالجة مشكلة ارتفاع أسعار اللحوم بشكل دائم.

تشير هذه المستجدات إلى أن الحكومة تواجه تحديات كبيرة في ضبط أسعار المواد الغذائية قبيل شهر رمضان، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى نجاعة الاستراتيجيات المتبعة لضبط الأسواق. ومع تزايد الضغوط الاقتصادية، يحتاج المستهلكون إلى ضمانات حقيقية من الحكومة لتوفير أسعار معقولة ومستدامة للمواد الأساسية، بما يخفف من العبء المعيشي في فترة استهلاكية حيوية مثل رمضان.

وفي ظل التحديات الاقتصادية التي يشهدها المغرب، تبرز الحاجة الملحة لتبني استراتيجيات فعالة للحد من ارتفاع الأسعار وضمان استقرار السوق، خاصة في ظل التضخم المستمر في أسعار المواد الغذائية الأساسية. تتعدد الأسباب التي تقف وراء هذه الزيادات، بدءًا من ارتفاع تكاليف الإنتاج وصولًا إلى تحديات النقل واللوجستيات، ما يجعل من الضروري تبني سياسات مدروسة لتحفيز الإنتاج المحلي، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

من أهم هذه الاستراتيجيات تعزيز الرقابة السوقية من خلال تكثيف المراقبة الدورية للأسواق للتأكد من عدم وجود تلاعبات تجارية أو زيادات غير مبررة في الأسعار. وفي هذا السياق، يمكن تطبيق عقوبات صارمة على التجار المخالفين لضمان الالتزام بالأسعار المحددة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعمل الحكومة على تحفيز الإنتاج المحلي، خصوصًا في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية، عبر تقديم الدعم الفني والمالي للمزارعين والفلاحين لزيادة الإنتاج وتقليل الاعتماد على الواردات. من جهة أخرى، يلعب تنويع مصادر الاستيراد دورًا مهمًا في ضمان استقرار الأسعار، حيث يمكن توقيع اتفاقيات تجارية مع دول مصدرة للحوم والخضروات بأسعار تنافسية، مما يساهم في توازن السوق المحلي.

فيما يتعلق بالقطاع السمكي، من الضروري تعزيز مشاريع تربية الأسماك المحلية لتحفيز الإنتاج الوطني وتقليل الاعتماد على واردات السردين والأسماك الأخرى. كما ينبغي تحسين شبكات توزيع الأسماك من خلال تنظيم أسواق الجملة بشكل أكثر كفاءة وتقليل دور الوساطة التجارية التي قد تساهم في رفع الأسعار النهائية للمستهلكين. من جانب آخر، يتعين على الحكومة تحسين البنية التحتية لقطاع النقل واللوجستيات لضمان وصول السلع إلى الأسواق بأقل تكلفة، وكذلك تخفيض رسوم النقل الجمركي على السلع المستوردة لتقليل تأثيرها على الأسعار النهائية.

إلى جانب هذه السياسات، تبقى أهمية توعية المستهلكين وإشراكهم في فهم آليات السوق وارتفاع الأسعار من خلال نشر المعلومات حول الأسعار والمخزون المحلي. كما يمكن تشجيعهم على تفضيل شراء السلع المحلية والموسمية كخطوة لتقليل تأثير التضخم على حياتهم اليومية. في النهاية، يظل تحقيق الشفافية في تحديد الأسعار من أهم العوامل التي تساعد على بناء ثقة بين الحكومة والمستهلكين، مما يساهم في خلق سوق تنافسي يحقق الاستقرار على المدى الطويل.

عودة ترامب: دعم لمغربية الصحراء واستكمال القنصلية في الداخلة

توقع تحليل حديث نشره "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" أنه مع استعداد إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المقبلة لتولي منصبها هناك كل الأسباب للاعتقاد بأنها ستسعى إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز اعترافها بالسيادة المغربية على الصحراء.

وتوقع التحليل أنه من المفترض أن تفتح الإدارة الجديدة قنصلية في مدينة الداخلة كما وعدت عام 2020 (تم إنشاء وجود قنصلي لكنه ظل افتراضيا). كما يمكن أن تفتح عودة ترامب فرصا استثمارية مربحة للشركات الأميركية.

التحليل الذي يحمل عنوان: "العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب: بين القانون والسياسة"، وأعدته الباحثة سهير مديني، أوضح أنه "رغم كون واشنطن وقعت اتفاقية للتجارة الحرة مع المغرب قبل عقدين من الزمان وليست لديها عوائق قانونية حالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الصحراء إلا أن الطفرة المتوقعة في الاستثمار الأميركي لم تتحقق أبدا".

وترى الباحثة ذاتها أن أي تطور في العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة سوف يكون محدودًا بالضرورة، بحقيقة أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري للمغرب، وأكبر مستثمر أجنبي فيه على الإطلاق، بفعل القرب الجغرافي وأسباب أخرى.

وبحسب المحللة نفسها فإنه "إذا فشلت واشنطن وشركاؤها الأوروبيون في معالجة النزاعات المستمرة بشأن حقوق التجارة والصحراء المغربية فقد يتركون المجال لروسيا والصين، لتأكيد المزيد من النفوذ في المملكة"، وقالت إنه "رغم كون مشاركة المغرب مع موسكو وبكين محدودة تقليديًا فإن حكم محكمة العدل الأوروبية قد يدفع المملكة إلى أحضان هؤلاء المنافسين..."، وزادت: "عملوا بهدوء على تعزيز مصالحهم في المغرب، بما يشمل الصحراء، واستهداف الموارد المحلية والاستثمار في قطاع صيد الأسماك الساحلي".

وكأمثلة ذكرت سهير مديني تجديد روسيا مؤخرًا اتفاقية صيد مدتها أربع سنوات مع الرباط، في حين من المحتمل أن تزيد الصين من وجودها على سواحل المغرب بناءً على مذكرة التفاهم لعام 2023 بشأن صيد الأسماك البحرية. وتتطلع بكين أيضا إلى الاستثمار في مشاريع الهيدروجين الأخضر بالأقاليم الصحراوية، حيث وقعت مذكرة تعاون عام 2023 مع شركة Gaia Energy المغربية وشركة Ajnan Brothers السعودية.

و شكّل فوز الجمهوري دونالد ترامب بولاية رئاسية جديدة فرصة إضافية للمغرب لتعزيز موقفه في ملف الصحراء المغربية، خاصة في ظل الدعم الذي قدمته الإدارة الأميركية السابقة لهذا الملف الحساس. فقد كان اعتراف واشنطن في عهد ترامب الأول بسيادة المغرب على صحرائه خطوة تاريخية ونقطة تحول حاسمة في هذا النزاع الإقليمي، مما عزز من الموقف المغربي على الصعيد الدولي وأضعف الأطروحات المناوئة.

إحدى الخطوات التي أثارت اهتمامًا كبيرًا كانت إعلان ترامب خلال ولايته الأولى عن نية الولايات المتحدة إقامة قنصلية أميركية في مدينة الداخلة. هذا القرار كان بمثابة تجسيد عملي لاعتراف واشنطن بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، كما عكس رؤية استراتيجية للشراكة بين البلدين، حيث تُعتبر الداخلة بوابة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الولايات المتحدة وأفريقيا.

ومع عودة ترامب إلى البيت الأبيض، تبرز توقعات بأن تتجه واشنطن نحو استكمال إجراءات إقامة هذه القنصلية. مثل هذا التطور لا يحمل فقط دلالة سياسية قوية تؤكد دعم الإدارة الأميركية لموقف المغرب، بل يعكس أيضا اهتمامًا اقتصاديًا واستراتيجيًا بهذه المنطقة التي أصبحت مركزًا للاستثمار والتنمية.

مدينة الداخلة، التي شهدت خلال السنوات الماضية تطورًا ملحوظًا في بنيتها التحتية ومشاريعها التنموية، أصبحت نموذجًا للنهج المغربي في تعزيز التنمية بالأقاليم الجنوبية. ومن المتوقع أن يسهم افتتاح القنصلية الأميركية في جذب المزيد من الاستثمارات الدولية إلى المنطقة، وتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للتجارة والتواصل بين أفريقيا وأوروبا وأميركا.

على الصعيد الدبلوماسي، يُنتظر أن تستمر إدارة ترامب الجديدة في دعم مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب منذ عام 2007، والتي تعتبرها واشنطن الحل الواقعي الوحيد لإنهاء هذا النزاع. هذا الدعم الأميركي يُشكل رافعة قوية للموقف المغربي، خاصة في ظل التحولات الدولية التي تدعم سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية وتُرجّح كفة الحلول العملية على حساب الأطروحات المتجاوزة.

في النهاية، عودة ترامب إلى الرئاسة تفتح فصلًا جديدًا في الشراكة المغربية-الأميركية، وهي شراكة تتسم بالتفاهم المشترك والرؤية الاستراتيجية. بالنسبة للمغرب، تمثل هذه المرحلة فرصة لتعزيز مكاسبه السياسية والدبلوماسية، وترسيخ موقعه الإقليمي والدولي، ليس فقط في ملف الصحراء، ولكن أيضا في بناء شراكات اقتصادية وتنموية تعود بالنفع على المنطقة بأسرها.

واستحضر العاهل المغربي الملك محمد السادس الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء في ولاية دونالد ترامب السابقة، مؤكدا في برقية تهنئة إلى ترامب بمناسبة انتخابه مجددا رئيسا للولايات المتحدة، على "أن هذا الموقف التاريخي، الذي سيظل الشعب المغربي ممتنا لكم به، يمثل حدثا هاما ولحظة حاسمة، ويعكس بحق مدى عمق روابطنا المتميزة والعريقة، ويعد بآفاق أرحب لشراكتنا الإستراتيجية التي ما فتئ نطاقها يزداد اتساعا."

وأبرز الملك محمد السادس، أن المملكة المغربية والولايات المتحدة قد تمكنتا من إقامة تحالف تاريخي وشراكة إستراتيجية لم تزدهما الأيام إلا رسوخا، مشيرا إلى أن "ما نتقاسمه من قيم ومصالح مشتركة في مجالات واسعة، مكننا من العمل سويا وبشكل دؤوب من أجل بناء مستقبل أفضل لشعبينا، والنهوض بعلاقاتنا وتعزيز دورها في دعم السلام والأمن والرخاء في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وخارجها."

ومن المنتظر في الأشهر المقبلة من إدارة ترامب، العمل على دعم مفاوضات باستخدام المقترح المغربي كإطار وحيد للتفاوض، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بالتعاون مع المغرب.

وشدد المسؤولون الأميركيون على أن المغرب شريك أساسي للولايات المتحدة، حيث تعزز التحالف الإستراتيجي بين الطرفين بتطبيق الشراكة العسكرية الممتدة إلى سنة 2030 وتنظيم مناورات الأسد الأفريقي سنويا بالمغرب ومواجهة ثنائية للتهديدات الإرهابية، واحتواء عدم الاستقرار الذي تعرفه منطقة دول الساحل، خاصة بعد تراجع النفوذ الفرنسي بهذه المنطقة.

حزب «التجمع الوطني» يتولى رئاسة مجموعة الصداقة الفرنسية-المغربية وسط توترات مع الجزائر

شهدت الساحة السياسية الفرنسية تطورًا جديدًا بعد إعلان حزب "التجمع الوطني" (RN) توليه رئاسة مجموعة الصداقة البرلمانية بين فرنسا والمغرب في الجمعية الوطنية الفرنسية. هذه الخطوة تحمل دلالات سياسية ودبلوماسية مهمة، خاصة في ظل الأجواء المتوترة التي تطبع العلاقات بين فرنسا والجزائر في الآونة الأخيرة.

رئاسة حزب "التجمع الوطني" لهذه المجموعة تعكس توجهًا جديدًا في ديناميكيات العلاقات الفرنسية-المغربية. فالمجموعة البرلمانية ليست مجرد منصة رمزية، بل تعتبر أداة فعالة لتعزيز الحوار وتطوير التعاون بين البلدين في مجالات متعددة، مثل الاقتصاد، والثقافة، والأمن.

تزامن هذا الإعلان مع توترات دبلوماسية بين الجزائر وفرنسا، حيث برزت قضايا الخلاف المتعلقة بالتاريخ الاستعماري، والمصالح الجيوسياسية، وملف الهجرة. في هذا الإطار، يمثل صعود حزب "التجمع الوطني"، المعروف بمواقفه اليمينية، إشارة إلى إعادة تشكيل التحالفات السياسية داخل الجمعية الوطنية وربما خارجه.

لطالما لعبت مجموعة الصداقة البرلمانية دورًا في تحسين العلاقات بين فرنسا والمغرب، إلا أن تولي حزب يحمل مواقف يمينية متشددة قد يثير تساؤلات حول التوجهات المستقبلية لهذه العلاقة. فالحزب، الذي لطالما تبنى خطابًا مثيرًا للجدل بشأن قضايا الهجرة والعلاقات مع العالم العربي، قد يجد نفسه أمام تحديات في تحقيق توازن بين مواقفه السياسية ومتطلبات التعاون البناء مع المغرب.

يمكن أن تساهم هذه الخطوة في تعزيز العلاقات الثنائية بين باريس والرباط، خاصة إذا نجح الحزب في استغلال هذه المنصة لتعزيز المصالح المشتركة. ومع ذلك، قد تواجه هذه الجهود تحديات بسبب الخلفيات الأيديولوجية للحزب والضغوط الداخلية المرتبطة بالتوترات مع الجزائر، التي تلقي بظلالها على المنطقة بأكملها.

وأفادت تقارير إعلامية فرنسية بأن الطريق نحو رئاسة مجموعة الصداقة البرلمانية بين فرنسا والمغرب لم يكن سهلاً، حيث شهدت الجمعية الوطنية صراعًا محمومًا بين عدة أحزاب سياسية للتنافس على هذا المنصب.

ووفقًا لهذه التقارير، كانت هذه المجموعة من بين الأكثر استهدافًا نظرًا للأهمية الاستراتيجية للعلاقات بين باريس والرباط، التي تتميز بعمقها التاريخي وتشابكها في العديد من الملفات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وخاضت الأحزاب الفرنسية صراعًا مطولًا ومكثفًا للظفر برئاسة مجموعات الصداقة البرلمانية، التي تعتبر أدوات مهمة لتعزيز التعاون الدولي على المستوى التشريعي. وقد كانت مجموعة الصداقة الفرنسية-المغربية تحديدًا من بين المناصب الأكثر إثارة للاهتمام، لما تحمله من رمزية ودور محوري في تعزيز العلاقات بين البلدين.

ويعكس التنافس على هذه المجموعة الأهمية الكبيرة التي توليها القوى السياسية الفرنسية للعلاقة مع المغرب. فالمغرب يُعتبر شريكًا استراتيجيًا لفرنسا في ملفات عديدة، بدءًا من التعاون الاقتصادي والتجاري، مرورًا بمكافحة الإرهاب، وصولًا إلى الدور الذي يلعبه المغرب في استقرار منطقة شمال إفريقيا.

وفقًا للمصادر ذاتها، تزامن فوز حزب "التجمع الوطني" برئاسة مجموعة الصداقة البرلمانية بين فرنسا والمغرب، في اقتراع جرى أول أمس، مع اتهامات و جهتها الجزائر لعدد من السياسيين الفرنسيين المنتمين لتيار اليمين، بدعم حملات تستهدف تشويه صورتها. وكانت الجزائر قد أشارت في وقت سابق إلى أن اليمين الفرنسي يخدم بشكل مباشر مصالح المغرب في باريس.

من جانبها، وصفت الصحافة الفرنسية فوز "التجمع الوطني" بهذا المنصب بأنه "إشارة قوية" نحو تعزيز العلاقات مع المغرب. ونقلت عن أحد المقربين من مارين لو بان، زعيمة الحزب، قوله إن المغرب يُعتبر "دولة محورية في مجالات الدبلوماسية والتنمية الاقتصادية"، بالإضافة إلى دوره البارز في مكافحة الهجرة واحتضانه لجالية كبيرة في فرنسا.

وبفضل نجاحه في الحصول على رئاسة مجموعة الصداقة مع المغرب، يُنظر إلى حزب "التجمع الوطني" على أنه يخطو خطوة هامة نحو تعزيز علاقاته مع الدول الإفريقية والمغاربية، وسط منافسة شديدة من قبل الأحزاب الأخرى، وقد حصل نفس الحزب في نفس اليوم على رئاسة مجموعة الصداقة بين فرنسا وإيطاليا، مما يعكس توجهه الاستراتيجي نحو تعزيز علاقاته الدولية.

وكانت عملية الاختيار قد خضعت لأسلوب "التناوب"، حيث تم منح كل حزب الفرصة لاختيار دولة من بين مجموعة الدول المتنازع عليها، وبذلك حصل "التجمع الوطني" على الأولوية في اختيار المغرب، وبهذا الشكل، تمكن الحزب اليميني من فرض نفسه كلاعب أساسي في السياسة الفرنسية تجاه المغرب.

وفيما يخص مجموعة الصداقة مع الجزائر، فقد حصل الحزب الاشتراكي على هذا المنصب، فيما تم توزيع مناصب أخرى مماثلة بين مجموعات سياسية متعددة، حيث فاز حزب "فرنسا المتمردة" برئاسة مجموعة الصداقة مع دول مثل السنغال ولبنان والمكسيك.

وشهدت الجمعية الوطنية الفرنسية تطورًا يعكس تحولًا بارزًا في السياسة الداخلية والخارجية لليمين الفرنسي، الذي يسعى لتعزيز علاقاته مع المغرب على حساب الجزائر. هذا التوجه الجديد يأتي في سياق انتخاب حزب "التجمع الوطني" لرئاسة مجموعة الصداقة البرلمانية بين فرنسا والمغرب، وهو ما اعتبرته تقارير فرنسية خطوة تحمل دلالات استراتيجية في ظل التوترات المتصاعدة بين باريس والجزائر.

وفقًا للتقارير، فإن فوز حزب "التجمع الوطني" بهذا المنصب يعكس رغبة متزايدة داخل الأوساط السياسية اليمينية في فرنسا لتقوية الروابط مع المغرب، باعتباره شريكًا استراتيجيًا على عدة مستويات. ويأتي هذا التوجه في وقت يثني فيه سياسيون يمينيون على الدور الذي يلعبه المغرب في مجالات الدبلوماسية، التنمية الاقتصادية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، فضلًا عن الجالية المغربية الكبيرة التي تمثل جسورًا للتواصل الثقافي والاجتماعي بين البلدين.

على الجانب الآخر، تجد الجزائر نفسها وسط عاصفة من الانتقادات الموجهة من بعض السياسيين الفرنسيين، خاصة المنتمين لتيار اليمين. وكان وزير الداخلية الفرنسي، برونو ريتايو، قد أطلق تصريحات حادة، متهمًا الجزائر بمحاولة "إذلال فرنسا" من خلال رفضها التعاون في ملف الهجرة، وهو موضوع حساس للغاية في العلاقات الفرنسية-الجزائرية.

وفي أعقاب الانتخابات التشريعية الأخيرة التي شهدتها فرنسا، كانت الجزائر في حالة ترقب شديد من صعود اليمين المتطرف، وخاصة حزب "التجمع الوطني". فقد كانت الجزائر تشعر بالقلق من أن فوز هذا الحزب قد يعزز من موقفه السياسي الذي يُعتبر قريبًا من المغرب، في وقت تتوتر فيه العلاقات بين الجزائر وباريس. يُنظر إلى "التجمع الوطني" على أنه حزب يتبنى مواقف علنية وصريحة معارضة للجزائر في العديد من الملفات الحساسة، ما يثير مخاوف الجزائر بشأن تأثير هذه الديناميكيات على مستقبل علاقاتها مع فرنسا.

وزير العدل.. تنزيل مقتضيات القانون المتعلق بالعقوبات البديلة سيتم عما قريب ووفق الآجال التي حددها القانون

قال وزير العدل، عبد اللطيف وهبي بمجلس النواب، إن تنزيل مقتضيات القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة "سيتم عما قريب ووفق الآجال الذي حددها القانون".

وأضاف الوزير في معرض جوابه على سؤالين شفهيين حول "مآل تنزيل قانون العقوبات البديلة"، خلال جلسة الأسئلة الشفوية، أنه بناء على مخرجات اجتماع ترأسه رئيس الحكومة في هذا الشأن، تم تشكيل ثلاث لجان موضوعاتية، ستناط بالأولى مهام التنزيل القضائي لنظام العقوبات البديلة، بينما ستتكفل الثانية بصياغة النصين التنظيميين، أما اللجنة الثالثة فستتولى اختيار الشركة المراد التعاقد معها.

وفي إطار الإجراءات التي تم اتخاذها تمهيدا لتنزيل هذا النص القانوني، أوضح السيد وهبي أنه تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة القضاة بالتعاون مع السلطة القضائية، مبرزا أن الوزارة "حرصت على توفير شرح دقيق لجميع المعنيين، كما تم إنشاء مكاتب داخل المحاكم الابتدائية لتسهيل استخدام التقنيات الحديثة في القيد الإلكتروني".

وأشار الوزير أيضا إلى إعداد دليل عملي تحت عنوان "قانون العقوبات البديلة في شروح - نحو بناء فهم قانوني مشترك"، فضلا عن مراسلة القطاعات الحكومية لتحديد مجالات الخدمة الاجتماعية التي يمكن أن يعمل بها المحكوم بالعقوبة البديلة.

وأفاد بأنه يجري التفكير في تطوير منصة إلكترونية لتجميع هذه المجالات والعناوين "بحيث يتمكن القاضي من اختيار العمل الاجتماعي المناسب للمحكوم عليه وفقا لموقع إقامته".

تجدر الإشارة إلى أن القانون المتعلق بالعقوبات البديلة يسعى إلى وضع إطار قانوني متكامل لهذه العقوبات سواء من حيث تأصيلها وفق القواعد الموضوعية لمجموعة القانون الجنائي المرتبطة بالعقاب، أو من خلال وضع آليات وضوابط إجرائية على مستوى قانون المسطرة الجنائية تهم تتبع وتنفيذ العقوبات البديلة.

وأقر هذا القانون عقوبات بديلة حُددت في العمل لأجل المنفعة العامة والمراقبة الإلكترونية وفرض تدابير تأهيلية أو علاجية كالخضوع لعلاج نفسي أو العلاج من الإدمان على الكحول والمخدرات والمؤثرات العقلية وأخرى تقييدية كعدم الاقتراب من الضحية والخضوع للمراقبة لدى مصالح الشرطة والدرك الملكي والخضوع لتكوين أو تدريب وغيرها، كما تم في إطار إقرار العدالة التصالحية إضافة عقوبة إصلاح الأضرار الناتجة عن الجريمة.

لقجع: الزيادة في ثمن غاز البوتان غير مطروحة على طاولة الحكومة

أكد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، فوزي لقجع، أن الزيادة في ثمن غاز البوتان "غير مطروحة على طاولة الحكومة".

وأفاد لقجع، في معرض جوابه على سؤال شفهي حول " تأثير الزيادة في سعر الغاز بالمغرب"، تقدم به الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، خلال جلسة الأسئلة الشفوية، أن الحكومة تخصص سنويا أزيد من 15 مليار درهم لدعم استهلاك غاز البوتان، "والتي يفترض أن يستفيد منها الفئات الفقيرة التي هي في أمس الحاجة لهذا الدعم".

وسجل المسؤول الحكومي أن "الفئات الأكثر هشاشة، أي 20 في المائة من المجتمع الأكثر فقرا، لا تستفيد إلا من 14 في المائة من هذا الدعم، بينما تستفيد الفئات الأكثر يسرا، أي 20 في المائة الأكثر غنى، من 27في المائة، أي ضعف ما تحصل عليه الفئات الأكثر فقرا".

واعتبر الوزير في هذا الصدد، أن "عدم توجيه الدعم لمستحقيه هو الإشكال الحقيقي في دعم غاز البوتان، بل وفي دعم باقي المواد المدعمة"، مضيفا أن "الحكومة والبرلمان بمختلف مكوناته، مطالبين بإيجاد الطرق المثلى لضمان أن يصل هذا الدعم بالكامل إلى الفئات الفقيرة، والتي من أجلها أحدث هذا الدعم".

وشدد على أن الإشكال اليوم "لايكمن في تقليص أو زيادة الدعم، بل في إيجاد آليات لضمان استفادة الطبقات الفقيرة، حصرا، من هذا الدعم".

وسجل المسؤول الحكومي أن آلية الدعم المباشر عبر تحويلات مالية مباشرة للفئات الهشة هي الأنسب "لأن هذه الفئات تستحق هذا الدعم، كما تستحق أن تستفيد من الهوامش المالية التي يمكن للحكومة استخلاصها من ترشيده".

وزير التربية: ثلثا تلاميذ الابتدائي في المغرب يعانون من ثغرات في التعلم الأساسي

اعتراف رسمي باستمرار ثغرات التعلم واكتساب الأساسيات "بين ثُلثي" تلاميذ المغرب عند نهاية المرحلة الابتدائية، ذاك الذي جاء على لسان محمد سعد برادة، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، مستندا خلال حديثه أمام النواب بإحصائيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التي أفادت بأن "ثلثي التلاميذ المغاربة لا يُتقنون اللغة العربية ولا يفهمون اللغة الفرنسية ولا يعرفون كيفية الحساب (الرياضيات)".

ونبّه برادة، عند إجابته المفصلة، من منصة الغرفة الأولى عن 5 أسئلة شفهية قدمتها فرق من المعارضة والأغلبية (3 أسئلة آنية) عن "التقدم المنجز لمؤسسات الريادة التعليمية وتعميمها"، فضلا عن "تقييم" هذه التجربة التي شرع في موسمها الثاني، إلى أن معدل تعثر التعلمات لدى التلاميذ يرتفع ببلوغهم مرحلة سلك التعليم الإعدادي، مُقرّا بأن ما يقارب 90 في المائة من التلاميذ لا يستطيعون "إتقان تلك المواد" في نهاية التعليم الإعدادي؛ وهو ما تسعى تجربة مدارس الريادة إلى معالجته "رغم الاختلاف والنقاش السائد حول آليات وطرق التنزيل الناجح (...) إلا أن منهجية الإصلاح البيداغوجي متفق بشأنها وتبقى محسومة".

وفي معرض جوابه بسط الوزير الوصي على قطاع التربية الوطنية مسار تعميم تجربة مدارس الريادة على مستوى سنوات ومدارس الإعدادي هذه السنة، الذي نبه، مجددا، إلى تزايد الهدر المدرسي في أوساطها؛ وقال إن 160 ألف طفل مغربي يغادر الدراسة سنويا، مشددا على "ضرورة خفض هذا العدد بنسبة 50 في المائة؛ ما سيمكن من إيجاد حلول 'مدرسة الفرصة الثانية' لنحو 80 ألف تلميذ، لضمان عدم ترك أي تلميذ في الشارع".

وذكّر المسؤول الحكومي بأن "مدارس الريادة"، بناء على تقييم مستوى التلاميذ الذي يتم بداية كل موسم، تحاول "سد الثغرات في المسار التعليمي واستدراك المكتسبات...، عبر منهجية تعلّم تنبني على 'المستوى الحقيقي لكل متمدرس'.. وقد انتقلنا، فعلا، من مليون و300 ألف طفل مستفيد إلى 3 ملايين و400 ألف تلميذ يدرسون في المرحلة الابتدائية"، حسب معطيات أوردها ضمن جوابه.

مبادرات شاملة لمكافحة التنمر المدرسي والإلكتروني في المغرب: التكنولوجيا في خدمة بيئة تعليمية آمنة

تسعى السلطات المعنية بالطفولة في المغرب لاستغلال التكنولوجيا الرقمية بهدف حماية الأطفال من التنمر داخل المؤسسات التربوية، ليكون هذا الفضاء أكثر أمانا لهم.

وتعزيزا للوعي بمخاطر التنمر داخل المدارس وتعزيز القدرات النفسية والاجتماعية للطلاب، أطلقت شركة "أورانج" المغرب برنامجا لمكافحة التنمر المدرسي والإلكتروني، بالتعاون مع المرصد الوطني لحقوق الطفل، ووزارة التربية الوطنية، والمديرية العامة للأمن الوطني، ومركز الموارد والدراسات المنهجية لمكافحة التنمر المدرسي، ومؤسسات أخرى، مع التركيز على تثقيف العائلات والمهنيين العاملين في المدارس للتقليل من حالات التنمر داخل المدارس، وتوفير بيئة تعليمية آمنة، ودعم الضحايا والشهود.

وأوضحت نادية امرابي، مسؤولة المشاريع الرقمية والاجتماعية لدى "أورانج" المغرب، أن "مسؤوليتنا الاجتماعية هي العمل من أجل عالم رقمي أكثر أمانا وشمولية، لذلك نحن نضع التكنولوجيا في خدمة حماية الأطفال وتعليمهم، وأن الشركة من خلال هذا البرنامج تلتزم بجعل التكنولوجيا أداة للتقدم والأمان،" مشيرة إلى أن البيئة الرقمية المحترمة ليست فقط حقا للشباب والأطفال، بل هي أيضا مسؤولية جماعية. وأكدت أن هذا المشروع يهدف بشكل أساسي إلى إنشاء فرق موارد في المدارس المتوسطة لمحاربة التنمر الإلكتروني والمدرسي.

المملكة تلتزم بحماية الأطفال من الآثار المدمرة للتنمر المدرسي والإلكتروني من خلال تبني إستراتيجيات ومبادرات متعددة وتنظيم حملات تهدف إلى توعية التلاميذ والأطر التربوية وأولياء

وأضافت مرابي أن هذه الظاهرة التي تؤثر على الأطفال ومستقبلهم تتطلب تعبئة جماعية غير مسبوقة، مؤكدة أن "في 'أورانج' المغرب مسؤوليتنا الاجتماعية هي العمل من أجل عالم رقمي أكثر أمانا وشمولية، لذلك نحن نضع التكنولوجيا في خدمة حماية الأطفال."

وحسب الفاعلين سيتم في إطار المرحلة الثانية من البرنامج تنفيذ مشروع تكوين المدربين. حيث سيقوم هؤلاء المكونون، الذين سيتم اختيارهم من مراكز التدريب الجهوية للأساتذة، بتدريب فرق التدخل المحلية في المؤسسات التعليمية. أما في المرحلة الثالثة فسيقوم البرنامج بتكوين تلاميذ سفراء ليكونوا حلقة وصل بين زملائهم والطاقم التعليمي، والمساهمة بشكل فعال في الوقاية ودعم الضحايا، مع تعزيز روح التضامن في المدارس.

وقام مركز الموارد والدراسات المنهجية لمكافحة التنمر المدرسي، بالتعاون مع الشركاء و"أورانج" المغرب، في سياق دعم المكونين، بإعداد دليل خاص بهم، بحيث سيكون أداة أساسية لضمان نقل المهارات بشكل فعال في مجال مكافحة التنمر، مع التأكد من أن كل مؤسسة يمكنها العمل بشكل مستقل، فيما يطمح هذا البرنامج المبتكر في النظام التعليمي الوطني إلى تكوين أكثر من 6500 أستاذ بحلول 2026، والوصول إلى أكثر من 2200 مدرسة، مع هدف التعميم على المستوى الوطني في المستقبل.

وأشارت أمل حسون، رئيسة مشروع مركز الموارد والدراسات المنهجية لمكافحة التنمر المدرسي في المغرب، إلى أن العديد من الدورات التكوينية قد تم تقديمها في إطار البرنامج التجريبي، لافتة إلى أنه تم تدريب معلمي المدارس الإعدادية والثانوية على التواصل غير العنيف والانضباط الإيجابي لتحسين المناخ المدرسي والكشف عن حالات التنمر.

وأضافت أن الورشات التي تم تنظيمها ساعدت المعلمين والموظفين على تطوير مهاراتهم في الوقاية من التنمر الإلكتروني وإدارته، باستخدام طرق مناسبة للتعامل مع التنمرين التقليدي والإلكتروني، مشيرة إلى أن الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو تأسيس فريق قادر على التعامل مع حالات التنمر والتنمر الإلكتروني باستخدام طريقة "الاهتمام المشترك".

من جانبه أبرز جون بيير لوبون، مدير مركز الموارد والدراسات المنهجية لمكافحة التنمر المدرسي، أن الأمر يتعلق بآلية تروم خلق فرق داخل المؤسسات التعليمية من أجل مكافحة العنف المدرسي عن قرب، ومرافقة ضحاياه ومواكبتهم ومواكبة أسرهم في مواجهة المعاناة التي تنتج عنها، لاسيما العزلة والإهمال، مشيرا إلى أن هدفهم هو التغلب على التفاصيل الصغيرة التي تمر في الغالب دون أن تلاحظها أطر المدارس، كالسخرية والتنابز بالألقاب وعزل بعض التلاميذ، وهي تفاصيل تجعل الحياة صعبة لدى التلاميذ الذين يتعرضون لها.

وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي اعتمدت منذ سنة 2022 مشروعين تجريبيين للمساهمة في مكافحة التحرش الإلكتروني والتنمر في الوسط المدرسي

وأكد لوبون أن ظاهرة العنف المدرسي تعتبر ظاهرة جماعية تعتمد في الغالب على محاكاة التلاميذ للمضايقات تجاه فرد منهم، مشيرا إلى أن الأولوية هي وجود فريق في الوسط من شأنه كسر هذا التأثير الجماعي السلبي، والعمل بجميع الوسائل التكنولوجية والتعليمية على جعل التلاميذ يستشعرون الأمان بشكل أكبر داخل المدارس.

وتلتزم المملكة، بشكل فعال، بحماية الأطفال من الآثار المدمرة للتنمر المدرسي والإلكتروني من خلال تبني إستراتيجيات ومبادرات متعددة وتنظيم حملات تهدف إلى توعية التلاميذ والأطر التربوية وأولياء الأمور بمختلف أشكال التنمر وتداعياته على صحة الأطفال النفسية والجسدية.

واعتمدت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي منذ سنة 2022 مشروعين تجريبيين للمساهمة في مكافحة التحرش الإلكتروني والتنمر في الوسط المدرسي، وذلك داخل عدة مؤسسات إعدادية في أكاديميتي الرباط وطنجة، وسيتم العمل على تعميم هذا التكوين على عدد من مؤسسات التعليم الثانوي والإعدادي لفائدة الأساتذة وأطر الدعم التربوي وأطر التوجيه، بالنظر إلى تفشي هذه الظاهرة في الأوساط العمرية التي تتراوح بين 10 سنوات و14 سنة.

وبالموازاة مع برنامج "أورانج" كشركة خاصة تتواصل الحملة التي أطلقها المرصد الوطني لحقوق الطفل، تحت الرئاسة الفعلية للأميرة للا مريم، رئيسة المرصد، تحت شعار "لنعمل معا"، والرامية إلى مكافحة التنمر داخل الوسط المدرسي والوقاية منه. ويتضمن برنامج هذه الحملة التي تجسد عزم المغرب على حماية أطفاله من التنمر المدرسي، الآفة العالمية التي تتطلب التزام الجميع، عرض كبسولة تحسيسية أعدها أخصائيون في الطب النفسي للأطفال، داخل 3770 مؤسسة تعليمية ثانوية وإعدادية مجهزة بقاعات وحقائب متعددة الوسائط، وذلك بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

المبادلات التجارية بين المغرب وإسبانيا تسجل نموا قويا في 2024 وتقترب من تحطيم الأرقام القياسية

عرف حجم المبادلات التجارية بين المغرب وإسبانيا نموا قويا خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2024، حسب ما أفادت به كتابة الدولة الإسبانية للتجارة.

وبلغت الصادرات الإسبانية نحو المغرب، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى أكتوبر 2024، 10 ملايير و843 مليون أورو، أي بزيادة قدرها 6,8 في المائة، في حين بلغت الصادرات من المغرب نحو إسبانيا 8 ملايير و220 مليون أورو، أي بزيادة 9,1 في المائة، حسب المصدر ذاته.

وأكدت كتابة الدولة المكلفة بالتجارة أن هذه الزيادة في المبادلات التجارية، التي تفوق بشكل ملحوظ ما سجلته إسبانيا مع بلدان أخرى في العالم خلال الفترة ذاتها، دليل على "متانة الروابط التجارية" بين المغرب وإسبانيا و"تميز العلاقات" بين المملكتين.

وإذا استمرت الدينامية الحالية، فإن الرقم القياسي الأخير المسجل في عام 2023، حيث بلغت قيمة الصادرات 12 مليار و145 مليون أورو، والواردات 9 ملايير و32 مليون أورو، "قد يتم تحطيمه" في عام 2024، ليصل إلى "أعلى مستوى له على الإطلاق".

وأشارت كتابة الدولة للتجارة الإسبانية إلى أن المغرب أضحى الوجهة الأولى للصادرات الإسبانية في إفريقيا والسابعة عالميا، مفيدة بأن الصادرات الإسبانية صوب المغرب تمثل 3,37 بالمائة من الإجمالي العالمي.

وفي ما يتعلق بالواردات المغربية من إسبانيا، يضيف المصدر، فإنها تحتل المرتبة الأولى بين الواردات القادمة من إفريقيا والمرتبة العاشرة على المستوى العالمي.

وأضاف أن المبادلات التجارية بين إسبانيا والمغرب وصلت، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إلى ذروتها، حيث زاد حجم التبادلات التجارية مع الرباط بشكل كبير.

وفي عام 2022، مثلت الصادرات الإسبانية إلى المغرب 3 بالمائة من إجمالي صادرات البلاد، لترتفع إلى 3,2 بالمائة في عام 2023، ومن المتوقع أن تصل إلى 3,4 بالمائة خلال العام 2024.

أما الواردات فقد انتقلت من 1,9 بالمائة في عام 2022 إلى 2,1 بالمائة في عام 2023، لتصل إلى 2,3 بالمائة من إجمالي المبادلات التجارية في الأشهر العشرة الأولى من عام 2024.

وأوضحت كتابة الدولة للتجارة في هذا الصدد أن الصادرات الإسبانية صوب المغرب متنوعة نسبيا، حيث تتمثل الفئات الرئيسية في الوقود ومواد التشحيم (20 بالمائة)، والآلات الميكانيكية (12 بالمائة)، والمركبات (9 بالمائة).

وتتألف الواردات الإسبانية من المغرب بشكل رئيسي من الأجهزة الكهربائية (30 بالمائة)، والملابس غير المحبوكة (14 بالمائة)، والمركبات (12 بالمائة)، الأسماك (10 بالمائة) والفواكه (6 بالمائة).

العاهل الإسباني يؤكد على الطابع الخاص للعلاقات مع المغرب

أكد العاهل الإسباني الملك فيليبي السادس على الطابع "الخاص" لعلاقات بلاده مع المغرب، داعيا إلى تعزيز هذه العلاقات في إطار الصداقة وحسن الجوار.

وقال العاهل الإسباني، في خطاب ألقاه أمام المؤتمر التاسع للسفراء الإسبان المعتمدين في الخارج (13-14 يناير): "سنواصل المضي قدما في دفع أجندتنا الثنائية مع المغرب، البلد الذي يجب أن نواصل العمل معه بروح من الصداقة والتعاون التي تحكم علاقات الجوار الخاصة بيننا".

كما سلط الضوء على أهمية التحالفات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الإسبانية، ضمن منتديات مثل حوار 5+5 والاتحاد من أجل المتوسط.

وأشار العاهل الإسباني إلى أن هذه التحالفات تلعب دورا رئيسيا في تعزيز التعاون الإقليمي وتقديم حلول منسقة للتحديات المشتركة. من جهة أخرى، شدد الملك فيليبي السادس على ضرورة توطيد التعاون مع القارة الإفريقية، مشيدا باستراتيجية إسبانيا-إفريقيا الجديدة 2025-2028، التي وصفها بأنها خارطة طريق واضحة في هذا المجال.

إسبانيا في طريق استئناف النشاط التجاري مع المغرب عبر جمارك سبتة ومليلية المحتلة

بعد مفاوضات دامت عامين وثمانية أشهر، يقترب المغرب وإسبانيا من استكمال آخر مراحل الترتيبات لفتح الجمارك في سبتة ومليلية المحتلة خلال الأيام المقبلة، في خطوة لاستئناف النشاط التجاري بين البلدين.

وقالت المندوبة الحكومية بمدينة مليلية المحتلة، صابرينا موح ، إن "الحكومة الإسبانية تعمل بالتنسيق مع المغرب على إعادة فتح الجمارك التجارية في أقرب وقت ممكن"، مؤكدة خلال تصريحات صحافية، "التزام الحكومة بإعادة فتحها بما يضمن تحقيق كافة الضمانات."

وشددت المندوبة على "أهمية التعاون بين المغرب وإسبانيا لتنفيذ إجراءات منسقة،" مبرزة أن "الجمارك التجارية لن تعود بالشكل السابق، بل ستشهد تحديثات تتماشى مع معايير القرن الحادي والعشرين." مضيفة "نتبع خطوات دقيقة للوصول إلى نتائج مثالية،

وسيتم تنفيذ هذا التغيير تدريجيًا حتى تحقيق التطبيع الكامل."

ونفى فرناندو غراندي مارلاسكا، وزير الداخلية الإسباني، أن التأخير في إعادة فتح الجمارك مع المغرب في مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين يعود إلى أية "عراقيل" من الجانب المغربي.

وقال مارلاسكا، في تصريحات للصحافة أثناء افتتاح المقر الجديد لمركز التعاون الشرطي والجمركي في بلدة تويي بمحافظة بونتيفيدرا الواقعة في شمال غرب البلاد، إن تأخر تنشيط المكتبين الجمركيين بمدينتي سبتة ومليلية المحتلتين يرتبط بـ"قضايا تقنية" لا تزال قيد التحديد.

وفي هذا الصدد، أوضح وزير الداخلية الإسباني أن المفاوضات بين البلدين تأتي في إطار "اتفاق مهم" يعزز التعاون المشترك على أسس "أقصى درجات الولاء والتعاون".

وردا على التساؤلات حول المزاعم المتعلقة بوجود "عراقيل" من قبل الحكومة المغربية في إعادة فتح الجمارك، شدد مارلاسكا على أن هذه "الادعاءات غير صحيحة"، مشيرا إلى أن المفاوضات الفنية بين الطرفين تتقدم بشكل حازم لحل القضايا العالقة.

مندوبية التخطيط : نمو الاقتصاد المغربي رهين بتطور الظروف المناخية الشتوية

عرف الاقتصاد الوطني زيادة بـ3% خلال الفصل الرابع من عام 2024، عقب ارتفاع بلغ 4,3% خلال الفصل الثالث، وفق معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

وأفادت المندوبية، في موجز اللمحة الظرفية يناير 2025، بأن هذا التطور يعكس بشكل أساسي عودة أنشطة القطاعات الثانوية إلى وتيرة أكثر اعتدالا في أعقاب تراجع زخم نمو الطلب الإجمالي، متوقعة أن يصل النمو الاقتصادي الوطني خلال الفصل الأول من 2025 إلى 3,5%، وذلك باعتبار فرضية تحسن نظام هطول الأمطار خلال فصل الشتاء وغياب الصدمات التضخمية الخارجية.

انتعاش ملحوظ

أظهر الاقتصاد الوطني، وفق المندوبية، قدرة قوية على الانتعاش خلال الفصل الثالث من عام 2024، عقب تباطؤ وتيرة نموه خلال النصف الأول من السنة.

ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تنامي النشاط غير الفلاحي بوتيرة أكثر استدامة مما كان متوقعا، حيث بلغ 5,1%، عوض 3,2% في المتوسط خلال النصف الأول.

وقد تم تأكيد هذا الانتعاش الناجم عن الزيادة الملحوظة والمتزامنة في الطلبين الداخلي والخارجي، على مستوى أحدث نتائج بحوث الظرفية القطاعية، مع ارتفاع في معدل استخدام الطاقة الإنتاجية وتحسن شبه عام في نشاط القطاعات الثانوية والثالثية.

وأكدت أنه وبفضل زيادة الطلب الخارجي الموجه من دول أوروبا وآسيا، شهدت الصادرات الوطنية من حيث الحجم زيادة بنسبة 9,8% خلال الفصل الثالث من عام 2024، بدلا من 7,8% خلال الفصل السابق. مما ساهم في دعم الصناعات المحلية الاستخراجية والصناعات الكيمياوية والإلكترونية وصناعات السيارات والنسيج، التي عرفت زيادات على التوالي في قيمتها المضافة بلغت 15,9% و18,2% و16,1% و16% و3,5% خلال الفصل الثالث من عام 2024 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وعلاوة على ذلك، أشارت المندوبية إلى أن الأنشطة غير الفلاحية الأخرى أيضا ولاسيما قطاع الخدمات حققت تحسنا ملحوظا في أعقاب تسارع نمو الطلب الداخلي.

وقد عرف استهلاك الأسر تناميا مهما، حيث ارتفع بنسبة 3,9% خلال الفصل الثالث من عام 2024، وتحسن نمو الاستثمار ليصل إلى 13,5%، مما يعكس جهدًا مستدامًا للشركات الخاصة للتجهيز في إطار استبدال وتحديث أجهزتها الإنتاجية، بالإضافة إلى تعزيز مشاريع البنية التحتية.

وبشكل عام، حقق الناتج الداخلي الخام زيادة بنسبة 4,3% خلال الفصل الثالث من عام 2024، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، بدلاً من 2,4% في المتوسط خلال النصف الأول من السنة. وعززت هذه الديناميكية تحسنا طفيفا في معدل التشغيل، الذي بلغ 37,6% خلال نفس الفترة، ولكن دون تحقيق تراجع مهم في معدل البطالة، الذي استقر للفصل الخامس على التوالي فوق عتبة 13%.

ورافق انتعاش النشاط أيضا زيادة بنقطتين في معدل الحاجة لتمويل الاقتصاد، حيث بلغ 3,8% من الناتج الداخلي الخام الفصلي. فعلى الرغم من تحسن المدخرات الخاصة، كان التوسع في الاستثمارات أعلى نسبيا، مما أدى إلى زيادة مديونية الخزينة والشركات خلال الفصل الثالث من 2024.

تسارع النمو بداية 2025

توقع المندوبية السامية للتخطيط أن يشهد الاقتصاد الوطني عودة الانتعاش في بداية عام 2025 بعد اعتدال في ديناميكية نموه في نهاية عام 2024.

وعلى أساس سنوي، سيصل نمو الناتج الداخلي الخام، وفق المندوبية، إلى 3% خلال الفصل الرابع من عام 2024، قبل ان يتسارع بنسبة 3,5% خلال الفصل الأول من عام 2025، وذلك باعتبار فرضية عودة الأمطار نحو مستويات قريبة من المعدلات الموسمية خلال فصل الشتاء.

ويرتقب أن يستمر نمو النشاط غير الفلاحي بوتيرة تتجاوز المعدل الاتجاهي على المدى المتوسط، مع اعتدال تدريجي خلال الفصل الرابع من 2024 والفصل الأول من 2025 ليصل إلى 3,7% و3,5% على التوالي.

وتوقعت المندوبية في الموجز ذاته أن يظل الطلب الداخلي المحرك الرئيسي للنشاط، مع تراجع في زخمه المسجل خلال الفصل الثالث، حيث ستحافظ نفقات الاستهلاك على ديناميكيتها، بينما سيشهد الاستثمار الخام بعض الانكماش في نموه. وسيؤدي رفع الإنفاق على السلع والخدمات والتسيير إلى تنامي استهلاك الإدارات العمومية.

في الوقت نفسه، سيدعم تحسن القدرة الشرائية للأسر، الناجم عن التدابير الاجتماعية والضريبية المطبقة على القطاعين العام والخاص وكذا تباطؤ التضخم، زيادة إنفاقها الاستهلاكي بنسبة 3,2% و3,4% على التوالي خلال الفصل الرابع من 2024 والفصل الأول من 2025 على أساس سنوي.

وبالمقابل، ينتظر، حسب المصدر ذاته، أن يؤدي التباطؤ المتوقع في نمو الطلب الخارجي، مقرونًا بارتفاع مرتقب في تكاليف الأجور، إلى دفع الشركات الخاصة إلى تقليص مشاريعها الاستثمارية، لا سيما بعد الانتعاش الذي شهدته خلال الفصل الثالث من عام 2024.

وعلى العكس من ذلك، ينتظر أن تواصل استثمارات الشركات العمومية الموجهة للبنية التحتية في تحقيق زخمها، وخاصة تلك المرتبطة بتنظيم الأحداث الرياضية ومشاريع تحلية المياه، مما سيدفع بنمو الاستثمار الخام إلى 9,8% و8,8% على التوالي خلال الفصل الرابع من عام 2024 والفصل الأول من عام 2025.

ومن جهتها، ستظل مساهمة المبادلات التجارية الخارجية في النمو الاقتصادي الوطني سلبيةً، لكن تأثيرها سيكون أقل حدة على النشاط في بداية عام 2025. من حيث الحجم، ستتسارع الصادرات مسجلة زيادة بنسبة 7,1% خلال الفصل الأول من عام 2025 بعد 6,2 % خلال الفصل السابق، في حين سيكون نمو الواردات أقل دينامية، في ظل اعتدال نمو الطلب الداخلي.

ومن المرتقب أيضا أن تظل الضغوط التضخمية محدودة خلال نفس الفترة، مع توقع ارتفاع أسعار الاستهلاك بنسبة 0,7% خلال الفصل الرابع من عام 2024، بعد 1,3% خلال الفصل السابق.

ويعكس هذا التطور الناجم جزئيا عن تأثير الأساس، تباطؤ أسعار المنتجات غير الغذائية، من 1,4+% إلى 0,7+%، وكذا أسعار المنتجات الغذائية، التي تراجع نموها إلى 0,7+% بعد أن سجلت 1% خلال الفصل السابق.

وقد استمرت أسعار المنتجات الطازجة في الانخفاض منذ بداية العام الماضي بمساهمة سلبية بلغت -0,7 نقطة خلال الفصل الرابع، بسبب انخفاض أسعار الخضروات الطازجة، بعد الارتفاعات القوية التي سجلتها في نفس الفترة من عام 2023. كما ساهم انخفاض الأسعار العالمية للسلع الطاقية في دفع مساهمتها في التضخم الكلي إلى التحول نحو الانخفاض (-0,1 نقطة، مقابل +0,3 نقطة خلال الفصل الثالث).

على العكس من ذلك، يرجح ان يعرف معدل التضخم الكامن، الذي يستثني الأسعار الخاضعة لتدخل الدولة والمنتجات ذات الأسعار المتقلبة، ارتفاعا بوتيرة أسرع نسبيا مقارنة بالفصل السابق، ليصل إلى 2,5% بدلا من 2,3%، متجاوزا التضخم الكلي للفصل الرابع على التوالي. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية غير الطازجة، وكذلك إلى زيادة بنسبة 1,4% و0,6% في أسعار الخدمات والمنتجات المصنعة.

تحسن في التمويل وسيولة السوق

من الراجح أن تكون الكتلة النقدية قد شهدت تسارعا خلال الفصل الرابع من عام 2024، مسجلة زيادة بنسبة 7,1% على أساس سنوي، عقب ارتفاع ب 6,7% خلال الفصل السابق. ويتوقع أن تحافظ على نفس وتيرة النمو خلال الفصل الأول من عام 2025.

وستظل حاجة البنوك إلى السيولة مرتفعة، على الرغم من تباطؤها على أساس سنوي نتيجة لاعتدال تداول النقد، مما سيدفع بنك المغرب الى الرفع من حجم تمويلاته للبنوك.

كما يرتقب أن يساهم العفو الضريبي المطبق خلال شهر دجنبر الماضي في تعزيز السيولة البنكية مع نهاية عام 2024، مما سيقلل من احتياجات إعادة التمويل وسيدعم استقرارا جزئياً في سوق النقد مع بداية عام 2025.

إضافة إلى ذلك، ينتظر أن تتعزز الموجودات الصافية من العملة، مسجلة نموًا بنسبة 3,8% خلال الفصل الرابع من عام 2024، في الوقت الذي ستشهد الديون الصافية على الإدارة المركزية وتيرة نمو مهمة، مما يعكس زيادة في الديون النقدية للخزينة بنسبة 7,7%. وعلى مستوى القروض المقدمة نحو الاقتصاد، يرتقب أن يعرف نموها انتعاشا في بداية عام 2025 عقب تباطؤ طفيف في نهاية 2024. حيث يرجح ان يكون رصيدها قد حقق زيادة بنسبة 5,6% خلال الفصل الرابع من عام 2024، على أساس سنوي، بعد أن كانت قد سجلت زيادة بنسبة 6% خلال الفصل السابق.

ويعزى هذا التطور بشكل خاص إلى تباطؤ القروض المتعلقة بالخزينة الخاصة بالشركات. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، ان بنك المغرب قد واصل دورة التيسير النقدي للفصل الثاني على التوالي في 2024، حيث قلص سعر الفائدة الرئيسي بنسبة 25 نقطة أساس ليصل إلى 2,50% خلال الفصل الرابع، بعد خفض أول بمقدار 25 نقطة أساس خلال الفصل الثاني من عام 2024.

خلال نفس الفترة، يرتقب ان تعرف أسعار الفائدة في السوق بين البنوك استقرارا عند مستوى سعر الفائدة الرئيسي، مسجلة انخفاضا بنسبة 29 نقطة أساس عن متوسطها السنوي. كما ينتظران تحقق معدلات سوق سندات الخزينة بدورها انخفاضا بشكل كبير، حيث ستتراجع بنسبة 56 و78 و89 نقطة أساس على التوالي بالنسبة للسندات التي تبلغ مدتها سنة و5 سنوات و10 سنوات. وفي سوق الصرف الأجنبي، يرجح ان يرتفع الدرهم بنسبة 3,1% و2,3% مقابل اليورو والدولار الأمريكي على التوالي.

وعلى مستوى سوق الأسهم، تشير البيانات الى تحسن ملحوظ في الأداء عند متم السنة الماضية في سياق يتسم بتراجع التوترات التضخمية على المستوى الوطني واستمرار التيسير. ويرجح ان يرتفع مؤشر MASI بنسبة 22,2% على أساس سنوي خلال الفصل الرابع من عام 2024، بعد زيادة بنسبة 21,1% خلال الفصل السابق. كما ستشهد القيمة السوقية توسعا بنسبة 20,2%.

ويعكس تطور السوق بشكل أساسي زيادة أسعار أسهم قطاعات الإنعاش العقاري والصحة وخدمات النقل والتعدين والشركات القابضة والكهرباء والبناء. ومن المرتقب أيضا أن تواصل سيولة سوق الأسهم دورة تناميها وان يرتفع حجم التداول بنسبة 35,1% على أساس سنوي خلال الفصل الرابع من عام 2024.

تحديات

أشارت المندوبية السامية للتخطيط إلى أن آفاق نمو الاقتصاد الوطني على المدى القصير لا تزال محاطة بهوامش غير مؤكدة متصاعدة.

وأكدت أن الظرفية الاقتصادية الدولية تظل محفوفة بعدد من التحديات، بسبب المخاطر المرتبطة باستمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا، والتي قد تؤدي إلى تصاعد الضغوط التضخمية وتستلزم اتخاذ تدابير عامة أوسع لدعم القدرة الشرائية على الصعيد الوطني.

ومن جهة أخرى، قد يعرف الطلب في منطقة اليورو تطورا أكثر ديناميكية مما كان متوقعًا، خصوصًا إذا أعادت الأسر تنظيم ميزانياتها بعد انحسار آثار موجة التضخم، مما قد يدعم زيادة الطلب الاستهلاكي ويدفع الى تنامي وتيرة نمو الصادرات والصناعة الوطنية بمعدلات أعلى من المرتقب.

وبالنسبة للاقتصاد الوطني أكدت المندوبية أنه يواجه عاملا سلبيا مهما غير مؤكد، لا سيما خلال الفصل الأول من عام 2025 يتعلق بتطور الظروف المناخية الشتوية.

وأشارت إلى أن إجمالي الأمطار منذ بداية الموسم الفلاحي وحتى نهاية دجنبر قد انخفض بنسبة 60,6% مقارنة بموسم عادي، وفي حال استمرار الظروف الجافة خلال الفصل الأول من عام 2025، من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى فقدان ما لا يقل عن 0,8 نقطة من النمو مقارنة بالسيناريو المتوقع وفقا لتقديراتنا الأولية.

إثيوبيا والصومال يتفقان على إعادة تفعيل علاقاتهما الدبلوماسية

أعلن الصومال وإثيوبيا اتفاقهما على إعادة تفعيل العلاقات الدبلوماسية بالكامل إثر زيارة للرئيس الصومالي حسن شيخ محمود لأديس أبابا ترمي لتهدئة توتّرات كان من شأنها أن تزيد من عدم الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي.

والتقى رئيس جمهورية الصومال برئيس وزراء إثيوبيا آبي أحمد في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا أمس السبت، وذلك لأول مرة بعد اتفاقهما في العاصمة التركية أنقرة.

وجاء في بيان مشترك أن شيخ محمود وآبي أحمد "اتفقا على إعادة تفعيل الروابط الثنائية وتعزيزها من خلال علاقات دبلوماسية كاملة في عاصمة كلّ من البلدين".

بدورها، ذكرت الرئاسة الصومالية في بيان أن الهدف من الزيارة هو تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتعميق الحوار مع المسؤولين الإثيوبيين لدعم المصالح المشتركة.

ويرى مراقبون أن هذه الزيارة تعتبر خطوة مهمة تعكس الشراكة الجديدة بين إثيوبيا والصومال عقب الاتفاق الذي وقعه البلدان في أنقرة يوم 11 ديسمبرالماضي لتسوية أزمة مستمرة منذ نحو عام بين البلدين الجارين في منطقة القرن الأفريقي.

وكانت العلاقات توترت بين الصومال وإثيوبيا، الدولة غير الساحلية، بسبب إبرام أديس أبابا اتفاقا يمنحها منفذا بحريا مع منطقة أرض الصومال الانفصالية قبل سنة.

وفي أبريل/نيسان الماضي، طُرد السفير الإثيوبي لدى مقديشو في أعقاب الاتفاق البحري المثير للجدل الذي يمنح أديس أبابا مرفأ وقاعدة بحرية في البحر الأحمر في مقابل الاعتراف باستقلال المنطقة الانفصالية.

لكن البلدين اتفقا في أنقرة على العمل معا "بشكل وثيق للتوصل إلى نتائج في ما يتعلق بالإجراءات التجارية ذات المنفعة المتبادلة من خلال الاتفاقيات الثنائية، بما في ذلك العقود والإيجارات والأدوات المماثلة، التي ستمكن إثيوبيا من التمتع بوصول آمن وسليم ومستدام إلى البحر ومنه، تحت السلطة السيادية للصومال".

وخلال زيارة محمود للعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، أعاد الطرفان التأكيد في بيان مشترك على التزامهما بالاتفاق و"روحية الصداقة والتضامن فيه"، كما ناقشا أيضا سبل تعزيز المبادلات التجارية والتعاون الأمني بهدف التصدّي "للمجموعات المتشدّدة".

ورغم تلك التصريحات فإنه لا تزال مسائل شائكة عديدة لم تحل، كما أن مصير الصفقة المبرمة بين إثيوبيا وأرض الصومال ما زال مجهولا.

وفي الفترة الأخيرة، توطّدت العلاقات بين مصر والصومال وإريتريا، في مسعى إلى مواجهة الطموحات الإثيوبية في المنطقة. وشكّلت الدول الثلاث تحالفا خلال قمّة جمعتهم السبت في العاصمة الإريترية، وأعلن وزراء خارجية الدول الثلاث عن خطوات أخرى من المرتقب اتّخاذها.

نحو 15 ألف إصابة مؤكدة بجدري القرود في أفريقيا عام 2024

أعلنت منظمة الصحة العالمية تسجيل نحو 14 ألفا و700 حالة إصابة مؤكدة بجدري القرود، بينها 66 حالة وفاة، في 20 دولة أفريقية من يناير/كانون الثاني 2024 حتى الخامس من يناير 2025.

وتعتبر الحالات المؤكدة جزءا فقط من الحالات المشتبه فيها، وفقا للمنظمة، إذ إن عددا كبيرا من حالات جدري القرود المشتبه فيها لا يتم اختبارها "وبالتالي لا يتم تأكيدها" في دول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب محدودية القدرة على التشخيص

وأشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن التفشي المستمر للمرض يرجع إلى عدة أنواع من الفيروس، بما في ذلك المتغير "كلاد إل بي"، الذي ينتشر بشكل رئيسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول المجاورة.

كما تم رصد حالات وافدة مرتبطة بالسفر بسبب المتغير "كلاد إل بي" وانتقال ثانوي لهذه الحالات خارج أفريقيا، وكان أغلبها بين بالغين سافروا خلال فترة حضانة المرض أو كانوا يعانون أعراضا مبكرة، وتم تشخيصهم عند وصولهم إلى دول أخرى، وفقا للمنظمة.

وتم اكتشاف المتغير الجديد لأول مرة في جنوب كيفو، إحدى المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويقدر أنه ظهر في نحو منتصف سبتمبر 2023، وفقا لتقرير سابق من منظمة الصحة العالمية.

وتسلط الحالات المتعلقة بالسفر الضوء على التحديات التي تفرضها القدرات المختلفة للرصد وطرق الإبلاغ في البلدان. ويمكن أن تؤدي الموارد المحدودة والصعوبة في الوصول إلى الفحوصات التشخيصية إلى التقليل من الإبلاغ أو تأخير اكتشاف الحالات، حسب تحذيرات منظمة الصحة العالمية.

يذكر أن الصين أعلنت الخميس الماضي أنها رصدت سلالة فرعية متحورة جديدة من جدري القرود، بدأت بإصابة أجنبي -لديه تاريخ من السفر والإقامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية- بالعدوى.

وينتشر جدري القرود عن طريق الاتصال الوثيق ويسبب أعراضا تشبه تلك الناجمة عن الإنفلونزا وتقرحات مليئة بالقيح. ورغم أن المرض عادة ما يكون خفيفا، فإنه قد يسبب الوفاة في حالات نادرة.

وأعلنت منظمة الصحة العالمية في أغسطس الماضي حالة طوارئ صحية عامة في العالم للمرة الثانية خلال عامين بسبب جدري القرود بعد تفشيه في جمهورية الكونغو الديمقراطية وانتشاره في دول مجاورة.

مرض سرطان الرئة: الأسباب، والأعراض، والعلاج

سرطان الرئة هو أحد أخطر أنواع السرطانات وأكثرها انتشارًا حول العالم، حيث يتسبب في عدد كبير من الوفيات سنويًا. يصيب هذا المرض الرئتين، ويؤثر بشكل كبير على القدرة التنفسية وجودة حياة المريض. في هذا المقال، سنستعرض الأسباب المؤدية لسرطان الرئة، الأعراض المصاحبة له، والخيارات العلاجية المتوفرة.

الأسباب

هناك العديد من العوامل التي تساهم في الإصابة بسرطان الرئة، ومن أهمها:

1. التدخين: يعد التدخين السبب الرئيسي لسرطان الرئة، حيث يحتوي دخان السجائر على مواد مسرطنة تؤدي إلى تلف الخلايا في الرئتين.
2. التعرض للمواد الكيميائية الضارة: مثل الأسبستوس، والزرنيخ، وبعض أنواع الغازات الصناعية.
3. التلوث البيئي: استنشاق الهواء الملوث بجزيئات ضارة يزيد من خطر الإصابة.
4. العوامل الوراثية: التاريخ العائلي للإصابة بسرطان الرئة يمكن أن يزيد من القابلية للإصابة.
5. العمر والجنس: يزداد خطر الإصابة مع التقدم في العمر، وغالبًا ما يصيب الرجال أكثر من النساء.

الأعراض

سرطان الرئة قد لا يظهر أعراضا واضحة في مراحله المبكرة، لكن مع تقدم المرض تظهر الأعراض التالية:

1. السعال المستمر: غالبًا ما يكون مصحوبًا بالدم في المراحل المتقدمة.
2. ضيق التنفس: بسبب انسداد الشعب الهوائية أو تراكم السوائل.
3. آلام في الصدر: قد تكون ناتجة عن انتشار السرطان إلى جدار الصدر أو الأضلاع.
4. فقدان الوزن غير المبرر: نتيجة لتأثير المرض على التمثيل الغذائي للجسم.
5. الإرهاق العام: بسبب نقص الأوكسجين وضعف وظائف الرئتين.

العلاج

علاج سرطان الرئة يعتمد على مرحلة المرض ونوع السرطان (سرطان الخلايا الصغيرة أو سرطان الخلايا غير الصغيرة). تتضمن الخيارات العلاجية ما يلي:

1. الجراحة: لإزالة الورم إذا كان صغيرًا ومحددًا في مكان واحد.
2. العلاج الكيميائي: يستخدم أدوية لتدمير الخلايا السرطانية ومنع انتشارها.
3. العلاج الإشعاعي: يتم استخدام الأشعة السينية أو البروتونات لاستهداف الخلايا السرطانية.
4. العلاج المناعي: يهدف إلى تعزيز جهاز المناعة لمحاربة السرطان.
5. العلاج المستهدف: يعتمد على استهداف جينات أو بروتينات معينة مرتبطة بالسرطان.

الوقاية

للوقاية من سرطان الرئة، ينصح بما يلي:

• التوقف عن التدخين فورًا وتجنب التعرض لدخان السجائر.
• تجنب التعرض للمواد الكيميائية الضارة في العمل أو المنزل.
• تحسين جودة الهواء المحيط، خاصة في المناطق الحضرية الملوثة.
• إجراء فحوص دورية خاصة للأشخاص الأكثر عرضة للإصابة.

التدخين يعد السبب الرئيسي للإصابة بسرطان الرئة، ويؤدي إلى المرض من خلال عدة آليات، منها:

1. تعرض الرئتين للمواد المسرطنة

دخان السجائر يحتوي على أكثر من 70 مادة كيميائية مسرطنة، مثل:

• النيكوتين: يزيد من الإدمان ويؤدي إلى بقاء المواد الضارة في الجسم لفترة أطول.
• القطران: يلتصق بجدران الشعب الهوائية ويؤدي إلى تلف الخلايا.
• الأمونيا والزرنيخ: تعطل آليات الجسم الطبيعية للتخلص من السموم.

هذه المواد تسبب تلف الحمض النووي (DNA) للخلايا في الرئتين، مما يؤدي إلى طفرات جينية تشجع على نمو الخلايا السرطانية.

2. التهاب مزمن في الشعب الهوائية

التدخين يسبب التهابًا مستمرًا في الشعب الهوائية بسبب التهيج الناتج عن المواد السامة. هذا الالتهاب يؤدي إلى:

• إضعاف أنظمة الإصلاح الطبيعية في الخلايا.
• تحفيز تكاثر الخلايا بشكل غير طبيعي، مما يزيد من خطر تكون الأورام.

3. تعطيل جهاز المناعة

• التدخين يضعف جهاز المناعة، مما يجعل الجسم أقل قدرة على التعرف على الخلايا السرطانية وتدميرها.
• تراكم السموم في الرئتين يمنع خلايا المناعة (مثل البلاعم) من تنظيف الأنسجة المصابة.

4. تقليل كفاءة إزالة السموم

في الرئتين توجد شعيرات دقيقة تعرف بـ"الأهداب"، وظيفتها إزالة الجزيئات الضارة من الشعب الهوائية. التدخين:

• يدمر هذه الأهداب أو يعطل عملها.
• يسمح للمواد السامة بالتراكم داخل الرئتين لفترات طويلة، مما يزيد من خطر التلف الخلوي.

5. زيادة احتمالية الطفرات الجينية

• مع التعرض المتكرر للمواد المسرطنة، تحدث طفرات في الجينات المسؤولة عن تنظيم انقسام الخلايا.
• بعض هذه الطفرات تؤدي إلى فقدان السيطرة على النمو الطبيعي للخلايا، مما يؤدي إلى تكوين الورم.

هل يمكن عكس الضرر؟

الإقلاع عن التدخين يقلل من خطر الإصابة بسرطان الرئة تدريجيًا، حيث:

• تبدأ الرئتان بإصلاح الأضرار بمجرد التوقف عن التدخين.
• بعد 10-15 سنة من الإقلاع، يمكن أن يقل خطر الإصابة إلى مستوى قريب من غير المدخنين.

لكن الأضرار طويلة الأمد قد تبقى، مما يجعل الإقلاع عن التدخين مبكرًا أمرًا بالغ الأهمية.

تحديد درجات الإصابة بسرطان الرئة يعتمد على تصنيف المرض وفقًا للمرحلة التي وصل إليها. يتم استخدام نظام يسمى TNM لتحديد المرحلة، والذي يعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية:

1. T (الحجم والموقع الأساسي للورم):
• T0: لا يوجد دليل على وجود ورم.
• T1: ورم صغير لا يزيد عن 3 سم.
• T2: ورم أكبر من 3 سم ولكن أقل من 5 سم أو الورم قد غزا أجزاء أخرى من الرئة مثل الشعب الهوائية الكبيرة.
• T3: الورم أكبر من 5 سم أو قد امتد إلى الأنسجة المجاورة مثل الجدار الصدري أو الأوعية الدموية الكبيرة.
• T4: الورم قد انتشر إلى مناطق بعيدة أكثر مثل القلب أو العمود الفقري.

2. N (انتشار السرطان إلى الغدد الليمفاوية):
• N0: لا يوجد انتشار إلى الغدد الليمفاوية.
• N1: انتشار إلى الغدد الليمفاوية الأقرب للورم.
• N2: انتشار إلى الغدد الليمفاوية على نفس الجانب من الصدر.
• N3: انتشار إلى غدد ليمفاوية على الجهة المقابلة من الصدر أو إلى الغدد الليمفاوية العليا.

3. M (انتشار السرطان إلى أجزاء أخرى من الجسم):
• M0: لا يوجد انتشار إلى الأعضاء الأخرى.
• M1: انتشار السرطان إلى أجزاء أخرى من الجسم مثل الكبد أو العظام.

تصنيف المراحل الرئيسية:

• المرحلة الأولى (I): الورم محدود في الرئة دون انتشار إلى الغدد الليمفاوية أو الأنسجة الأخرى.
• المرحلة الثانية (II): الورم قد انتشر إلى الغدد الليمفاوية القريبة أو الأنسجة المجاورة.
• المرحلة الثالثة (III): الورم قد انتشر بشكل أكبر إلى الأنسجة المجاورة أو الغدد الليمفاوية على جانبي الصدر.
• المرحلة الرابعة (IV): الورم انتشر إلى أجزاء بعيدة من الجسم، مثل الكبد أو العظام.

كلما كانت المرحلة في المراحل المبكرة (مثل المرحلة الأولى)، كان العلاج أسهل وفرص الشفاء أفضل. أما في المراحل المتقدمة، يصبح العلاج أكثر تحديًا.

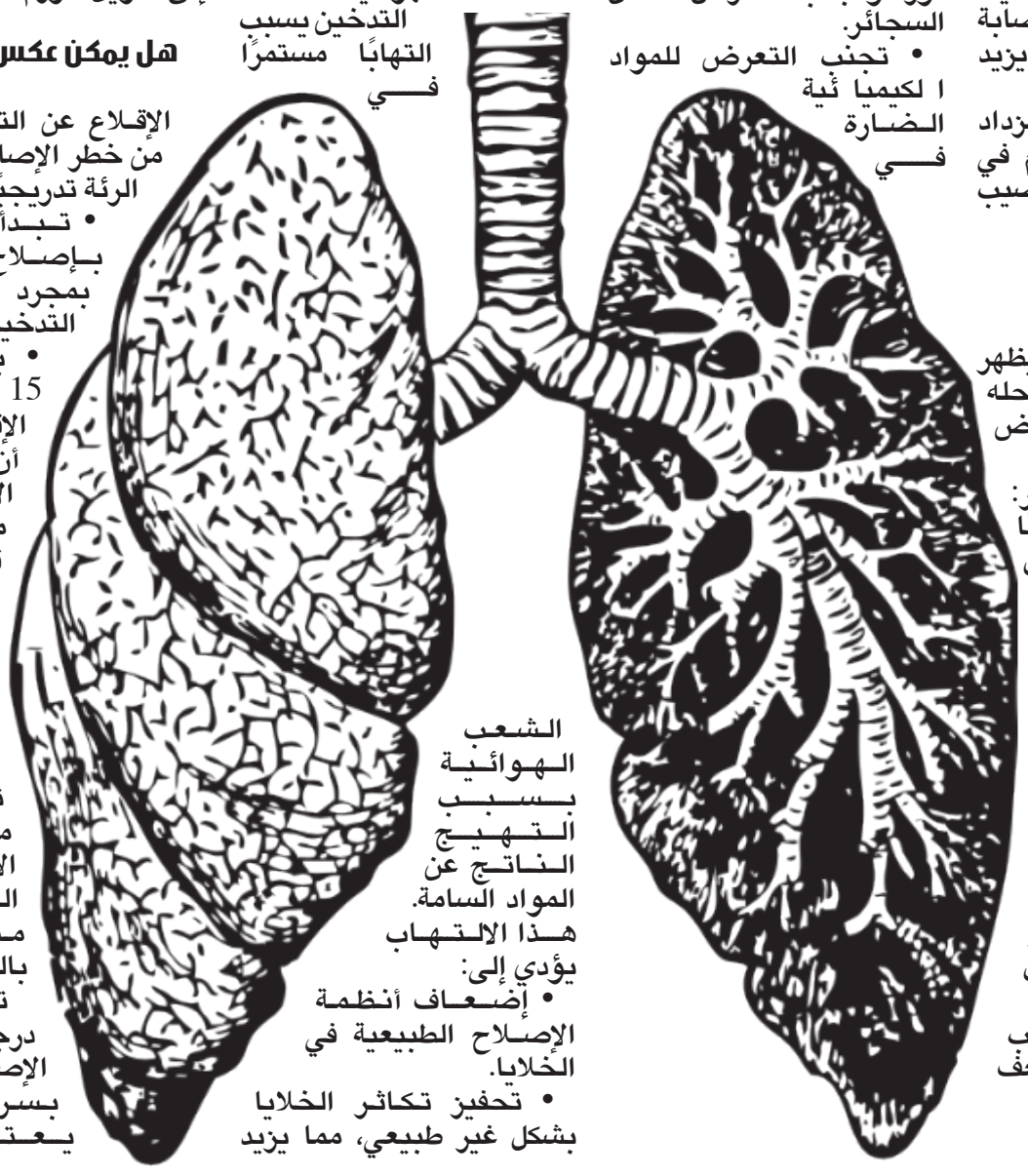

باب سبتة.. توقيف مواطن سويدي موضوع أمر دولي بإلقاء القبض

تمكنت عناصر الأمن الوطني بمركز باب سبتة ، من توقيف مواطن سويدي يبلغ من العمر 19 سنة، كان يشكل موضوع أمر دولي بإلقاء القبض صادر في حقه من طرف السلطات القضائية بالسويد.

وقد أظهرت عملية تنقيط المشتبه فيه بقاعدة بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "أنتربول"، أنه مبحوث عنه على الصعيد الدولي بموجب نشرة حمراء بطلب من المكتب المركزي الوطني بستوكهولم، وذلك للاشتباه في تورطه في حيازة أسلحة نارية هجومية لأغراض إجرامية.

وقد تم إخضاع المشتبه فيه لإجراء الوضع تحت الحراسة النظرية في انتظار إحالته على النيابة العامة المختصة، بينما تم تكليف المكتب المركزي الوطني مكتب أنتربول الرباط"، التابع للمديرية العامة للأمن الوطني، بإشعار نظيره بدولة السويد بواقعة التوقيف على ذمة مسطرة التسليم.

ويأتي توقيف المشتبه به في سياق التزام المصالح الأمنية المغربية بتفعيل آليات التعاون الأمني الدولي، خصوصا ملاحقة وإيقاف الأشخاص المبحوث عنهم على الصعيد الدولي في قضايا الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

توقيف مروجين للكوكايين بالناظور

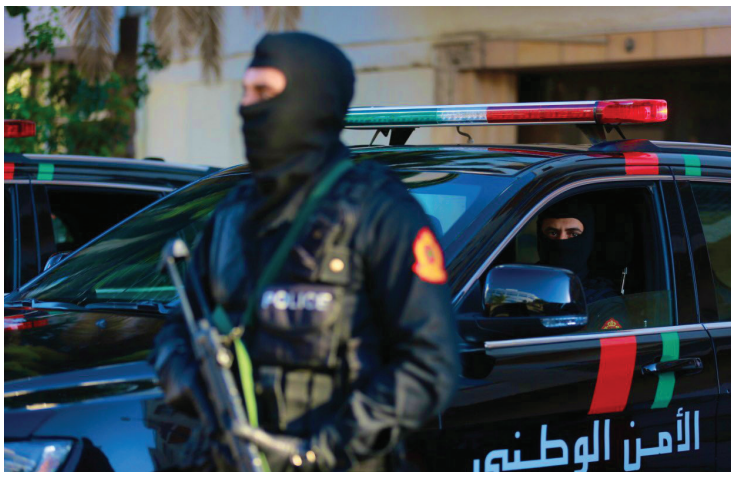

تمكنت عناصر فرقة مكافحة العصابات، التابعة للفرقة الجهوية للشرطة القضائية بالناظور، من توقيف شخصين مبحوث عنهما يشتبه بتورطهما في قضية تتعلق بحيازة الكوكايين والاتجار به.

وحسب مصدر أصوات نيوز، فقد جاء توقيف المعنيين بالأمر بناء على معلومات دقيقة حصلت عليها عناصر الفرقة، التي قامت بوضع خطة أمنية محكمة أفضت إلى الإيقاع بهما.

وتم توقيف المشتبه بهما بمدينة الناظور، وبالتحديد بحي المطار، متلبسين بحيازة كمية مهمة من الكوكايين يرجح أن تكون معدة للبيع، فضلا عن مبالغ مالية وثمانية هواتف نقالة.

وأسفرت عملية التفتيش المنجزة في إطار هذه القضية عن حجز حوالي 20 غراما من الكوكايين، فضلا عن سيارة ذات صفائح مزورة تستعمل في أنشطة الترويج.

وتم الاحتفاظ بالموقوفين تحت الحراسة النظرية لفائدة البحث، الذي يجرى تحت إشراف النيابة العامة المختصة، في انتظار تقديمهما أمام العدالة بخصوص المنسوب إليهما.

أمن مراكش يوقف مواطنا أجنبيا مبحوث عنه دوليا

تمكنت عناصر الشرطة بولاية أمن مراكش بتنسيق مع مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، مساء اليوم الجمعة 10 يناير الجاري، من توقيف مواطن أجنبي مبحوث عنه على الصعيد الدولي بموجد أمر دولي بإلقاء القبض صادر عن السلطات القضائية الفرنسية.

ويتعلق الأمر بمواطن يحمل الجنسية الفرنسية، يبلغ من العمر 25 سنة، والذي يوجد في وضعية غير قانونية بالمغرب، وقد تم توقيفه وهو في حالة تلبس بحيازة جواز سفر يشتبه في كونه مزور.

وقد أوضحت عملية تنقيط المشتبه به في قاعدة بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "أنتربول"، أنه مبحوث عنه على الصعيد الدولي بموجب نشرة حمراء بطلب من المكتب المركزي الوطني بباريس، وذلك لتنفيذ عقوبة حبسية صادرة في حقه لتورطه في قضية تتعلق بمحاولة القتل.

وقد تم وضع المعني بالأمر تحت تدبير الحراسة النظرية على خلفية البحث القضائي الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة، كما يجري حاليا سلك آليات التعاون الأمني الدولي لتبليغ السلطات الفرنسية المختصة بقرار التوقيف.

ويأتي توقيف المشتبه به في سياق التزام المصالح الأمنية المغربية بتفعيل قنوات التعاون الأمني الدولي، خصوصا ملاحقة وإيقاف الأشخاص المبحوث عنهم على الصعيد الدولي في قضايا الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

توقيف تاجر مخدرات في سيدي إفني

تمكنت عناصر الدرك الملكي بالمركز الترابي بسيدي إفني، التابع للقيادة الجهوية لكلميم، السبت، من توقيف شخص ثلاثيني موضوع مذكرتي بحث وطنيتين للاشتباه بتورطه في قضايا متعلقة بترويج المخدرات.

وحسب مصدر مطلع، فقد أبدى المشتبه به، البالغ من العمر 36 سنة، خلال عملية توقيفه، التي تمت تحت إشراف قائد سرية سيدي إفني، مقاومة عنيفة لعناصر الدرك، التي استطاعت شل حركته وتوقيفه.

وأشارت إلى أن إجراءات التفتيش، التي باشرتها مصالح الدرك الملكي بمنزل الموقوف بدوار اجوماض التابع لجماعة مستي، أسفرت عن حجز سبعة كيلوغرامات من مخدر الشيرا ودراجتين ناريتين وسكين من الحجم الكبير، فضلاً عن هاتفين ومبلغ مالي مهم يُشتبه بكونه من عائدات الاتجار في المخدرات.

وبتعليمات من النيابة العامة المختصة، تم وضع الموقوف تحت الحراسة النظرية لفائدة البحث الذي تباشره الضابطة القضائية، في انتظار تقديمه أمام العدالة بصك الاتهام المنسوب إليه.

«درون» تسقط عصابة ضواحي وجدة

أحالت مصالح الدرك الملكي بالمركز الترابي ببني أدرار التابع لسرية وجدة-أنجاد جزائريا ومغربيا على وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بوجدة بتهمة الاتجار بالمخدرات وتهريبها عبر طائرات مسيرة "درون"، بينما لا يزال البحث جاريا عن متهمين آخرين لاذا بالفرار.

وذكر مصدر أصوات نيوز أنه جرى توقيف المعنيين، الثلاثاء الماضي، بعد أن رصدت كاميرات المراقبة التابعة للجيش المغربي طائرة مسيرة مشبوهة في سماء جماعة بني خالد، بعمالة وجدة أنجاد، يُرجّح أنها انطلقت من غابة "الكربوز" بالجماعة ذاتها في اتجاه التراب الجزائري، وهو ما دفع الجيش إلى التنسيق الفوري مع المركز الترابي للدرك الملكي ببني درار لتطويق المنطقة.

وأضاف أنه بعد تمشيط المكان باستخدام دوريات مدعومة بالكلاب المدربة، تمكنت قوات الدرك من إلقاء القبض على المشتبه فيهما وبحوزتهما جهاز تحكم خاص بطائرة "درون" وهواتف نقالة يتم في الوقت الحالي إخضاعها للخبرة التقنية بأمر من النيابة العامة المختصة.

تجدر الإشارة إلى أنه سبق للمركز الترابي للدرك الملكي ذاته أن أحبط، في بداية شتنبر 2024، عملية تهريب شحنة من مخدر الشيرا صوب الجزائر بالطريقة نفسها بتراب جماعة بني خالد، حيث تم إسقاط طائرة مسيرة "درون" وحجز الممنوعات المهربة دون اعتقالات حينها.

حرائق لوس أنجلوس..
ترامب يشن هجوما على المسؤولين

AFP

شن الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، الأحد، هجوما جديدا على المسؤولين في ولاية كاليفورنيا، في وقت يواصل رجال الإطفاء مكافحة الحرائق المستعرة في لوس أنجلوس.

وكتب ترامب على شبكته للتواصل الاجتماعي "تروث سوشل" أن "الحرائق لا تزال مشتعلة في لوس أنجلوس. والسياسيون غير الأكفاء ليس لديهم أي فكرة عن كيفية إخمادها".

وأضاف: "إنها واحدة من أسوأ الكوارث في تاريخ بلادنا. إنهم لا يعجزون ببساطة عن إخماد الحرائق. ماذا جرى لهم؟"، مشيرا إلى أن "الموت في كل مكان".

على الرغم من أنه من السابق لأوانه معرفة مصدر الحرائق، إلا أن انتقادات وجهت للسلطات على خلفية مدى استعدادها واستجابتها.

وفرغت خزانات مكافحة الحرائق في حي باسيفيك باليسايدس الراقي الذي طالته واحدة من خمس حرائق غابات في المنطقة، كما عرقل نقص المياه الجهود في أماكن أخرى.

وقبل نحو أسبوع واحد من عودته إلى البيت الأبيض، يواصل ترامب انتقاد الديموقراطيين، وشن هجمات عدة دون أن يقدم أدلة على حاكم كاليفورنيا غافين نيوسوم.

ودعاه نيوسوم لزيارة لوس أنجلوس ومعاينة الأضرار معه.

وأتت النيران حتى الآن على أكثر من 12 ألف مبنى، بحسب إدارة الإطفاء في كاليفورنيا، في حين أفاد مكتب الطب الشرعي في مقاطعة لوس أنجلوس عن مقتل 16 شخصا على الأقل.

ورغم جهود آلاف عناصر الإطفاء لاحتواء النيران، اتسع حريق باسيفيك باليسايدس السبت إلى شمال غرب لوس أنجلوس، وبات يهدد وادي سان فرناندو المكتظ بالسكان فضلا عن متحف غيتي وأعماله الفنية التي لا تقدر بثمن.

قبل نهاية ولايته بأيام..
بايدن يتفاوض مع طالبان لاستعادة محتجزين من عامين

قبيل أيام من نهاية ولاية الرئيس جو بايدن من إدارة البيت الأبيض حيث سيتم تنصيب الرئيس الجديد دونالد ترامب في الـ20 يناير الجاري، كشفت وسائل إعلام أمريكية عن أنه يتفاوض مع حركة طالبان، لاستعادة 3 أمريكيين محتجزين لدى الحركة منذ 2022، فما القصة؟

وبحسب بيان أصدره البيت الأبيض، فأن بايدن أجرى اتصالا مساء أمس الأحد، مع عائلات 3 أمريكيين تحتجزهم حركة طالبان منذ عام 2022، وأكد التزامه بالسعي لإطلاق سراحهم، وفقا لموقع أكسيوس.

ووفقًا لمصادر مطلعة على المفاوضات، بدأت إدارة بايدن مفاوضات مع طالبان منذ يوليو الماضي بشأن اقتراح أمريكي لتبادل المعتقلين.

ويتضمن المقترح إطلاق سراح الأمريكيين رايان كوربيت، جورج جليزمان، ومحمود حبيبي مقابل الإفراج عن محمد رحيم، أفغاني محتجز في جوانتانامو منذ عام 2008 ويُعتقد أنه كان وسيطا لتنظيم القاعدة.

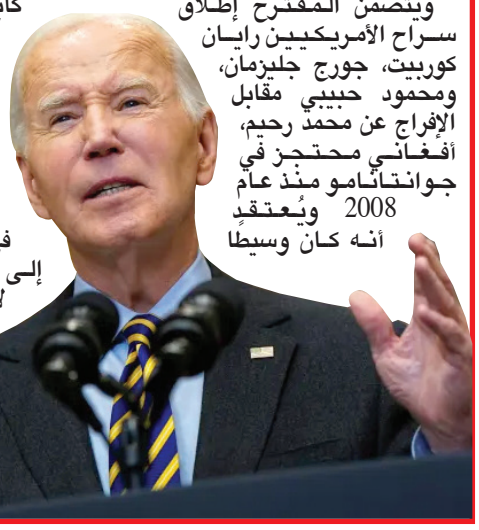

كيف ردت حركة طالبان؟

وصرح مصدر لوكالة «رويترز» أن حركة طالبان نفت احتجاز محمود حبيبي، لكنها قدمت عرضا لتبادل كوربيت وجليزمان مقابل رحيم وشخصين آخرين.

وأشار البيت الأبيض إلى نجاح الإدارة في إعادة أكثر من 75 أميركيًا كانوا محتجزين حول العالم، بما في ذلك دول مثل ميانمار، إيران، روسيا، وغزة.

كما أكد استعادة جميع الأميركيين المحتجزين في أفغانستان قبل الانسحاب العسكري الأميركي.

اعتُقل كوربيت وحبيبي في أغسطس 2022 بعد عام من سيطرة طالبان على كابول، بينما احتُجز جليزمان لاحقًا في نفس العام خلال زيارة سياحية لأفغانستان.

أما محمد رحيم عضو حركة طالبان، الذي وصفه تقرير للجنة المخابرات في مجلس الشيوخ بأنه «وسيط للقاعدة»، اعتُقل في باكستان عام 2007 ونُقل إلى جوانتانامو بعد تعرضه لاستجواب قاسي.

خطة ستارمر للذكاء الاصطناعي: ستجعل بريطانيا رائدة

من المقرر أن يلقي رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر كلمة في لندن عن أهمية الذكاء الاصطناعي، سيعلن خلالها عن رغبته أن تصبح المملكة المتحدةرائدة في هذا المجال على مستوى العالم من خلال إنشاء مناطق خاصة لمراكز البيانات، وتشجيع المزيد من الخريجين على دراسة المجالات التي تركز على التكنولوجيا.

من المنتظر أن يقول ستارمر في كلمته إنه يريد أن يكون الذكاء الاصطناعي في صلب طموحه لتنمية الاقتصاد. وستقول الحكومة إنه في حالة تبني هذه التكنولوجيا بالكامل فقد تزيد الإنتاجية بنسبة 1.5 سنويا بقيمة 47 مليار جنيه إسترليني إضافية (57 مليار دولار) على مدى 10 سنوات.

ونقل عن ستارمر قوله في بيان أصدرته وزارة العلوم والابتكار والتكنولوجيا إن "خطتنا ستجعل بريطانيا رائدة على مستوى العالم. وهذا يعني المزيد من الوظائف والاستثمار في المملكة المتحدة والمزيد من الأموال التي سيجنيها المواطنون".

وكانت الحكومة البريطانية قالت، في وقت سابق، إنها ستتبنى جميع التوصيات الخمسين الواردة في تقرير "خطة عمل فرص الذكاء الاصطناعي" الذي قدمه رجل الأعمال مات كليفورد للحكومة العام الماضي.

وتشمل هذه الخطوات تسهيل بناء مراكز البيانات وتزويدها بوصلات الطاقة. وسيتم بناء أول مركز من هذا النوع في كولهام بأوكسفورد شاير مركز هيئة الطاقة الذرية البريطانية.

وتتنافس بلدان في أنحاء العالم لتحويلها إلى مراكز للذكاء الاصطناعي مع الوضع في الاعتبار الحاجة إلى وضع بعض القيود على التكنولوجيا.

وأقرت بريطانيا قوانين جديدة تهدف إلى تعزيز السلامة ومعالجة خطاب الكراهية عبر الإنترنت، وأكد وزير التكنولوجيا بيتر كايل أن هذه القوانين "غير قابلة للتفاوض"، حسبما ذكرت صحيفة "الجارديان" البريطانية.

وذكرت الصحيفة أن تصريحات الوزير البريطاني تأتي وسط محاولات ضغط يقودها مالك شركة "ميتا" مارك زوكربيرغ بالتعاون مع الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترمب لمواجهة ما يصفونه بـ"الرقابة" على المحتوى في بعض الدول.

وأوضح كايل أن القوانين الأخيرة المصممة لجعل المنصات عبر الإنترنت أكثر أمانا للأطفال والأشخاص الذين يتعرضون إلى التنمر أو العنصرية، ولن يتم تخفيفها لمساعدة الحكومة على جذب شركات التكنولوجيا الكبرى إلى المملكة المتحدة في سعيها المحدد من أجل النمو الاقتصادي.

وتعد بريطانيا ثالث أكبر سوق للذكاء الاصطناعي في العالم بعد الولايات المتحدة والصين عند قياسها بمؤشرات وضعتها جامعة ستانفورد مثل الاستثمار وبراءات الاختراع.

ما علاقة مناورات إيران العسكرية بالتطورات الإقليمية وعودة ترامب؟

على وقع التوتر المتفاقم منذ أكثر من عام مع إسرائيل، أطلقت إيران في الرابع من يناير/كانون الثاني الجاري سلسلة مناورات عسكرية بمشاركة الآلاف من قوات الحرس الثوري والجيش في مناطق واسعة من البلاد لإظهار جاهزيتها ومواجهة التهديدات ومحاكاة تصدي أنظمتها الدفاعية لحرب حقيقية متعددة الجبهات.

فبعد أسبوع من تمرينات الحرس الثوري العسكرية الكبرى بعنوان مناورات "الرسول الأعظم- 19، التي كشف فيها عن أحدث طائرة مسيرة انتحارية باسم "رضوان" ومنظومة 358 للدفاع الجوي، بدأ الجيش فجر أمس الأحد مناورات جوية أطلق عليها اسم "اقتدار 1403" لمواجهة التهديدات الجوية والصاروخية والحرب الإلكترونية.

وتضمنت المرحلة الأولى من المناورات تمرينا مشتركا للوحدات الجوية في الحرس الثوري والقوة البرية في الجيش للدفاع عن منشأة نطنز النوويةوسط البلاد بمواجهة هجمات وهمية بالقنابل والصواريخ والطائرات المسيرة.

مدينة صاروخية

في غضون ذلك، أعلن المتحدث باسم الحرس الثوري اللواء علي محمد نائيني أن التدريبات العسكرية المتواصلة سوف تستمر حتى منتصف مارس/آذار المقبل بمشاركة الوحدات البحرية والجوية والتعبئة الشعبية.

في السياق، كشفت طهران السبت الماضي عن قاعدة صاروخية جديدة تحت الأرض بحضور قائد القوة الجوفضائية للحرس الثوري العميد أمير علي حاجي زاده، والقائد العام للجيش الثوري اللواء حسين سلامي، الذي قال إن عدد المنظومات والصواريخ يتزايد بشكل مستمر في كافة أنحاء البلاد.

وأضاف سلامي -في تصريحات نقلها التلفزيون الإيراني- أن بلده يمتلك القوة اللازمة للرد والدفاع عن نفسه ومستعد لكل السيناريوهات، مشيرا إلى أنه سيتم قريبا "الكشف عن مدن للصواريخ والمسيرات لإظهار الجانب المخفي لقوة وعظمة إيران".

وبث التلفزيون الإيراني الرسمي شريطا مصورا لمنشأة سرية تحت الأرض، قيل إنها استُخدمت قبل عدة أشهر لمهاجمة إسرائيل، يظهر فيها كمّ هائل من الصواريخ المتكدسة، ووصف حاجي زاده الموقع السري بأنه "بركان خامد".

من ناحيتها، أفادت وكالة أنباء تسنيم المقربة من الحرس الثوري بأن القاعدة الصاروخية تضم صواريخ إستراتيجية تعمل بالوقود السائل مثل "عماد" و"قدر" و"قيام"، موضحة أن الصواريخ التي تم عرضها "ليست سوى جزء صغير من المخزون الصاروخي الإيراني، وأن نحو 90% من القاعدة بقي بعيدا عن عدسات الكاميرا".

علاقة مباشرة

يأتي ذلك بعد مرور أكثر من شهرين على الهجوم الإسرائيلي على مواقع عسكرية ومضادات جوية في العاصمة طهران وعدد آخر من المدن الإيرانية، حيث توعدت السلطات الإيرانية حينها بتنفيذ عملية "الوعد الصادق 3" ضد الاحتلال الإسرائيلي.

والمتابع للشأن الإيراني يلمس علاقة مباشرة بين المناورات الأخيرة والتوتر بين طهران وتل أبيب؛ إذ تجمع المكونات السياسية في الجمهورية الإسلامية على ضرورة تعزيز دفاعاتها الجوية ومضاعفة قوتها الردعية قبل القيام بأي رد عسكري على إسرائيل، لاسيما مع اقتراب عودة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

من جانبها، نشرت قناة "أفق إيران" على منصةتليغرام تعليقا لتفسير سبب تكثيف طهران مناوراتها العسكرية هذا العام، ورأت أنها "تعمل على رفع جاهزيتها على صعيدي الدفاع الجوي والهجومي، بما فيها مواجهة الصواريخ الباليستية وتدمير المضادات الجوية للعدو لاسيما منظومة "ثاد" الأميركية، استعدادا لمواجهة الأحداث والتطورات المحتملة خلال الأسابيع والأشهر المقبلة".

وتذهب التقديرات الإيرانية إلى أن رد إسرائيل على أي هجوم عسكري جديد سيكون أشد نطاقا من هجومها السابق، مما يحتم على طهران الارتقاء بمستوى دفاعاتها الجوية، وحض السلطات المعنية على اختبار راداراتها الجوية لرصد ومواجهة نحو 80 هدفا من الصواريخ الباليستية والمسيرات والقنابل الخارقة للتحصينات بشكل متزامن.

من جانبه، يقرأ الباحث العسكري سيد رضي عمادي هذه المناورات في سياق تطورات منطقة الشرق الأوسط خلال الأشهر الـ15 الماضية، مؤكدا أن بلده أخذ في مناوراته الأخيرة جميع التهديدات المحتملة بعين الاعتبار ومنها الإلكترونية والبرية والإرهابية والجوية.

وفي مقال نشره على وكالة أنباء إسنا، رأى أن بلاده تعتبر التطورات التي أعقبت عملية "طوفان الأقصى" فرصة لمعرفة الأساليب التي يستخدمها "العدو" ومنها الحرب الإلكترونية، وأن المناورات الأخيرة تهدف إلى تحديث ورفع جاهزية القوات والقدرات العسكرية وتدريب القوات المسلحة لمواجهة شتى التهديدات، كما تهدف إلى إزاحة الستار عن بعض الإنجازات العسكرية.

وتابع أنها ترمي أيضا إلى إرسال عدة رسائل مفادها أن طهران لم تعتمد على أية قوة أجنبية للدفاع عن نفسها، وأنها لم تستخدم سوى جزء يسير من قدراتها العسكرية خلال عمليتي "الوعد الصادق 1 و2، وأنها "قد تلجأ إلى استخدام عناصر قوتها عندما يرتكب العدو خطأ في الحسابات".

اختبار القدرات

كما ربط الباحث العسكري سيد رضي عمادي الكشف عن المدينة الصاروخية تحت الأرض بعزم طهران مواصلة تعزيز قدراتها العسكرية، مؤكدا أن تكثيف مناوراتها العسكرية يبعث رسالة إلى الداخل الإيراني في الوقت ذاته بشأن استعداد القوات المسلحة لضمان أمن البلاد ومواجهة التهديدات المحتملة.

وتزامنت المناورات الإيرانية الأخيرة مع تسريبات تتحدث عن تسلّم طهران عددا من مقاتلات سوخوي35- الروسية الصنع واستعداد القوات الجوية لتشغيلها خلال الفترة المقبلة، وذلك بعد تأكيد طهران خلال العام الماضي استلامها طائرات مروحية هجومية من طراز "مي28-" ومقاتلات تدريب من طراز "ياك130-" من موسكو.

من ناحيته، نشر الباحث الإستراتيجي علي رضا تقوي مقالا تحت عنوان "فك الشفرة من مناورات مختلفة"، اعتبر فيه أن المناورات الأخيرة "منقطعة النظير من حيث تعدد القوات المشاركة وتنوع التسليح المستخدم فيها"، موضحا أنها تحاكي حربا شاملة؛ إذ تدربت خلالها القوات الإيرانية على شن هجوم على إسرائيل والعمل على مواجهة التهديدات المحتملة وضمان أمن الأهداف الإستراتيجية.

ورأى أن بلاده عرضت اقتدارها من خلال محاكاة عمليات دفاعية وهجومية وإطلاق الصواريخ والمسيرات وتمرين إغلاق مضيق هرمز خلال هذه المناورات، وتوقع زيادة الضغوط على محور المقاومة مع عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، "مما يحتم على القوات المسلحة الإيرانية أن تكون مستعدة لمواجهة شتى السيناريوهات".

وخلص الباحث إلى أنه مع "بلوغ طهران العتبة النووية لا تستبعد مغامرة الأعداء بتوجيه ضربات لمنشآتها النووية"، مما يجعل المراقبين ينظرون إلى المناورات الأخيرة كونها أكبر وأهم من تمرين عسكري اعتيادي، بل تهدف لاختبار القدرات العسكرية الوطنية بشكل نهائي وتنبيه قواتها المسلحة إلى الظروف الدقيقة التي تمر بها المنطقة.

أصوات NEWS
تصدر عن شركة:
MEDIA.P.P.I
الايداع القانوني 07ص 2016

المدير العام ومدير النشر:
خالد دامي

رئيس التحرير:
نهيلة الدويبي

القسم السياسي:
هند دامي - نهيلة الدويبي-
حياة المرنيسي-
القسم الاجتماعي والاقتصادي:
فؤاد عبرود- مجيد دامي- فؤاد دامي
القسم السياسي:
بوطرفة بوثينة- عزيزة غلانة
القسم الثقافي:
عزيزة المحفوظة- بنازين العابدين
القسم التقني:
جمال عبد الرحيم -الدويبي أيمن-
رضا عزيز

المراسلون:
الرباط:سفيان المرابط- سهام فؤاد
مراكش:سهام الحارتي - عبد الله بيضود
أكادير:دينار محمد
طنجة:عبد الهادي حنتوت

السكريتارية: جيهان أدمي
الاعلانات الادارية والقضائية

الاخراج الفني: محمد بن ابراهيم

السحب مطبعة النجاح:
طبع من هذا العدد: 5000 نسخة

التواصل: contact.aswatnews@gmail
الواتساب: 0666137692
الهاتف/الفاكس: 0528982032
العنوان صندوق البريد:
2333 حي مولاي الرشيد شارع خالد ابن الوليد مطران الصحراء العيون
حي المسيرة 2 حي الأمل
عمارة رقم 8 الشقة رقم 1

طالع السعود الأطلسي

قيادة الجزائر تُوَلوِل.. والتاريخ لا يبالي، وهو يتحوَّل

اهتم الإعلام الجزائري، أيما اهتمام، ببرقية تهنئة من السفارة الأميركية في الجزائر للخارجية الجزائرية بمناسبة تولي الجزائر رئاسة مجلس الأمن الأممي لشهر يناير الجاري.. هي برقية مُجامَلة عادية وتلقائية من السفارة الأميركية، حوَّلها الإعلام الجزائري إلى "حدَث". هو الخَوْف من إغضاب الإدارة الأميركية يسكن القيادة الجزائرية، حتى وتلك الإدارة، لدولة عُظمى، مُعترفة بمغربية الصحراء. على عكس "الغضب" الجزائري من فرنسا وإسْبانيا للاعتراف نفسه. وكل مجاملة أميركية تتلقفها القيادة الجزائرية في شكل اهتمام أميركي بالجزائر وحَفاوة بقيادتها.

الاهتمام بتلك البرقية حول حدث ليس حدثا، يعود أيضا إلى جُوع جزائري للاهتمام الدولي، جراء تَقلص مِساحة أصدقاء الجزائر مُقابل اتِّساع دائرة مَنْ خاصمتهم قيادتها. فضلا عن أن رئاسته روتينية لمُدّة شهر يتناوَب عليْها أعضاء مجلس الأمن، حسب الترتيب الأبجدي الإنجليزي، لم ترَ فيها غالبية الدُّوَل من تلك التي تُخاصمهم، كما من الدول التي يُفترض أنها تبادل الجزائر علاقات الصداقة، ما يوجب الاحتفاء بها، أو حتى اعتبارها مادة مجاملة دبلوماسية، خاصة وأنها مُجرد رئاسة بروتوكولية ولا تأثير لها على قرارات مجلس الأمن، والتي لا تُبَلْورها المداولات، ما دامت هي مواقفَ صادرة عن دُوَل، مندوبوها في المجلس يعبرون عنها بأمانة، لأنهم ليسوا هناك لتبادل الإقناع.

عمار بن جامع مندوب الجزائر في الأمم المتحدة، عقد ندوة صحفية ليشرح برنامج الجزائر لرئاسة مجلس الأمن، ولمدة شهر. وطبعا قال ذلك الكلام المُصاب بالادِّعاء، من نوع أن الجزائر "تناصر كل الشعوب المقهورة." ولم يقل، ولا يستطيع أن يقول "باستثناء الشعب الجزائري." بدليل مُعاناته داخل بلده، من أجل التحصُّل على حاجاته الأساسية والضرورية، من المواد الغذائية الأولية، وشكواه من الضيق في ممارسة حرياته الفردية والعامة. وذلك ما تعبّر عنه حملة "مانيش راضي" الشعبية، والماضية في التجذر والاتساع. وهي الحَملة التي تُقابلها السلطات، كما العادة، بالاعتقالات في صفوف نشطائها. وطبعا، كان لا بد من اتهام المغرب بأنه وراء الحملة، وأن المُخابرات المغربية هي من توجهها!

بن جامع قال أيضا إن "الجزائر مُستعدة لإفادة الدول الأفريقية من خِبْرَتها في مُحاربة الإرهاب،" وكأنه لَمْ "يَسمع" بتصعيد مالي من حدّة اتهامها للجزائر بدعم الحركاتِ الإرهابية التي تستهدفها. وهو دليل آخر على حقيقة أن الجزائر لا تكافح الإرهاب، بل هي تُعادي جيرانها، وتُهدِّد أمْن المنطقة ودعمها الانفصالي لبوليساريو أوضَحُ مثال، وأوضحُ عَيّنة من إصرار الجزائر على تغذية حاضنة إرهابية في المنطقة المغاربية، وامتدادها الجغرافي في الساحل والصحراء.. ضد المغرب وبوَهْم تحقيق نفوذٍ في المنطقة...

قيادة الجزائر، اليوم، المعزولة من شعبها، وهي تتحسّس داخله تفاعلا مع الزلزال السوري، تفاقم من عزلة الجزائر الخارجية، بتشنجات ارتدادية مع مُحيطها المغاربي والأفريقي والمتوسطي.

هي تشنجات من فَرْط حساسية قيادة الجزائر للخطوات المغربية السليمة والمُتَّدَة والوَئيدَة يُجَلجل وقعها في التاريخ وفي الجغرافيا وفي العلاقات الخارجية للمغرب، والتي تتناسل فيها وتتّسع فضاءات الأخوَّة والصّداقة، في كل القارات، وخاصة في الامتداد العربي للمغرب وفي عمقه الأفريقي، وفي جواره المتوسّطي الحيْوي، وُصولا إلى القارة الأميركية. وهي نسيج علاقات خيطها الناظم الإفادة والاستفادة، وعلى منوال الصِّدق في التواد والاحترام والوضوح في التنافع. وبديهي أن إدارة دبلوماسية المغرب يُغذّيها المشروع الإصلاحي التاريخي الذي يقوده الملك محمد السادس بغاياته ومَراميه ومُنطلقاته، محركها الأساس صون وتفعيل الوطنية المغربية والتي ترسّخ وَحدة الأرض والشعب المغربيين، وتحقق التقدم الاجتماعي الذي ترعاه دولة الحق والقانون.

يُزعج قيادة الجزائر أن عقودا من عدائها ضدّ المغرب بعكّازة انفصالية قدّتْها على قياسها، لم تنفعَها في النّيْل من المغرب بصحرائه وبكل كيانه. وهي تتبين اليوم نوعية انتصارات الدبلوماسية المغربية وحجمها في تثبيت الحق الوطني المغربي، في المؤسسات الدولية وفي العلاقات الثنائية للمغرب. غير أنها لا تملك للصدّ المغربي الصارم لعدوانيتها ردّا. وقد لاحظت كيف أن قرار مجلس الأمن في أكتوبر الماضي واصل، على رصيد القرارات السابقة عليه، البناء على مَضامين مَرجعية الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب، وذلك بحضور المندوب الجزائري. دول القرار الدولي مُصمِّمَة على فتح مَسار الحل السِّلمي للمنازعة الجزائرية في الحق الوطني المغربي، وهي تُقبل بحماس على التعاون مع المغرب، سياسيا واقتصاديا، ما يؤمّن للمغرب موقع الفاعل في التطورات الجيوستراتيجية، انطلاقا من موقعه الجغرافي، بامتداداته في الوضع العالمي، الأفريقي، والمتوسطي والعربي.

المُبادرة الملكية المغربية الحائزة في السجل التاريخي على اسم "المبادرة الأطلسية"، علامة مميزة على نوعية التعاطي الجدّي المَغربي بالممارسة الدبلوماسَية. لم يكن إطلاق الملك محمد السادس لتلك المبادرة لمجرد ملء فراغات في الحديث الدبلوماسي أو لمجرد تمنيات لا غد لها. المبادرة اليوم لها ملموسية وغرست في مخططات الإرادة التنموية لبلدان الساحل الأطلسي من نيجيريا إلى المغرب وعموم دول جنوب الصحراء الأفريقية المُشاطئة للمحيط الأطلسي.. أنبوب الغاز نيجيريا – المغرب ماض في خطوات الإنْجاز، دوَل الساحل والصحراء انخرطت في المبادرة بالمدارسة الأولية. وها هي المبادرة تستقطب مشروعا اقتصاديا نوعيا وضخما يجمع الإمارات العربية المتحدة وموريتانيا والمغرب.

ذلك المشروع الواعد اقتصاديا، سيكون له عائد هام ونوعي على الوضع الجيواستراتيجي للمنطقة، إنه المجهود التنموي الذي يفعل في الأرض ليغير التاريخ، وإنه الصدى العملي للنداء الملكي لأفريقيا بأن تثق بذاتها وتنهض بطاقاتها على قاعدة رابح – رابح. والمبادرة تتجه إلى تفعيل البُعْدَيْن الأفريقي والعربي والدولي في تنمية المنطقة وفي إعادة تركيب معادلاتها أمام موقف الجزائر ضد المغرب وابتزازها لموريتانيا ولدوَل جوارها في منطقة الساحل ستنتصب فواصل تُبْطل مَفعولها وتعزل الجزائر أكثر. لا بَل ستجد قيادتها نفسها خارج المسار التنموي للمنطقة وداخل المواجهة مع شعبها في حالة اشتداد اضطرَامها.

كل هذه توقعات في الزمن المنظور، لأن المسار التنموي الحماسي للمنطقة مُندفع نحو المستقبل، وقد انطلق. ومن اختار من الدول أن يبقى أسير ماضيه ويتسلى بجمل المفاخرات والتباهي بزعاماتٍ مُتوهمة أو رئاسات عابرة، فلن يتبقى له سوَى الزّبد الذي يذهب غُثاء، أما ما ينفع التاريخ، فيَخصِّبُ التاريخ..

وبذلك لن يراسل الجنرال في القيادة الجزائرية إلا جهات أدنى من سفارة. أما الدول التي هي دول فلها مَشاغل واهتمامات أهم وأجدى.

خيرالله خيرالله

لبنان.. عودة الأمل وخروج من الأسر الإيراني

بانتخاب قائد الجيش جوزيف عون رئيسا للجمهورية، خطا لبنان خطوة مهمّة في اتجاه استعادة عافيته في ظلّ التوازن المختلف القائم في المنطقة، خصوصا بعد خروج سوريا من تحت السيطرة الإيرانيّة واستعادة الأكثريّة السنّية دورها الطبيعي في هذا البلد المهمّ.

ما لا بدّ من الإشارة إليه قبل أي شيء أن رئيس الجمهوريّة الجديد حرص في خطابه الأوّل على تأكيد "احتكار الدولة للسلاح". مثل هذه العبارة تعطي فكرة عمّا هو آت على لبنان في غياب الهيمنة "الجمهوريّة الإسلاميّة" في إيران، وهي هيمنة مورست عبر ميليشيا مذهبية مسلّحة اسمها "حزب الله" الذي كان يستثمر في الفراغ الرئاسي.

لم تكن "الممانعة" سوى لعبة تستهدف نشر البؤس والدمار في المنطقة وتفتيت العالم العربي والمجتمعات العربيّة دولة بعد دولة ومجتمعا بعد مجتمع... خدمة لمشروع إيراني لا أفق له

جاء انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانيّة، رغما عن إرادة الحزب، الذي ليس سوى لواء في "الحرس الثوري"، ليعطي فكرة عن تراجع المشروع التوسعي الإيراني في المنطقة العربيّة. لم يستطع الحزب الذي يهيمن على قرار الثنائي الشيعي الحؤول دون وصول جوزيف عون إلى قصر بعبدا. بكلام أوضح، خرجت رئاسة الجمهوريّة اللبنانيّة من الأسر الإيراني بعدما فشل "حزب الله" في فرض مرشحه كما حصل في العام 2016. كان مرشحه وقتذاك ميشال عون الذي حوّل رئاسة الجمهورية إلى دائرة من الدوائر الرسميّة اللبنانية التي تتحكم بها "الجمهوريّة الإسلاميّة".

حاول الحزب إنقاذ ماء الوجه في الساعات التي سبقت انتخاب جوزيف عون رئيسا للجمهوريّة. منع جوزيف عون من الحصول، في دورة التصويت الأولى، على أكثرية الثلثين في مجلس النواب. لكنّه ما لبث أن تراجع بعدما أجل رئيس المجلس نبيه برّي الانتخاب ساعتين حصل خلالهما لقاء بين جوزيف عون وممثلين عن "حزب الله" وحركة "أمل". الأكيد أن الحزب سعى في هذا اللقاء إلى الحصول على ضمانات محددة من بينها تأمين أموال عربيّة لإعادة إعمار ما تسبب في تهديمه في جنوب لبنان حيث الأكثرية الشيعية وفي مناطق معينة في البقاع وفي الضاحية الجنوبيّة لبيروت.

تنفذ هذه الضمانات أو لا تنفذ، ليس ضروريا حصول ذلك. المهمّ أنّه بات على "حزب الله" التعاطي مع واقع لبناني جديد في شرق أوسط مختلف. في النهاية، لم يكن ممكنا الإتيان بجوزيف عون رئيسا للجمهوريّة لولا الضغوط الأميركيّة والسعودية والفرنسيّة.

ليس صدفة أن جوزيف عون زار السعودية قبل فترة قصيرة وليس صدفة أنّ المبعوث الأميركي آموس هوكشتاين حرص على إغراء رئيس مجلس النوّاب نبيه بري عندما قال له إن التصويت النيابي الشيعي لجوزيف عون سيؤدي إلى تعاط أفضل للمجتمع الدولي مع "أمل" و"حزب الله".

حرص هوكشتاين على التأكيد لبري، عندما طلب منه تقديم ثلاثة أسماء كي يختار الثنائي الشيعي أحدها، أن لا مرشح آخر غير جوزيف عون. هذا ما فعله أيضا المبعوث السعودي الأمير يزيد بن فرحان والمبعوث الفرنسي جان إيف لودريان.

يستحيل عزل الحدث اللبناني عن الحدث الإقليمي. أطلق "حزب الله" ومن خلفه إيران رهينة اسمها رئاسة الجمهوريّة اللبنانيّة. من كان يتصوّر حدوث ذلك في يوم من الأيام؟ الواقع أنه ما كان حلما لبنانيا صار حقيقة مثل حقيقة خروج النظام العلوي وآل الأسد من حكم سوريا وذلك للمرّة الأولى منذ 54 عاما.

مع انتخاب جوزيف عون رئيسا للجمهوريّة ومع الخطاب الشامل الذي ألقاه، مباشرة بعد انتخابه، دخل لبنان مرحلة جديدة برعاية عربيّة ودولية. لم يكن ذلك ممكنا لولا الهزيمة التي لحقت بـ"حزب الله" الذي قرّر شنّ حرب على إسرائيل وبالمشروع الإيراني في المنطقة. يمكن الآن الكلام عن استعادة لبنان للأمل. المهمّ أن يتمكن جوزيف عون من تنفيذ بعض ما ورد في خطابه الأوّل كرئيس للجمهوريّة، وهو خطاب أقل ما يمكن أن يوصف به أنّه خطاب شامل ومتكامل، خصوصا عندما يتحدّث عن وجود "أزمة حكم وحكّام" في لبنان.

يبقى أنّ ما لا يمكن تجاهله الدور الإيجابي لنجيب ميقاتي رئيس حكومة تصريف الأعمال الذي استطاع تمرير مرحلة الفراغ الرئاسي بأقلّ قدر ممكن من الخسائر في ظروف في غاية التعقيد.

مع وجود جوزيف عون في قصر بعبدا، هناك رابح وحيد هو لبنان، لبنان العربي قبل أي شيء آخر، لبنان الذي حاولت إيران قطع صلته بالخليج العربي وتحويله "ساحة" لما يسمى "جبهة الممانعة".

لم تكن "الممانعة" سوى لعبة تستهدف نشر البؤس والدمار في المنطقة وتفتيت العالم العربي والمجتمعات العربيّة دولة بعد دولة ومجتمعا بعد مجتمع... خدمة لمشروع إيراني لا أفق له.

تواصل اجتماعي.. هل تدخل الأخبار الكاذبة «عصرها الذهبي»؟

في مهمة أشبه بالتصويب نحو هدف متحرك، يشكل تدقيق الحقائق عبر شبكات التواصل الاجتماعي تحديا غير هين، تزيد من صعوبته سرعة تدفق الأخبار، لا سيما الزائفة، عبر هذه الشبكات وتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي.

فبعد أن سعت شبكات التواصل الاجتماعي لإزاحة وسائل الإعلام التقليدية -ونجحت في ذلك في أحيان كثيرة- عن عرش احتكار مصادر الأخبار، تواجه منصات هذه الشبكات تحديا رئيسيا يتمثل في السيطرة على تدفق الأخبار الزائفة، التي تؤثر على مصداقية هذه الشبكات.

تسائل هذه التحديات المطروحة دور وسائل التواصل الاجتماعي، وما تقدمه من محتوى رقمي، مستقبل صناعة الأخبار وسبل تحري دقتها، لاسيما في ظل تسارع وتيرة تطور الذكاء الاصطناعي، الذي يطرح رهانات أخلاقية وقانونية ومعرفية.

باسم حرية التعبير

خلال السنوات الأخيرة، عمدت العديد من شبكات التواصل الاجتماعي، التي أضحت تنافس بشدة أدوار وسائل الإعلام التقليدية بل وتهدد وجودها أحيانا، إلى تطوير برامج خاصة بتدقيق المحتوى الذي تبثه، بعد انتقادات عديدة طالت كبرى شركات التكنولوجيا بشأن مصداقية المحتوى الرقمي.

ازدهرت هذه الخاصية، القديمة قدم الممارسة الصحافية، باعتبارها درعا في مواجهة سيل الأخبار الزائفة والصور المفبركة، التي تؤثر بشكل كبير على تلقي مستخدمي هذه الشبكات للمعلومات.

هذه البرامج تكتسي أهمية متزايدة في فترات الحملات الانتخابية، حيث تشكل المعلومات الدقيقة رهانا حاسما في التأثير على اختيارات الناخبين. كذلك، اضطلعت برامج التحقق من الأخبار وكشف المعلومات المضللة والصور المفبركة بدور هام خلال فترة الجائحة الصحية، مع انتشار المفاهيم المغلوطة حول كوفيد19- وتصدي وسائل الإعلام التقليدية والحديثة لسيل الأخبار الزائفة.

غير أن توجه عدد من هذه الشبكات مؤخرا نحو إلغاء هذه الخاصية، بحجة تشجيع حرية التعبير وتخفيف قيود "الرقابة" المفروضة على المحتوى يجدد طرح السؤال حول كيفية تدبير سياسات المحتوى الرقمي من أجل التصدي للانتشار السريع للأخبار الزائفة والمعلومات المضللة المتداولة على نطاق واسع.

على خطى شبكة "إكس"، أعلنت شركة "ميتا" المالكة لشبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك وإنستغرام وثريدس)، بدورها، قرارها إلغاء خاصية التحقق من المحتوى الذي تبثه هذه الشبكات في الولايات المتحدة.

يروم برنامج تدقيق الحقائق الذي اعتمدته مجموعة "ميتا")منذ سنوات مكافحة المعلومات المضللة أو الكاذبة التي يتم تداولها على نطاق واسع في شبكات التواصل الاجتماعي للمجموعة (فيسبوك وإنستغرام وثريدس)، بمساعدة وسائل الإعلام الشريكة.

وباستخدام خاصية "التحقق بواسطة طرف ثالث" - الذي يضم حوالي 80 منظمة- تعاونت (ميتا) مع وسائل الإعلام الشريكة منذ 2016 لتحديد وتمحيص وتقييم المعلومات الكاذبة الرائجة على مختلف شبكاتها.

يقوم شركاء "ميتا" بإنجاز مقالات تدقيق الحقائق (Fact Checking) مقابل أجر، التي تستخدمها الشبكة على منصاتها. هؤلاء الشركاء معتمدون من قبل الشبكة الدولية لتقصي الحقائق، التي تسهر على التحقق من احترامهم لقواعد الجودة في مجال التحرير، والحياد، والاستقلالية.

وتقوم وسائل الإعلام الشريكة لـ"ميتا" بنشر مقالتها على مواقعها قبل إدخال عنوان "URL" الخاص بها في واجهة (ميتا).

على لسان رئيسها التنفيذي، مارك زاكربرغ، عللت الشركة قرار إلغاء برنامج التحقق من المحتوى بالرغبة في تعزيز حرية التعبير وتقليل القيود المفروضة على المضامين الرقمية. وعوض الاستعانة بمدققي المضامين التقليديين، تعمل الشركة على تفعيل خاصية "ملاحظات المستخدمين"، الشبيهة بالنظام الذي تعتمده منصة (إكس)، والتي تتيح للمستخدمين تقديم السياق وإدراج ملاحظات مرتبطة بالمنشورات المثيرة للجدل، بشكل تطوعي.

سؤال المصداقية

ترصد عدد من الأبحاث إيجابيات هذا النظام. إذ يرى العديد من رواد شبكات التواصل الاجتماعي أن المستخدمين الآخرين أكثر جدارة بالثقة من مدققي الحقائق المهنيين. كما تقل نسبة إعادة مشاركة المحتوى الذي يحصل على ملاحظة سلبية.

في المقابل، يرى باحثون آخرون أنه لا يمكن لهذه الخاصية أن تحل محل مهنيي تدقيق الحقائق. إذ أن إدراج الملاحظات يستغرق وقتا قبل أن تصبح متاحة للجمهور، وأحيانا بعد أن يتم تداول المضمون بشكل كبير فيصير من الصعب احتواء الضرر الناجم عن الترويج لأخبار زائفة أو صور مفبركة.

يأتي إعلان شركة "ميتا" أياما قبل تنصيب دونالد ترامب رسميا الرئيس الـ47 للولايات المتحدة في 20 يناير، وعقب انتقادات طالتها بتشجيع سياساتها المرتبطة بتدقيق المحتوى على التحيز لجهات على حساب أخرى، وبتقييد حرية التعبير التي تشكل جوهر الفضاء الرقمي.

يقر الرئيس التنفيذي لـ"ميتا" بأن منظومة التحقق من الحقائق، التي تم إرساؤها قبل سنوات، شابتها العديد من النواقص، وكانت "تخضع للتسييس"، كما أدت إلى "تقليل منسوب الثقة عوض تحسينها، خاصة في الولايات المتحدة".

ويؤكد الملياردير رغبة الشركة في "العودة إلى الجذور، والتركيز على تقليل الأخطاء وتبسيط سياساتنا واستعادة حرية التعبير على منصاتنا".

في المقابل، يؤكد زاكربرغ، ستواصل "ميتا" التصدي بشكل قوي للمضامين المرتبطة بالمخدرات والإرهاب واستغلال الأطفال.

في تعقيبه على هذا الإعلان، رحب الرئيس المنتخب دونالد ترامب بهذا القرار، مصرحا أنه ساهم "على الأرجح" في اتخاذه.

وكان ترامب قد انتقد، في مناسبات عدة، "الرقابة" التي تفرضها شبكات التواصل الاجتماعي، لاسيما خلال الانتخابات الأخيرة في الولايات المتحدة.

الملياردير إيلون ماسك، حليف ترامب، كان سباقا إلى اعتماد هذه المقاربة. إذ عمد في 2022، عقب اقتنائه لمنصة "تويتر"، "X" حاليا، إلى تقليص عدد الموظفين المكلفين بسياسة المحتوى وتخفيف القيود المفروضة على المضامين.

تتمثل أبرز الأسباب الكامنة وراء قرار "ميتا" في تسارع وتيرة اعتماد المنصات التواصلية على تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد. إذ تتيح هذه التقنيات على الخصوص تقليص النفقات من خلال خفض عدد العاملين في مجال التحقق من الأخبار، فضلا عن الانتقادات العديدة التي طالت هذه الشبكات بـ"فرض رقابة على المحتوى وتقييد حرية التعبير على منصاتها الاجتماعية".

وبرأي العديد من الملاحظين، فإن إقبال شبكات التواصل الاجتماعي على تخفيف القيود المفروضة على المحتوى يعكس "رياحا جديدة" تهب على المشهد السياسي والإعلامي في الولايات المتحدة، تروم فتح المجال أمام حرية أكبر للتعبير.

غير أن هذا الإجراء يطرح كذلك تساؤلات حول مستقبل الأخبار الزائفة على هذه المنصات، وكيفية احتواء التأثيرات السلبية للمضامين المسيئة على مستخدمي الشبكات التواصلية الرقمية.

نابولي الإيطالي يضع المغربي إلياس بن صغير ضمن قائمة اهتماماته

دخل الدولي المغربي إلياس بن صغير، مهاجم نادي موناكو الفرنسي، دائرة اهتمام نادي نابولي الإيطالي، الذي يسعى للتعاقد معه خلال الفترة المقبلة لتعويض الرحيل المحتمل للجورجي خفيتشا كفاراتسخيليا، الذي اقترب من الانتقال إلى باريس سان جيرمان الفرنسي.

ووفقا لما ذكره برنامج "تيلي فوت"، فإن بن صغير يُعد أحد الخيارات الأساسية على طاولة نابولي، الذي يبحث عن بديل مناسب لتعزيز صفوفه، في ظل المنافسة القوية من أندية أوروبية أخرى على خدمات اللاعب.

من جهة أخرى، أفاد المصدر ذاته أن بن صغير لا يرغب حاليًا في مغادرة نادي موناكو، حيث يُفضل الاستمرار مع الفريق الذي يرتبط معه بعقد يمتد حتى صيف 2027.

ويُعد بن صغير أحد أبرز المواهب الصاعدة على الساحة الكروية العالمية. وخلال الموسم الحالي، شارك في 25 مباراة مع موناكو في مختلف المسابقات، سجل خلالها 7 أهداف وقدم 4 تمريرات حاسمة.

يُذكر أن اللاعب المغربي كان جزءًا من المنتخب الوطني المغربي الأولمبي، الذي توّج ببرونزية أولمبياد باريس 2024، ليواصل تألقه على المستويين المحلي والدولي.

نادي الفتح السعودي يدخل سباق التعاقد مع حكيم زياش

دخل نادي الفتح السعودي لكرة القدم ضمن قائمة الأندية المهتمة بالتعاقد مع الدولي المغربي حكيم زياش، مهاجم غلطة سراي التركي، خلال فترة الانتقالات الشتوية الحالية في يناير. يأتي ذلك بعد أن قرر زياش الرحيل عن الفريق التركي بسبب عدم مشاركته بانتظام تحت قيادة المدرب أوكان بوروك.

وحسب موقع "كووورة"، بدأ نادي الفتح مفاوضات شفهية مع زياش، بهدف الاستفادة من خدماته في فترة "المركاتو" الشتوي. وبهذا، يدخل النادي السعودي في منافسة مع العديد من الأندية الأوروبية التي ترغب في التعاقد مع اللاعب، الذي سبق له أن تألق مع أياكس أمستردام وتشيلسي.

يُعتبر حكيم زياش واحدًا من أبرز النجوم الذين قد يكون لهم تأثير كبير على أي فريق ينضم إليه، ويبدو أن الفتح يسعى لاستغلال هذه الفرصة لتعزيز صفوفه بواحد من أفضل اللاعبين في أوروبا.

زكريا أبوخلال على رادار وولفرهامبتون في الدوري الإنجليزي

بات الدولي المغربي زكريا أبوخلال، مهاجم نادي تولوز الفرنسي، هدفًا لفريق وولفرهامبتون الإنجليزي خلال فترة الانتقالات الشتوية الحالية، لتعزيز خط هجومه.

ووفقًا لما ذكره موقع "فوت ميركاتو" الفرنسي، فإن إدارة وولفرهامبتون أبدت اهتمامها بالتعاقد مع أبوخلال، نظرًا لقدرته على اللعب في مراكز متعددة في الخط الأمامي، بالإضافة إلى أدائه المميز مع تولوز هذا الموسم.

وأضاف المصدر أن النادي الإنجليزي يرى في أبوخلال خيارًا مناسبًا لدعم الفريق، خاصة مع بحثه عن لاعب يتمتع بمرونة هجومية ومهارات عالية.

من جهة أخرى، سبق للمهاجم المغربي أن جذب اهتمام فريق طرابزون التركي، حيث أوردت صحيفة "Tekvim" أن اسمه برز كأحد الخيارات الرئيسية لتعزيز الأطراف الهجومية للنادي.

وقدّم أبوخلال أداءً لافتًا هذا الموسم في الدوري الفرنسي "ليغ 1"، حيث سجل 6 أهداف في 15 مباراة. يُذكر أن اللاعب يرتبط بعقد مع تولوز يمتد حتى يونيو 2026.

مدرب كريستال بالاس يشيد بأداء شادي رياض بعد عودته من الغياب

أعرب أوليفر غلاسنر، مدرب نادي كريستال بالاس، عن سعادته بالمستوى الذي قدمه الدولي المغربي شادي رياض في مواجهة ستوكبورت (1-0)، ضمن الدور الثالث من منافسات كأس الاتحاد الإنجليزي.

وأثنى غلاسنر على أداء المدافع الشاب في تصريحاته عقب المباراة، قائلاً: "شادي رياض حصل على 90 دقيقة كاملة اليوم، وكان من الرائع رؤيته يعود للميدان بعد أشهر من الغياب. الأهم أننا تمكنا من تحقيق الفوز".

وأضاف المدرب النمساوي: "بالنسبة لي، ما حدث اليوم أصبح من الماضي. علينا الآن تحويل تركيزنا نحو مباراة ليستر سيتي المقبلة، وأتمنى أن نكون جاهزين لهذا التحدي".

ومن شأن الأداء الثابت الذي قدمه شادي رياض في مباراة اليوم عن منافسات الكأس أن تعزز فرصه للظفر برسميته في منافسات "البريميرليغ"، بعد غياب دام لأشهر بسبب الإصابة.

النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي يستعد للموسم الجديد مع فريق إنتر ميامي

يخوض النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي، جولة تحضيرية جديدة استعدادا للموسم الجديد مع فريق إنتر ميامي الأمريكي، حيث سيلعب الفريق، الذي توج بلقب درع المشجعين، خمس مباريات في أربع بلاد مختلفة استعدادا لانطلاق موسم 2025.

وأعلن النادي الأمريكي، اليوم الجمعة، عن ثلاث مباريات في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، حيث سيبدأ إنتر ميامي بمواجهة يونفيرستاريو دي ديبورتيس في مدينة ليما البيروفية يوم 29 يناير الجاري.

وبعد ذلك سيتجه الفريق إلى بنما لمواجهة سبورتنج سان ميجيلتو في الثاني من فبراير المقبل، قبل أن يذهب إلى مدينة سان بيدرو سولا في هندوراس، حيث سيواجه فريق ديبورتيفو أولمبيا يوم الثامن من فبراير المقبل.

وكانت أول وآخر مباراة في فترة الاعداد للموسم معروفة بالنسبة للفريق، حيث سيواجه كلوب أمريكا المكسيكي في لاس فيجاس يوم 18 يناير الجاري، قبل أن يختتم استعداداته بمواجهة أورلاندو سيتي، منافسه في الدوري الأمريكي، في تامبا بفلوريدا يوم 14 فبراير المقبل.

ويخوض إنتر ميامي 34 مباراة في الموسم بالدوري الأمريكي، بالإضافة إلى خمس مباريات استعدادية للموسم وثلاث بطولات كأس، مما يمكن أن يصل بعدد المباريات التي يخوضها الفريق في الموسم إلى 50 مباراة بسهولة، بغض النظر عن المباريات الدولية التي يخوضها ميسي وآخرين من لاعبي إنتر ميامي.

الرباط تحتفل برأس السنة الأمازيغية

نظمت وزارة الشباب والثقافة والتواصل ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، أمس الثلاثاء بالمسرح الوطني محمد الخامس بالرباط، حفلا بمناسبة رأس السنة الأمازيغية الجديدة 2975، الذي يصادف يوم 14 يناير من كل سنة.

وفي بداية هذا الحفل، الذي ترأسه عزيز أخنوش رئيس الحكومة بحضور أعضاء من الحكومة وعدد من الشخصيات من عالم السياسة والثقافة والإعلام، تم التوقيع على اتفاقيتين بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وعدد من المؤسسات والقطاعات الحكومية لتفعيل ورش ترسيم اللغة الأمازيغية.

ويتعلق الأمر باتفاقية إطار تهم تنزيل البرنامج الحكومي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وكل من رئاسة النيابة العامة، ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، من وزارات التجهيز والماء، والتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والشباب والثقافة والتواصل-قطاع التواصل والشباب، والتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، وكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ووقع على هذه الاتفاقية السيدة الفلاح السغروشني، وكل من وزير التجهيز والماء نزار بركة، ووزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة محمد سعد برادة، ووزير الشباب والثقافة والتواصل محمد المهدي بنسعيد، ووزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة نعيمة بنيحيى، والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان مصطفى بايتاس، والسيد السعدي.

وبهذه المناسبة، أبرز السيد بنسعيد، أن الاحتفال برأس السنة الأمازيغية تميز هذه السنة، إلى جانب تنظيم احتفالات في مختلف جهات المملكة، بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات التي تروم "تقريب الإدارة من عموم المغاربة بمن فيهم الناطقين باللغة الأمازيغية فقط".

وأشار الوزير، في تصريح للصحافة على هامش هذا الحفل، إلى أن ثمار الجهود الحكومية على مستوى قطاع الشباب والثقافة والتواصل ستشمل اعتماد اللغة الأمازيغية في جميع الوثائق، وتقوية ودعم الثقافة الأمازيغية في جميع أوراشها و"ضمنها الموسيقية والمسرحية تجاوبا مع مطالب المجتمع المدني الذي ينشط في هذا المجال".

من جانبه، قال السيد السعدي، إن الاتفاقيتين تلبيان حاجة الصناع التقليديين إلى أطر مكلفين بالتوجيه والإرشاد والتواصل والحصول على المعلومات ذات الصلة ببرامج القطاع، فضلا عن مساعدتهم على تطوير أدائهم.

وأبرز، في تصريح مماثل، أنه سيتم إدماج اللغة الأمازيغية في جميع مستويات كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لاسيما المنصات الرقمية، والبرامج الموجهة للصناعة التقليدية، ولوحات التشوير، مبرزا أن الاتفاقيتين تهمان في مرحلة أولى تكوين 156 مرشدا ومرشدة سيواكبون توجيه الصناع التقليديين.

وتميّز هذا الحفل بمشاركة عدد من الفرق الفنية التي أتحفت الجمهور بباقة من المقطوعات والرقصات الكوريغرافية التي تنهل من التراث والثقافة الأمازيغيين من مختلف مناطق المملكة.

مراكش تحتضن دراما «سيوف العرب»

تم تصوير مشاهد من مسلسل "سيوف العرب" في مدينة مراكش، ويعد العمل من أبرز الأعمال الدرامية التاريخية المنتظرة في العالم العربي خلال الموسم الرمضاني المقبل. والمسلسل من إخراج السوري سامر جبر.

ويمثل المسلسل إضافة جديدة إلى عالم الدراما التي تتناول التاريخ العربي والإسلامي، حيث يمزج بين الطابع الوثائقي والدرامي بأسلوب عصري، ويقدم سردا مفعما بالأحداث والشخصيات التي ساهمت في تشكيل العصر الذهبي للعرب. كما يتناول العمل فترة زمنية هامة تمتد من عصر الجاهلية إلى بداية الخلافة الأموية.

اختيار مدينة مراكش كموقع لتصوير جزء من أحداث المسلسل لم يكن عشوائيا، بل جاء بفضل ما تتمتع به المدينة من تراث معماري وثقافي غني. كما تعتبر مراكش واحدة من أجمل الوجهات السياحية في المغرب، وتمزج بين الأصالة والحداثة، ما يجعلها المكان المثالي لالتقاط الأجواء التاريخية التي يحتاجها العمل.

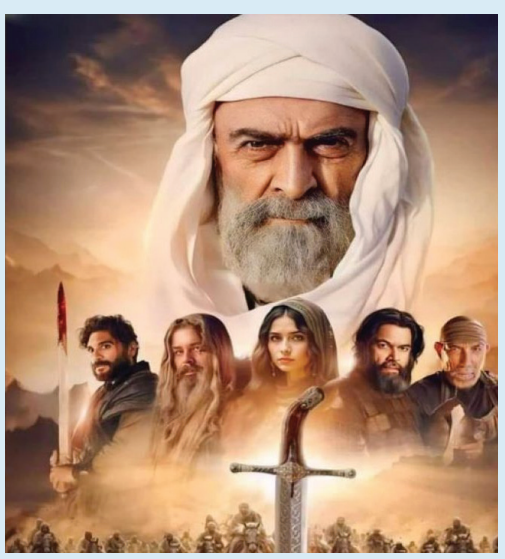

ولهذا السبب، صور صناع العمل العديد من المشاهد في المعالم الأثرية الشهيرة بالمدينة، مثل ساحة جامع الفنا ورياضات المدينة القديمة، التي توفر خلفيات مثالية للمغامرات والمعارك التاريخية التي يتناولها المسلسل.

كما تمت الاستعانة بصحراء "أكافاي" والمناطق المحيطة بها.

والمخرج سامر جبر، المعروف بأعماله التي تجمع بين التاريخ والدراما العاطفية، كان له دور بارز في تشكيل رؤية المسلسل، حيث قام باستقطاب عدد من الفنانين المغاربة المميزين للمشاركة في العمل، مثل الممثل محمد مفتاح، ويونس بنزاكور، والممثلة الشابة ندى الهداوي وآخرين.

المسلسل يشهد أيضا عودة النجم السوري سلوم حداد إلى الدراما التاريخية بعد غياب طويل، حيث يتقاسم بطولة العمل مع مجموعة من أبرز نجوم الدراما العربية، مثل باسم ياخور، جمال سليمان، منذر رياحنة، نضال نجم، غازي حسين، ناصر عبد الرضا وغيرهم.